محاضرات في ...

تاريخ مصر الحديث

الفرقة الثالثة - آداب - تاريخ

أستاذ المقرر

أ. د. عبد الرحيم عبد الهادي علي

العام الجامعي

2023م

بيـــانـــات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الثالثة

التخصص: التاريخ

عدد الصفحات: 155

القسم التابع له المقرر : قسم التاريخ- كلية الآداب.

الرموز المستخدمة

فيديو للمشاهدة.

نص للقراءة والدراسة.

رابط خارجي

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

أنشطة ومهام.

تواصل عبر مؤتمر الفيديو.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله وبعد، يسرنا أن نقدم للقارئ في التاريخ هذا الكتاب عن "تاريخ مصر الحديث والمعاصر".

تأتي أهمية دراسة تاريخنا القومي في تعريف أبنائنا الطلاب بتاريخ وطنه، لتعريفه بالحقائق التاريخية وبالشخصيات التاريخية المهمة وما قامت به من أجل مصرنا الغالية. وعليه تم تقسيم الدراسة إلى عدة فصول كالتالي:

يتم التأريخ لتاريخ مصر المعاصر بداية من عام 1882م، عندما أصبحت مصر مستعمرة بريطانية .استمر هذا الوضع في مصر حتى عام 1922م عندما حصلت مصر رسميا على الاستقلال ، لكن القوات البريطانية بقيت موجودة في مصر بوجود الملكية، لم يتم الحكم الذاتي لمصر إلا بعد قيام ثورة 23 يوليو بقيادة الضباط الأحرار عام 1952 والتي كان يقودها جمال عبد الناصر.

ومع ذلك بدأنا تاريخ تلك الفترة بالحديث عن أهم أسباب الاضمحلال والانهيار الذي حدث لمصر في تاريخها المعاصر؛ وعليه قسمنا هذا الكتاب إلي عدة فصول؛

جاء (الفصل الأول) منها بعنوان (مصر في العصر العثماني) والذي تحدثنا فيه عن ملامح الوجود العثماني في مصر، مع مناقشة هل هذا الوجود كان فتحاً أم احتلالاً؟، ثم نقوم بدراسة أوضاع مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وهل كان هذا الوضع امتداداً للتواجد المملوكي، أم كان فعلاً بداية لتاريخنا الحديث؟

"الحملة الفرنسية 1798- 1801م" يأتي (الفصل الثاني) بعنوان وجاء الحديث عن قيام الثورة في فرنسا وحاول قادة الثورة ابعاد نابليون عن فرنسا لذلك فكروا في ارساله بحمله إلى مصر لقطع طريق انجلترا لوصولها إلى الهند. ذكرنا أولاً أسباب قيام تلك الحملة الفرنسية؟ ولماذا تم تحديد مصر وجهة لتك الحملة؟ وماذا فعل نابليون مع المصريين لكي يتقبلوا فكرة الآخر ؟ ثم تحدثتنا عن مقاومة المصريين لتلك الحملة حيث ثورتي القاهرة الأولى والثانية.

"محمد على وحكم مصر" يأتي بعد ذلك (الفصل الثالث) والموسوم بـ حيث ظهور شخصية محمد على بجندي قادم مع الحملة العثمانية لاخراج الفرنسيين من مصر. ثم يبقي فيها ويتقرب إلى مشايخها. حتى أنهم نادوا به حاكما ووالياً عليهم وأرسلوا إلى السلطان العثماني بذلك. ثم تحدثنا بعد ذلك إلى المخاطر الداخلية والخارجية التي واجهها محمد على في مصر، حيث؛ تخلصه من المماليك والزعامة

الشعبية(عمر مكرم) وحملة فريزر، ثم موقفه من الدولة العثمانية والحركة الوهابية وانجلترا وفرنسا.

في الفصل الرابع وهو بعنوان (الثورة العرابية) تحدثنا عن عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد. تحدثتنا في هذا الفصل عن الثورة العرابية وأسبابه وأحداثها ونتائجها.

بالحديث عن **"ثورة عام 1919م"** جاء (الفصل الخامس)؛ حيث الحديث عن أهم معالم الحياة في مصر قبيل الحرب العالمية ثم دور مصر في تلك الحرب التي لا ناقة لمصر فيها ولا جمل، ثم جاءت مطالبة الشعب المصري بالاستقلال التي وعدت به بريطانيا مصر في حال انتصار الحلفاء على المحور في الحرب العظمى. ولكن كل الوعود باءت بالنسيان، فتحدث سعد زغلول ورفاقه باسم الأمة المصرية فكان جزاءهم النفي، فما كان من الشعب المصري إلا أن ثار على بريطانيا- الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس- وكانت ثورة عام 1919م تحدثنا عن الأسباب وتطور الأحداث ثم أهم النتائج.

وأخيراً تأتي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة الإطلاع عليها؛ ويأتي على رأسها العديد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحب وسلم.

أ. د. عبد الرحيم عبد الهادي

سوهاج – 2023م

الفصل الأول

" مصر فى العهد العثمانى "

كانت مصر والشام والحجاز تحت حكم سلاطين المماليك منذ انتهاء الدولة الايوبية ، ووقوف المماليك ضد الخطر الصليبفى الشاموالخطر المغولى الذى دمر بغداد عام 1258م – 656هـ ولكن وحدة الشام ومصر تحت حكم المماليك ، استمرت بعد هذيمة المغول عام 1260م – 658هـ فى عين جالوت حتى الزحف العثمانى ، واحتلال بلاد الشام ومصر.

أصل الأتراك :

دخل الأتراك العثمانيين فى آسيا الصغرى فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى كقبيلة من القبائل التركية تنزح منمناطق الإستبسفى آسيا متجهة غرباً نحو الأناضول وفي أثناءترحالها أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلاجقةالتى كانت تحارب فرقة مغولية ، فمنحها علاء الدين الأول منطقةتابعة له فى الأناضول ، كما ظفر رئيس القبيلة واسمه " أرطغول "بلقب " أوج بكى " أي محافظ الحدود ، وأخذ يهاجم بأسم السلطانعلاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية فى الأناضول ، وضمإلى المنطقة التى يحكمها مدينه " اسكى شهر " وفي عام 1288م توفيأرطغول وخلفه فى حكم الإمارة ابنه عثمان التى سميت بأسمهالدولةالعثمانية . وسرعان ما نمت هذه الإمارة حتى أصبحتامبراطورية

مترامية الأطراف امتدت أقاليمها فـي آسيا وأوروبـاوافريقيا وغدت من أكبر الدول الإسلامية التى شهدها التاريخ.

خصائص الدولة العثمانية:

اتسمت الدولة العثمانية بالطابع الإقطاعي والعسكري والديني .أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مدربـــا للحربمطواعا للسلاطين . نظرا إلى الحرب علـــى أنـــها واجبـــه الأول،واستأثر الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلاطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك فى الحكم . فهى تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها زمن الحرب.

أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فـــىنظامين : نظام الإقطاع العسكرى من ناحية ، ونظام الالـــــتزام مـــننـاحية أخرى ، وطبقا للنظام الإقطاعىالعسكرى كان رجال الجيـشيمنحون أرضا زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها .وهى عبارة عن إقطاع صغير يسمى (تيمار) ، وعلى الفلاح الذيكان يملك هذه الأراضي أن يستمر فى زراعتها بصفته أحد رعايـــاالسلطان .

وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظرا لأنـــه كـــان للبيئـــةالإسلامية وضع معترف به فى الدولة ، وكان السلاطين مرضييـــنعلى تدعيم سلطة شيخ الأسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطـــرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع .

النزاع بين العثمانيين والمماليك :

لقد توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانيـــة وبين دولـة المماليك التى كانت تحكم مصر والشام لها ســـيادة علـــى إقليـــمالحجاز ، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بيـنالدولتين فى طرسوس فى المنطقة الواقعة بين

الطـرف الجنوبـالشرقى لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت فى هـذهالمنطقة إمارات وقبائل تأرجحت فى ولائها بين الدولـة العثمانيةودولة المماليك ، وكان هذا مبعث اضطـراب فـى العلاقـات بيـنالدولتين ، ومصدر نزاع مستمر وأراد السـلطان سـليم الأول أولالأمر أن يحسم مسألة الحدود ، بالسيطرة تمامـا علـى منطقتـهاومكانها . وهناك سبب ثان هـو أن السـلطان قـانصوهالغورى(1501 – 1516) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمـراءالعثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهـملديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب فى وجه السلطان سليم . وكـانالسبب الثالث والأهم هو السياسة الصبيانية التى اتبعـها السـلطانالغورى أثناء الحرب التى قامت بين السلطان سـليم وبيـن الشـاهإسماعيل الصغرى ، فقد وقف الغـورى موقفـا غـير ودى من

العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه أسماعيل ، فهو لم يلـتزمبالحيدة بين العثمانيين والصفويين ، وهو لم يتخذ موقفـا عدائيـاصريحا من السلطان سليم ، فكان فى استطاعته لو اتخـذ الموقـفالعدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل الجيـش العثمـانىفى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، و الجيش المملوكى من الخلف ، مما يعرض الجيـش العثمـانىلخطر الإبادة ، وكان في استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليـهخط الرجعة إلى بلاده وكان فى استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليهأراضى الدولة العثمانية ، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عـنالدفاع عن بلاده ، وعن الإغارة على فارس ، ولكن لم يحدث شـيءمن هذه الخطط العسكرية ،واكتفى السلطان الغورى بتأييد شـكلى ،وأصدر الآوامر إلى الأمير علاء الدولـة حـاكم إمـارة " دلفـادر "المشمولة بحماية دولة المماليك منع

تقديم المؤن والاغذية اللازمـــةللجيش العثمانىفى أثناء توغله فى فارس ، فأعاق هذا المنع تقــدمالجيش العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذاالتصرف ، وعزم على الانتقام ، وفى طريق عودته إلى بلاده أمــر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين ، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته " ابلستين " ، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية ، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين ، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيشالمملوكىفى موقعة " مرج دابف " شمال حلب فى أغسطس 1516، وقتل السلطان الغورى .

غزو مصر والشام

ولما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد ،وتشجع السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام ، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر ، وكان الأمراء فى مصر قد اختاروا "طومان باى " _ سلطانا للدولة المملوكية ، وفى موقعة الريدانيةفىضواحى القاهرة التحم الجيشان العثمانىوالمملوكىفى 23 يناير 1517 واشترك فيها السلطان سليم وطومان باى ، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم ، وكانت الخسائر من الجانبين فادحة ، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة 23يناير 1517 م ، وقبضوا على السلطان طومان باى وتم شنقه فى13 أبريل 1517 عند باب زويلة ، وطويت دولة المماليك ،ودخلت مصر والشام فى نطاق الممتلكات العثمانية .

نظام الحكم العثمانى :

فقدت مصر بالفتح التركى عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة منالولايات العثمانية ، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه ، غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة فى معظم الاحيان . أما الشعبالمصرى فقد بقي كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين : يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما ، فى هدوء وسكون .بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر 1517 ثم غادرها الى مقر السلطنة ، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به قادمية مصر لتركيا ، أذ انه كان قد عقد العزمعلى ان يستقل الشعب المصربالهادىء العامل ، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلة ثقة السلطان فى اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها ، وكان من نتيجة هذا فكر فى تقسيم السلطةبين الوالى ، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية التىراى ان يتركها فى مصر ، وكانت كلتا السلطتين تعتمد على الاخرى . وكان الوالى(الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحبالسلطة العليا فى البلاد ، يعينه السلطان فى المدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاثة سنوات ، ويشرف على جمع الجزيه ، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة اعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضهم ، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى اذا اشتبهوفى انه يفكر فى خيانة السلطان .

وقد تركت السلطة التنفيذية فىايدى امراء المماليك الذين كانت للديوان حق تعينهم وعزلهم ، ولكنهم كانومسؤلين مام الوالى عن القيام وبالواجبات التى فرضت عليهم .وقد خلف السلطان ابنهسليمان القانونى الذى عدل نظام حكومتها ، بان حول الحامية إلى شبه جيش احتياطى ، وضمإليه فرقة من المماليك ،

كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير ، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين ، ومهمته النظر فى الأمور الرئيسية للحكومة ، والثانى يسمى الديوان الصغير وينعقد يوميا فى القلعة _ مقر الباشا _وينظر فى الأمور العادية ، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى ، وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع .

التقسيمات الإدارية :

كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليما(أيمديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هي الجيزة ورشيدوالغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة ، والباقىفى الوجه القبلى وهى أطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا . وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منهامدير يسمى (السنجق) يساعده وكلاء يسمى كل منهم (الكاشف)أما باقي الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كاشف وكان السناجقوالكاشف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن. فكان عليهم ان يتعهدوا جسورالنيل، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثنائه ، علىأن يسخروا فى ذلك الفلاحين ، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض ، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية ، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة . وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيمايتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية

فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى .والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضىوالرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها .وأمير الحج وهو يرافق الحجاجويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا إلى الحجاز .والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الأستانة ، وامين العنابروهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب . وقاضى القضاه وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاه آخرون ، وانت وظائف القضاه عرضة للبيع لمن يدفع فيها أكبر ثمن مما أدى إلى اختلال النظام القضائى وانحطاطه ،وقد كانت كبرى الوظائف السابقة جميعها تسنه إلى بكوات المماليك .

تطور نظام الحكم :

كانت الهيئات الثلاث ، الوالى وأهل الديوان والمماليك تتنازعفيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ،ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف هاتين الهيئتين الأخريين فسيطروا على البلاد . وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسية اصلاحيته فصار همه أن يجمعأقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمفى تركيا ولنفسه كذلك اضعف الولاه نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى ، واندماج أعضائه بالمصاهرة مع

المماليك حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء المماليك ، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية .

هكذا أضعفت هيئتان من هيئات الحكم ، بينما الهيئة الأخيرة ،المكونة من امراء المماليك قد طغت طغيانا كبيرا عليهما ، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد وزادت قوتهم . ولم يكنلأمراء المماليك نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوي ، وكان رئيس المماليك المسمى (شيخ البلد) يصل إلى مركزه بالقوة ،واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان . وكان هم المماليك جمع المال لا من المصرييننفحسب بل من المماليك الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة ، ولهذا ترى ان هؤلاء المماليك لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشئون المالية العامة . فقد خلطوا بين انواع الضرائب المختلفة حتى بين الغنيمة والفئ . فالغنيمة والفئ مختلفان وان كانا يؤديان الى معنى واحد: وهو المقدار من الاموال التى تستولى عليها جيوش الدولة فى حروبها. والغنيمة هى ما اغلب عليه المسلمين حتى ياخذوه عنوة، والفئ هو ما صولحوا عليه ، وبينما كان المسلمون يخمسون الغنائم والفئ فيحصل الذين حضروا المعركة اربعة اخماس ويرسل الخمس الى بيت المال ، اخذت المماليك فى وضع يدها على كل انواع الضرائب باختلاف أصولها ومواردها .

<u>على بك الكبير :</u>

لم يكتف المماليك بما فى ايديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائيا من السيادة العثمانية فى عهد زعيمهم " على بك الكبير" الى صار شيخا للبلد سنة 1763 ، ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر عام 1769 وطرد الوالى ، وامتنع عن فع الجزية التى كانت الصلة الباقية بين مصر

وتركيا ، وضرب النقود باسمه ، واراد توسيع حدود بلاده ففتح الحجاز واليمنوارسل جيشا بقيادة محمد بك ابى الدهب زوج ابنته لفتح الشام ،فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة قائده وسيده ، ووعدتهبمشيخة البلد ، فعاد الى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متاثرا بجراحه اثناء القتال فى 8 مايو سنى 1773 م . وعين السلطان ابا الدهب شيخا للبلد وارسل واليا عثمانيا الى مصر، فعادت البلاد الى الفوض وبعد موت ابا الدهب استتب الامر من بعده لاثنين من امراء المماليك هما ابراهيم بك الذى صار شيخا للبلد ، ومراد بك الذى صار اميرا وقائدا للجند ، وقد تلاشى بجانب نفوذهما نفوذ الوالىالتركى . واستمر هذا النظام الثنائىفى الحكم حتى مجئ الحملة الفرنسية الى مصر سنة 1798م.

ومما يدل على هذا النفوذ ان بريطانيا عقدت اتفاقا تجاريا فى سنة 1779م مع محمد بك ابو الدهب مضمونه السماح للسفن الانجليزية بالمرسى فى ميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم جمركية وكذلك حاول الفرنسيون ان ينالوا فى سنة 1785 بعض امتيازات تجارية من المماليك ، وفعلا عقدو اتفاقية مع بعضهم فى سنة 1785 بان ترسوا مراكبهم فى السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماما على ان تتقاضى مصر رسوما بواقع3% من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدى العرب عليها ،ولكنالسلطان عندما بلغه خبر هذه الاتفاقية ارسل _ اسطولا للمياهالمصرية والغى الاتفاقية .

الحالة الأجتماعية :

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ويمكن تقيسيمهم الى العثمانيين والمماليك والمصريين

1- **اولا العثمانيون :**

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبارالموظفين، وكان هم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه منالاموال فى المدة القصيرة التىيبقاهافى الحكم ، وقد كان بقاءالوالىفى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته . فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاه من كان يتغالى فى استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة.

وكانالوالى كثير العناية بمظاهر الحكم. فقد وصل الى القاهرة بعد تعيينه تضرب له الدافع ويسير ممتطيا جواده فى موكب يحيط بع عدد كبير من الفرسان والمشاه وزعماء المماليك.

أما اعضاء الديوان فبعد ان فقدوا ثقتهم الحربية لقلة اشتغال الحماية بالحروب اخذوا يستهزئون بالمماليك واختلطوا بهم بالمصاهرة، وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الاراضى ويعيشون على دخلها.

2- **ثانيا : المماليك :**

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخويقتنون الجوارى والغلمان ليدربوهم على الحرب والفروسيةويعلموهم مبادئ القآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاهإلى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طولحياته ، وينحاز الى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماللیك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر ، وكان الدافع اليها ارغبةفى السيادة والوصول الى سلطة الحكم الت اصبحت

حين ضعفت تركيا فى ايدى اقوى المماليك واكثرهم انصارا وقد بسط امراء المماليك ايديهم على معظم الأراضي،ففى بعض الاحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب امير واحد. وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت المحصولات، وارتفعت الاسعار، وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من افراد الشعب فتقتل الأيدي العاملة.

وكان لابد للمماليك من الحصول على الاموال ، فأرهقوا الزراع والصناع بالضرائب ، كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر ، وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كله فقد كان امراء المماليك اكثر الحكام اتصالا بافراد الشعب مما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بحب المسود لسادته.

3- ثالثا : المصريون :

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الاهلية ، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من الماكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين الى قلة ثروة البلاد ، وقلةانتاجها نظير الإهمال فى الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية فى مصالح الشعب فى مجموعه ، كما ان ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملونعلى النسبة العظمى من داخل اللاد مع قلة عددهمبالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هى انحطاط مستوىالمعيشة .

4- <u>الظواهر الاقتصادية ونتائجها :</u>

كان الفلاحون والعمال يلبسون اردية من القماش الرخيص ويسكنون فى اكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذا كانت المجاعات والاوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصر الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا اطباء ،وانما كان الناس متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم .

وكان الجهل متفشيا بحكم فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم اذ اهملت واستولى على دخل او قافها الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، وكان من الممكن ان تفقد مصر كل صلة عملية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الازهرالذى قاوم كل عوامل الفناء .وقد كان الحكام من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون ان حالالمصربهى حالة طبيعية وانه مسخر للعمل من اجلهم ، وقد ادى ارهاق المصريين وعد العناية بشئونهم الى نتائج سيئة عديدة.

منها :

1 – عدم مقدرتهم على دفع الضرائب وادى ذلك الى تحملهم صفوف الاذى والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم .

2 – قلة مقدرتهم على اللانتاج ، إذ فترت همتهم على العمل ، كما ان انخفاض مستوى المعيشة ادى الى تفشى الضعف والمرضوانحطاط قوى العمال الجسمانية التى لها نصيب كبير فى القدرة على العمل المنتج المجدى .

3 – تفشى الامراض الاجتماعية بينهم ، فقد اصابهم ضعف الارادة والافتقار الى الشجاعة الادبية وعدم الشعور بالمسئولية وغير ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق مما هو اشد فتكا من الامراض البدنية ،

مما هة نتيجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضيع فيه الحقوق وتنقض ابسط قواعد العدل .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والترفه، ومن هؤلاؤ التجار والعلماء وطبقة العلماء ،بالرغم من ثقافتها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الادارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل ان يلحقهم فيما لو خالفوهم ، كان اكبر الاثر فى تلبية المصريين وقيادتهم الى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية.

الحالة الاقتصادية :

أدى نظام الحكم العثمانى الى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الاعمال العامة ، وتاخر الحالة الاقتصادية ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أي فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستملاكها .

الزراعة :

أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الربوالصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبهالصحارى الجرداء .

1 – ملكية الاراضى :

كانت النظرة السائدة فى مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الاراضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظيردفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .

كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الاراضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فى اوروبا " نظام القطاع " .

وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح المماليك لجميع الاراضى وقد استخدمته فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير ان السلطان كان يعطى الاراضى للناس لاستثمارها لان يستردها منهم ، وكان مستثمرو الاراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم .

ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

1 – هناك بعض الاراضى معفاة من الضرائب كاراضى الوقف .

2 – توزيع الحكومة الاراضى على ملتزمى جمع الضرائب ، اى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى " ثمن الالتزام " .

3 – يوزع الملتزمون الاراضى على الفلاحين سيتثمرونها نظيردفع الضرائب التى يحصلها الملتزمون ، فالملتزم يعتبر مالكا لحينجمع الضرائب ،ويمكنه بيع هذا الحق او توريثه لورثته . والفلاح يعتبر مالكا لحين الانتفاع بالارض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير انه اذا لم يكن للملتزم ورثه ، او توقف عن جمع الضرائب عادت اراضيه للملتزم ، وبهذا كان حق ملكية الارض نفسها محفوظا للحاكم .

وقد امر السلطان سليم بمسح الاراضى ، كما امر بتسجيلها ،وتسجيل اسماء مستثمريها ، وكانت الضرائب تحصلها عمال الحكومة تحت اشراف حاكم الاقليم ، غير انه فى اواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة الى اتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

2 –**اراضى الوقف :**

كانت بعض الاراضى المصرية موقوفة ، والوقف هو تخصيص ربع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الربع . وقد يخصص الواقف ربع الارض للصرف على عمل او اعمالل خبرته وهذا ما يسمى " الوقف الخيرى " . وقد يخصص الربعلافراد عائلة الواقف بشرط ان يصرف عند انقراض المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى " الوقف الاهلى " وميزة الوقف ان الوارث لايستطيع التصرف فى الارض ،وانما له الحق فى الانتفاع بريعها فقط .وقد قام المماليك فى اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود الخير ، كما ان الاتراك انفسهم اقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الاراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقربون بهالى الله ، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تاثير على افكار الحكام والاهالى من سكان البلاد الاسلامية ،غير انه فى اواخر ايام الحكم العثمانى حيث عمت الفوضى ، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكام ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب .

ونظام الوقف نظام متبع لادارةالاراضى الموقوفة ، وفى كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى_ يعين الناظر الذى يدير الاراضى ، من بين المستحقين فاذا انقرضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان النظار عادة يعينون من بين طائفة العلماء .وقد كان النظار من العلماء يستغلون الاراضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاونالحكومة فى مراقبة الحالة .

3 – **نظام الالتزام :**

فى بداية الحكم التركى ، كان يجمع الضرائب عمال الحكومةتحت اشراف حكام الاقاليم من السناجق والكشاف ، ولكن لما ضعفت تركيا اصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقلت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام . والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عظماء البلد _ من المماليك او العثمانييناوالمصريين _ بتحصيلالضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام " .

وكانالالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ،واما بطريقة المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ،وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتزم اشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتادية ما يطلبه من الضرائب .

وكان الملتزم ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام .

وبهذا اصبحالنظام المالى العام اساسا للنظام الادارى ، كما كان له ان يستولىعلى غلات قسم من اراضى دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسية_ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم الى جانب هذا يتصرف فى جباية ما يشاء من الاهالى بدلا من "ثمن الالتزام " الذى كان يطرح للمزايدة بثمن اساسى يقدر بخمسة اضعاف الضريبة المقدرة على

الارض التى ستعطى "وسية " للملتزم.واصبح الملتزم الموظف المكلف بتوطيد الامن ، وادارة قرى دائرة الالتزام ، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته .وهؤلاء يقومون بعملهم تحت ادارته . ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

1 – **شيخ البلد :**

ويقوم بالاشراف على الاراضى ، ويراقب اهل القرية ، ويبلغ اوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ، ويقوم مقامه حين غيابه ،واذا عين الملتزم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى " شيخ المشايخ " .

2 –**الشاهد :**

ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

3 –**الصراف :** ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدونبسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال عينا كانت او نقدا للملتزم .

4 –**الخولى :** ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته)،وهو الحكم فيما يقوم من المنازهاتفى هذا الشان ،وعليه فوق هذا ان يقوم بادارةاراضى الوسيه .

5 –**المشد :** ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يحجبون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فىاراضىالوسية او يهملون فى هذا العمل ،وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

6 –**الكلاف :** ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطبيبها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائر الالتزام .

والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهلى ،كل بقدر ما تسمح به مهنته .

الصناعة :

قبل الفتح العثمانى كانت الصناعات فى مصر بدووية ، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية . والذى ساعد على تقدمها خضوعها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الاب الى ابنه ، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة اسرته ، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها من الغرض الذى انشئت من اجله _ وهوالتخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يهمها الحصول على الاموال باى سبيل .

ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلالهذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

1 – وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها الى قوانينها الداخلية ، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرءوسيه ان اراد بهمظلما .

وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهرة الصناعمن زمرة المحترفين بحرففتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم . وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بوظف حكومى ينحصر غرضه فى ارضاء موظفىالادارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم امر الصناعة ، كما ان

التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة .

2 – اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن ، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واضمحلت الصناعة .

3 – كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اى طائفته)، اذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهمفى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .

4 – اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى التكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلينوالمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذاان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

***عوامل اضمحلال الصناعة :**

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد، وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها منالانحطاط الذى كان فاتحته ترحيل امهر الصناع البالقسطنطينية ، اذ ان السلطان سليم اخذ معه حين رجوعه الى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانةبهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده . وكان لضعف الحكومة اثره فتاخر موارد الانتاج التى منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التى طغت على

المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة .وكان الجيش والاسطول فى عهود الاستقلال التى سبقت الفتحالعثمانى ، اساسا لكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروجوالتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاداستقلالها واضمحل جيشها واسطولها تاخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من اهم فروع الصناعة . كما ان انتقال مقر الملك الى القسطنطينية ادى الى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التنهى من لوزام الملك ، فتاخرت الصناعة الخاصة بالكماليات .

***التجارة :**

فى هذا العهد تاخرت التجارة نتيجة لتحول طريقها فى مصر الى طريق راس الرجاء الصالح ، التى خسرت البلاد من جرائهموواردا من اهم موارد ثروتها ان لم يكن اهمها كلها وبذلك قلت قوة البلاد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة ، واصبح منالعسير تصريف المصنوعات المصرية التى كان فىالماضى تلاقى رواجا فى كثير من الاسواق الاجنبية .

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية على مصر

☒ أغراض الحملة ومجمل حوادثها

يذكر كثيرون اسبابا عدة لارسال الحملة الفرنسية على مصر ،فهناك من يقول ان حكومة الادارة وقد صارت تخشى نفوذ بونابرت نتيجة لانتصاراته الباهرة فى ايطاليا ، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس ، وهناك من يقول ان بونابرت نفسه قد بات لا يرضى بعد ما احرزه من مجد فى حملة ايطاليا بان يظل اداة لغيره من اعضاء حكومة الادارة . او سواها من رجال هذه الحكومة الذين كان اكثرهم من فئةالمحامين ، فصار بونابرت يهدف الى احراز السيطرة فى فرنسا ، ولما كان دستور سنة 1795 يمنع الرجال دون الاربعين من ان يصبحوا اعضاء فى تلك الحكومة ، فقد تحتمالانتظار على بونابرت حتى يبلغ سن الاربعين وعلى حد قوله حتىتنضج الكمثرى . اما اهم هذه الاسباب فكانت ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ الاستعمار الفرنسى نفسه ، واتجاه فرنسا نحو احياء المستعمرات الفرنسية القديمة او بناء امبراطورية استعمارية جديدة حتى اذا كان ذلك متعذرا حتى اذا عجز الفرنسيون عن عقد الصلح مع انجلترا التى ناحيتهم العداء منذ اعدام الملك لويس

السادس عشر والبت عليهم الدول ، ونجحت فى تكوين المخالفة الدولية الاولى ضد فرنسا 1793 فصمم الفرنسيون على الانتقام منانجلترا سواء يغزو الانجليز فى بلادهم او يغزو الهند اهم مستعمراتهم ، فكان فتح ميدان الاستعمار الجديد فى الشرق التي لجا اليها الفنسيون للاقتصاص من خصومهم .

***الاتجاه نحو مصر :**

كان لتقارير وكتابات رجال السياسة الفرنسيين الذين خدموا فىالقسطنطينية او القاهرة ، ثم اولئك الرحالة الذين زاروا اكبر الاثرفى كشف القناع عن حالة الامبراطورية العثمانية من جهة وتوجيهانظارمواطنيهم الى مصر احدى ولايات هذه الامبراطورية من اخرى ، وقد اقبلوا على دراسة هذه التقارير وقراءة هذه الكتب بشغف عظيم عندما تجددت الرغبة فى الاستعمار ، وكانت تقارير سانت بريست سفير فرنسا فى القسطنطينية والدمور قنصلها فى مصر ثم كتابات الرحالة الثلاثة دى توت وسناربوفولتى اهم ما عن الفرنسيون بدراسته فى السنوات التى سبقت مجيء الحملة الفرنسية الى مصر . فقد شهد " سانت بريست " الحرب الروسيةالتركية التى انتهت بمعاهدة " قينارجه " فى سنة 1774 م ، واعتقدان انحلال تركيا بات امرا لا مفر من الاعتراف به ، ومع انه كان ينبغى ان تبذل فرنسا قصارى جهدها للمحافظة على كيان تركيا وهى الدولة التى توطدت اواصر الصداقة بينها وبين فرنسا منذ زمن طويل ، فقد كان من رايه اذا تعذر اقناع كل من روسيا والنمسا بالعدول عن مناصبة الدولة العداء طمعا فى ممتلكاتها فانالواجب يقتضى فرنسا محافظة على مصالحها ان تشترك مع هاتين الدولتين فىاقتسام ممتلكات تركيا حتى اذا تقرر ذلك كانت مصر من نصيب فرنسا من التركة العثمانية ، وقد بنى بريست اختيارهعلى اعتبارات عدة اهمها ان مصر " اخصب بقاع الارض كلها "تنمو بها المحصولات التى تنو بالمستعمرات الفرنسية فى امريكا " وجزر الهند الغربية " وذلك دون مشقة او تعب ، كما انه من الممكن ان يجلب العبيد لفلاحة ارضها وزرعها بنفقات تقل كثيرا عما يحدث فى تلك المستعمرات الامريكية ، علاوة على ذلك ان مصر بلد صحى المناخ لا يبعد كثيرا عن شواطئ فرنسا الجنوبية ،ولا تستطيع دولة

اوروبية ان تنازع فرنسا فى امتلاكه ، ولما كان من السهل ان تصبح ممرا ومركزا لتجارة العالم اجمع فان ذلك قد يؤدى اذا تم الى اضعاف شوكة انجلترا او هدم سيطرتها على الهند .واعتقد بريست ان فرنسا لن تلقى صعوبة اذا هى حاولت الاستيلاء على هذه البلاد لان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، ولا وسائل للدفاع عنها ، كما ان حكومة مصر لا قدرة لها على الدفاع بسبب ضعفها والفوضى المنتشرة بها ، فضلا عن ذلك فان البكوات المماليك الذين يؤلفون حكومة هذه البلاد من الرقيق الاجانب الذين يكرههم المصريون كراهية شديدة ، وعلى ذلك فان الاستيلاء على مصر امر لا مفر منه لخدمة المصالح الفرنسية اذا بات مقرر انهيار الامبراطورية العثمانية .

***اراء مــور :**

كان دور القنصل الفرنسفى مصر يشاطر سانت بريست الاعتقاد بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية ويتوقع انتقتسم النمسا والروسياملتلكاتها فيما بينهما ، ولا يريد ان تدع فرنسا الفرصة تمر دون ان تاخذ نصيبا لها من هذه التركة العثمانية ، بل ان مور كان يخشى ان تبادرالنمسا الى امتلاك مصر ذاتها ، حتى اذا تم لها ما ارادت استطاعت ان تسد حاجتها من تلك المنتجات التى كانت تستوردها من الاسواق الامريكية ، بل وصار فى وسعها كذلك ان تصدر ما يفيض عن حاجتها من هذه المنتجات نفسها الى اوربا . اضف الى هذا ان وجود النمسا فى مصر سوف يمكنها من المشاركة فى تجارة الهند ويجعلها قادرة اذا هى انشات اسطولا صغيرا فى ميناء السويس على السيطرة على البحر الاحمر ، ولا شك فى ان ذلك كله سوف يضمن لهذه الدوله الاستعلاء على غيرها من الدول والتفوق فى حلبة السياسه الاوربية . ولذلك فان خير ضمان لمصلحة

فرنسا ان تاخذللامر عدته من الان ، وحتى اذا انهارت الدولة العثمانية سهل على فرنسا احتلال مصر .

واوضح مور مقدار ما تجنيه فرنسا من فوائد محققة اذا هى اقدمت علىضم مصر اليها فقال ان استغلال موارد البلاد سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فائدة كبيرة ، وان الاستيلاء على مصر سوف يكون من نتائجه احياء طريق التجارة البرى القديم عبربرزخ السويس واستخدامه فى نقل تجارة الهند ، واحياء هذا الطريق يوفر نفقات طائلة ومتاعب عظيمة .

كما اوضح لحكومته ان الاحتفاظ بمصر امرا سهلا ميسورا اذا انشئت قلعتان قويتان عند الشلال الاول لمنع اعتداءات شعوب النوبة على الحدود الجنوبية .

واختتم " مور " تقريره بقوله اذ كان من المعتذر ان تنجح المفاوضات السياسية فى منع الاعتداء على تركيا وغزوها ،فالواجب يقتضى فرنسا ان تبادر فى هذه الحالة بالاستيلاء على مصر اذ بفضل ذلك وحده تستطيع فرنسا ان تحرز مكانه عاليه تضمن لها السيطرة والتفوق بين الدول التجارية والبحرية ، بل ويصبح فى مقدورها ان تؤكد هذه السيطرة وتعمل على تعزيزها.

واضح مما تقدم ان السفير الفرنسفى القسطنطينية والقنصل الفرنسفى القاهرة كانا يعتقدان ان انحلال الامبراطورية العثمانية بات قريبا ، كما اشار على قادتهما بضرورة احتلال مصر ، غير ان الحكومة الفرنسية لم تاخذ بهذه الاراء بل اعتقدت ان الامبراطورية العثمانية ما زالت بعيدة عن الانهيار ، ورات فى تركيا على البقاء على الرغم من تلك الحروب الطويلة التى خاضت غمارها ،وتمسكت فى سياستها الشرقية بمبدأ ثابت هو المحافظة على كيان تركيا ومنع تقسيم ممتلكات الامبراطورية العثمانية .على ان تمسك الحكومة الفرنسية بسياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية لم يكن معناه ن الفرنسيين

قد تخلوانهائيا عن فكرة الاستعاضة عما فقده من املاكهم فى الغرب بانشاء مستعمرات جديدة فى الشرق عامة ومصرخاصة ، وقد ظلالكتاب والمفكرون يشيرون الى مصر على انها الميدان الذى تستطيع فيهفرنسا ان تجد فيه حاجتها من القطن وقصب السكر علاوة على ذلك فقد كان لكتابات الرحالة الذين زاروا مصر ونشرت اسفارهم وقتئذاكبر الاثر فى توجيه انظار مواطنيهم نحو الشرق عامة ومصر خاصة باعتبارها خير ميدان يصلح لتشييد امبراطورية فرنسا الاستعمارية الجديدة .

***البارون دى توت :**

كان البارون " دى توت " من بين اولئك الرحالة الذين زاروا تركيا فى مهمات رسمية ومالطة وكريت ومصر وغير ذلك من الاقطار والبلدان ، وقدم تقارير عدة الى حكومته ، وقد نشرت فىعام 1784 مذكراته التى دونها اثناء رحلاته . واعتقد دى توت كما اعتقد سانت بريست والقنصل مور ان الدولة العثمانية آيله الى السقوط لا محالة وفى وقت قريب ، كما كان يرى ان الواجبيقتضى من فرنسا ان تحتل مصر اذا شاءت الاستئثار بتجارة حوض البحر الابيض الشرقى بل ان فى استطاعة فرنسا ان تسيطر على تجارة الهند كذلك اذا هى انشات قناة تصل بين البحر الاحمر والنيل عند فرع دمياط .

واعتقد " دى توت " ان احتلال مصر يكفى لتعويض رنسا عن كل خسارة قد تصاب بها اذا قدر لها ان تفقد جميع مراكز تجارتها وان مصر مستعمرة مثالية لخصوبة ارضها وصلاح مناخها لاقامة المستعمرين الفرنسيين وقربها من فرنسا ، وقلة النفقات اللازمة لانشاء العلاقات الوثيقة بينها وبين فرنسا وسهولة الدفاع عنها .وبفضل ما يهيئه لها موقعها الجغرافى من امكان تركيز النشاط التجارى بها فلا توزع فرنسا قواتها فى اماكن بعيدة متفرقة بل يصبح فى

استطاعتها آنئذ ان تشرف من مصر ذاتها على بيوت تجارتها وطرابلس وتونس والجزائر .

فضلا عن ذلك فان فرنسا لن تلقى مقاومة من جانب تركيا او الدول الاخرى ، وذلك ان تركيا مشغولة بنضالها المستمر مع روسيا وهو نضال انهك قواتها حتى باتت عاجزة عن الدخول فى حروب اخرى عديدة ولن يقدم الانجليز على مناوأة فرنسا بسبب ما تكبدوه من خسائر فى اثناء نزاعهم الطويل مع الولايات المتحدة الامريكية ، وان الاستيلاء على مصر سوف يفوت على روسيا من جهة اخرى فرصة الاستئثار بتجارة الجنوب ويحد من اطماعها اذ ان استقرار الفرنسيين فى هذه البلاد من شانه ان يصرف روسيا عن محاولة التوسع ومد نفوذها الى البحر الابيض بعد محاولة الاستيلاء على القسطنطينية وبحر الارجنيل

***سافارى :**

نشر سافارى رسائله المشهورة فى سنة 1786 ، وقد ذكر سافاربالشئ الكثير عن تاريخ مصر فى عهد سيطرة البكواتالمماليك ايام على بك الكبير ومحمد بك ابى الدهب ، ووصف تلكالفوضى التى انتشرت فى مصر بعد وفاة ابى الدهب ، على ان اهم ما فى رسائل سافارى انها كانت تتضمن وصفا شائعا لخصوبة ارض مصر وارض الدلتا والفيوم بوجه خاص ووفرة غلاتها .

***فولتى :**

وبعد عام واحد من نشر رسائل سافارى ظهرت رحلة فولتنفى مصر وسوريا ، ويختلف فولتى عن سافاربفى ان هذا الاخير نظر بعين المتفائل الى حالة مصر على الرغم من الفوضى التى اضرت بالبلاد على حين كان فولتى متشائما اذ عهد فى ذلك الجزء اليسير الذى حققه من فصول كتابه لدراسة جغرافية هذه

البلادوشئون حكومتها وتجارتها ووصف سكانها والامراض المنتشرة بها ، واظهار ما كان عليه الفلاح من بئس وشقاء بسبب حدوث المجاعات والاوبئة . والواقع ان مصر فى نظر فولتى خالية التحصينات العسكرية .

وكان من رأي فولتى انه لابد من اصلاح هذه الاحوال وان تتحرر مصر من سيادة العثمانيين حتى تتولى تدبير شئونها دولة اخرى تشعر بالعطف على المصريين ، وتحمل لهم ودا وصداقة على شريطة ان تكون دولة متحضرة ذات نهضة ادبية علمية فنية حتى يمكنها ان تهتم بتراث المصريين القديم وتعنى بالبحث عن اثارهم المدفونة فى الدلتا والصعيد وتكشف عن رموز الكتابة الهيروغليفية .

وذاع الاعتقاد بعد نشر هذه الرحلة ان صاحبها انما كان يقصد فرنسا عندما تحدث عن تلك الدولة المتحضرة والمتمدينة التى يجب ن تحتل مصر حتى تنتشل الفلاحين والمصريين منحياة البؤس والشقاء التى ذاقوا مرها فى ظل السيادة العثمانية .واخذ فولتى يدحض دعاوى الراغبين فى امتلاك مصر " لا جدال فى ان مصر تنتج الحاصلات التى تحتاج اليها فرنسا كالشعير والارزوالقطن والعنب وقصب السكر وغير ذلك وصحيح انها قريبة من فرنسا والدفاع عنها ضعيف سئ وفى وسع الفرنسيين ان يعتبروابرزخ السويس فيصوا بطريق مصر الى تجارة الهند ويعطلوا طريق راس الرجاء الصالح ، ولا شك فى ان احتلال مصر سوفيمكن الفرنسيين من الحصول على السلع المجلوبة من افريقية كالعاج والمطاط والرقيق ، وفى امكانهم كذلك ان يجمعوا فيها العمال الذين تستخدمهم فرنسا الان فى جزر السكر " سان دومنجو وغيرها من جزر الهند الغربية ، وذلك اذا استطاعت فرنسا الاحتفاظ بهذه الجزر فى النهاية وعلى

الرغم من كل هذه المزايا فإن صعوبات عدة سوف تواجه الفرنسيين ولا مانع من ان يتغلبوا عليها

قبل احتلالهم مصر واستعمارها ذلك ان فرنسا سوف تجد نفسها مرغمة على خوض غمار حروب ثلاثة من الاترالكوالانجليز واهل البلاد انفسهم ، ومن المتوقع ان يعظم اقبال الوطنيين على محاربة الفرنسيين دون اى تردد لاختلاف الفرنسيين عنهم فى الدينوالمذهبوفضلا عن ذلك فان انتصار الفرنسيين فى هذه الحروب كلها ليس معناها _ اذا قدر لهم النصر _ ان فى وسعهم ان ينجواكذلك فى استعمار مصر لاختلاف الدين والعادات ، ثم تساءل كيفيرجو الفرنسيين النجاح وهم الذين اخفقوا فى الهند ومدغشقروجوايانا وحوض المسيسيبى ثم فشلوا كذلك فى سان دومنجو لانالفضل فى استعمار هذه الجزيرة انما يرجع الى المغامرين الاوائل دون اى تدخل من جانب الحكومة الفرنسية ، وكان من رانفولتنان تقصر فرنسا جهودها على تحسين الانتاج فى داخل بلادها عندماكان حوالى سدس اراضيها الصالحة للزراعة بورا ولا يلقى عناية ،وذلك بدلا من التفكير فى التوسع الخارجى .على ان انصراف الفرنسيين عن استعمار مصر كما طلب فولتى كان معناه ان يرضى الفرنسيون عن طيب خاطر النزول عن ذلك المركز الذى ارادوا ان تشغله بلادهم موضعها دولة كبرى لاغنى لها عن امتلاك امبراطورية استعمارية كبيرة ، وقد رفض الفرنسيون ان يفعلوا ذلك فى وقت كان العداء فيه مستحكما بينهم وبين الانجليز الذين استولوا فى الحروب الماضية على اكثر مستعمراتهم القديمة ونجح استعمارهم نجاحا ملحوظا على الرغممن فقد الولايات المتحدة الامريكية ، وعلاوة على ذلك فقد كان من المتعذر على الفرنسيين ان بنبذوا فكرة الامبراطورية الاستعمارية عندما كانت ممتلكاتهم الباقية في جزر الهند الغربية مهددة بالضياعلانهيار نظام استعمارهم

القديم بهذه الجزر ولم يصرف الفرنسيين عن الاستعمار في السنوات التالية الا اشتعال الثورة الفرنسية1786 وما ترتب علي ذلك من حوادث كان اهمها تألب الدول ضدالثورة منذ سنة 1791 ،ثم تكوين التحالف الدولي الاول ضد فرنساعقب اعدام الملك سنة 1793م وقيام الاضطرابات والثوارات في جزيرة دومانجو واحتلال الانجليز لاهم موانيها في العالم التالي ،فقدعزم الفرنسيين علي التفكير في احياء امبراطوريتهم القديمة او انشاء اخريجديدة حتي وقع من الحوادث بعد ذلك ما جعلهم يتحررون من ذلك الفتور الذي ثبط عزائمهم .وقد اتيحت الفرصة لتوجيه انظار الفرنسيين الي الاستعمار بصورة جدية في اثناء المفاوضات التي بدات بين بونابرت وحكومة الادارة من جانب وبين النمسا من جانب اخر بعد انتصارات بونابرت الباهرة في اثناء حملته الايطالية ، وقد استمر الاهتمام بالمسالة الاستعمارية وقتئذ كما اسفرت الرغبة في الانتقام من انجلترا التي صممت علي النضال بمفردها ضد الجمهورية بعد انحلال الحالة الدولية ، وارغام النمسا علي طلب الصلح عن تقرير ارسال بونابرت علي راس جيش كبير لغزو مصر ووضع اسس لتلك الامبراطورية الاستعمارية العظيمة التي شاء الفرنسيون الان ان ينشئوها في ميدان الشرق الجديد .

***الانتقام من انجلترا :**

كان اهم ما عنيت به حكومة الادارة منذ ان خلص لها الامر في اكتوبر سنة 1975 الاقتصاص من النمسا وانجلترا اللتين صممتا بالاشتراك مع بيدمنت علي الاستمرا في النضال ضد الجمهورية علي الرغم من تحطيم المخالفة الدولية الاولة وخروج هولندا وروسيا واسبانيا وتسكانيا من الحرب فاعد " كارنو " عضو حكومة الادارة خطة عسكرية لتدبير هجوم واسع النطاق علي النمسا عن طريق المانيا والدانوب ثم عن طريق ايطاليا الشمالية ، وفي مارس

1796 تسلم بونابرت قيادة الحملة المعدة لغزو ايطاليا فوصل اليها في 26مارس1796، ولم يمر شهر واحد حتي كان نابليون قد هزم جيوش بدمنت في مونت نوت واديجو وارغم ملكها "اميدوس الثالث" علي عقد الهدنه في "تورين" واستطاع بونابرت بعدئذ مطاردة النمساويين وانزل بهم خسائر فادحة (9 مايو 1796) ودخل ميلان وزحف بونابرت علي النمسا وانتصر علي جيوشها ، 7 ابريل 1797 وصل الي " لوين " وعندئذ طلب النمساويين الصلح وعقد بونابرتمعهم هدنة "لوين " في 18ابريل 1797 تمهيدا لعقد الصلح النهائي .

وقد قضي هذا لانتصار السريع علي المحالفة الدولية ووقع عبء النضال ضد فرنسا علي كاهل انجلترا وحدها ولذلك فقد رغبت حكومتها في عقد الصلح مع الجمهورية الفرنسية ولكن المفاضاتاخفقت بسبب اصرار فرنسا علي ضرورة نزول انجلترا عن مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب افريقية ، وكان الانجليز قد استولوا عليها منذ ان خرجت هولندا من المحالفة سنة 1795م ،ومهما يكن من امر فقد انتهى الصراع الطويل بين فرنسا والنمسا بعقد صلح " كامبوفورميو " في اكتوبر سنة 1797م ، وكان من نتائج هذا ان اجتمعت الاسباب بان الاستعمار في الشرق خير من الاستعمار في افريقيا الغربية ، وان مصر افضل اقطار الشرق التي تصلح ميدانا للتجربية الاستعمارية الجديدة .

لقد كتب بونابرت الي تاليران في 18 اكتوبر سنة 1797 يبسط من جديد المبادئ التي استرشد بها عند عقد الصلح مع النمسا ويدلى بالحجج التى سوغت فى نظرة عقد الصلح وفقالشروط التى صار يرجو الان اقناع الجميع بقبولها وتصديق حكومةالادارة عليها ، وكان اهم ما جاء فى هذه الرسالة قول بونابرت انهقد انفرط عقد المحالفة الدولية ضد فرنسا بخروج النمسا نهائيا من هذه

المحالفة فان الواجب يقضى على الفرنسين جميعا ان يوحدواجهودهم حتى يستطيعوا التفرغ لمنازلة انجلترا غريمة فرنساوعدوتها الكبرى .

واما اذا ظهر تهادن فى هذه المسالة الخطيرة من جانب الحكومة الفرنسية فان انجلترا سوف تجد الفرصة سانحة للمضىفى نشاطها المعروف فتعمل على انتزاع المستعمراتالفرنسية ومستعمرات هولتدا واسبانيا وتعطل تجارة الجمهورية وتحول دون القيام باى عمل لاصلاح البحرية الفرنسية وتقويتها زمنا طويلا ، فضلا عن ذلك فقد بات من الواجب على الحكومة ان تبذل قصارى جهودها للقضاء على الملكية الانجليزية قضاءا مبرما وذلك حتى تحول دون تدمير الجمهورية على ايدى هؤلاء الانجليز الذين دأبوا على تدبير المكائد واشاعة الفساد فى فرنسا بغية الوصول الى تنفيذ مآربهم . ولما كان بونابرت يعتقد ان الوقت الحاضر هو اكثر الاوقات مناسبة للقضاء على هذه الملكية ، فقد طلب ان تبذل حكومته كل ما فى وسعها من جهد لاحياء البحريةالفرنيسة ، وتعمل ناشطة فى سبيل القضاء على انجلترا حتى اذا

استطاعت ذلك وقعت اوربا باسرها تحت اقدام فرنسا .

***<u>الحملة الكبرى :</u>**

وكان لهذه الاراء والحجج التى بسطها بونابرت فى رسائلهآثر حاسم فى اقناع حكومة الادارة بقبول المعاهدة _ المبادرة بالتصديق عليها _ وتم التصديق على المعاهدة فى 26 أكتوبر 1747 م ويرجع التصميم على ارسال حملة لغزو انجلترا فى مقر دارها الى شهر يونيو 1796 حيث ان العزم كان قد عقد على انزال حملة فىكرنوت احدى مقاطعات ايرلنده الغربية لغزو انجلترا فى عقر دارها ولم يفسد هذا المشروع سوى اصرار حكومة الادارة فى الوقت نفسه على ارسال حملة الى الهند لمساعدتهم فىنضاالهم ضد الانجليز .

وعلى ذلك فانه بينما كان بونابرت يقوم برحلته التفتيشية فى الشواطئ الشمالية كانت حكومة الادارة قد شرعت تدرس جديا موضوع الاستعمار فى الشرق عندما صارت تقدم اليها التقارير المؤيدة لذلك .

وكان اول التقارير التى تلقتها حكومة الادارة ذلك التقرير الذى قدمه شارل مجالون قنصلها القديم فى مصر حيث بسط فيهالمساوئ التى شكا منها الفرنسيون فى عهد سيطرة البكواتالمماليك من ايام على بك الكبير وما لحق بالتجارة الفرنسية على ايدى هؤلاء البكوات من اضرار كما اشار الى الفوائد التى ينتظر ان تجنيها فرنسا من فتح مصر وامتلاكها واستيلاء فرنسا على منتجات مصر وتجارتها ، هذا علاوة على ان فرنسا يمكنها العمل على طرد الانجليز مع الهند ويستأثرون بهذه التجارة من دونهم . وبعد أيام قليلة من تقديم جالون لتقريره حتى تلقت حكومة الادارة تقريرا من ثاليرون وزير خارجيتها عن مسالة فتح مصر ويمثل هذا التقرير مكانة كبيرة فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . واختتم تقريره بقوله لقد بات من واجب حكومة الادارة ان تاخذ على عاتقها تاديبالبكوات المماليك ووضع حد للمظالم والمساوئ التي تلحق بالتجارة الفرنسية ، هذا علاوة على ان احتلال مصر واحياء طريق السويس من شانه ان يحدث انقلابا فى تجارة اوربا وتلحق اضرارا عظيمة بانجلترا لان هذه الدول انما تعتمد فىتاييد نفوذها وتفوقها السياسىفىاوربا على تجارة الهند .

***غزو مصر :**

اولا : الاستيلاء على مالطة :

وصلت الحملة الفرنسية الى شواطئ مالطة فى 9 يونية 1798، وبادر بونابرت بانزال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزيرة السماح لهم بالنزول ، واخيرا سلمت قوة الفرسان الجزيرة ، وتنازلوا على سيادتهم على

الجزيرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم فى مالطة وضع بونابرت دستور للجزيرة ينظم حكومتها .

***الوصول الى مصر :**

وفى صبيحة 19 يونيو غادرت الحملة مالطة فى طريقها الى الشوطئ المصرية بعد ان ترك نابليون " سانت جان دانجلى "قومسيرا" فرنسيا عاما بالجزيرة وعمد بونابرت اثناء سيرة تغيير اتجاهه ، وابحر صوب كريت بدلا من الابحار جنوب الاسكندرية مباشرة وذلك حتى لا يفاجئه الاسطول الانجليزى .واصل بونابرت سيره حتى وصل الى الاسكندرية ، وصممحاكمها السيد محمد كريم على مقاومة الفرنسيين والدفاع عنها،ولم تسفر مقاومة السيد محمد كريم عن شئ ، وتابع بونابرت سيره حتى بلغ القاهرة بعد هزيمة المماليك فىموقعتشبرخيت وامبابة " والاهرام " فى 21 يوليو 1798م ولم يكن زحف الحملة العسكرية صوب القاهرة نزهة عسكرية بل لقى الجنود فى اثنائه شدائد من صعاب فانهكهم بالقيظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونابرت نفسه بمبلغ ما تكبده الجنود من مشقات عظيمة فى اثناء هذا الزحف المضنى .

كان " برويس " قد ابحر باسطولهمن مياه الاسكندرية الى ابى قير فى 7 يوليو 1798 وذلك بعد اناصر بونابرت على استبقاء الاسطول فى الشواطئ المصرية ، ووجد " برويس " انه من المتعذر على ان تواجه دخول ميناء الاسكندرية القديم وفى خليج ابى قير فاجا " نلسن " امير البحر الانجليزى الذى ظل يبحث عن العمارة الفرنسية فى البحر الابيض

بعد ان سبقها فى الدخول الى الاسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمةبالغة يوم اول اغسطس سنة 1798 وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة .

ذلك ان تحطيم اسطول " برويس " فى ابى قير كبد البحرية الفرنسيةخسارة جسيمة وقضى على كل امل فى امكان احياء هذه البحرية التى كانت قد ضعفت ضعفا كبيرا فى اثناء الحرب الاخيرة فى المياه الاوروبية وفى المياه الامريكية وفى مياه الهند الغربية خاصة فظل الانجليز اصحاب السيطرة على البحار .

وكان من اثر تاييد سلطتهم فى البحر الابيض المتوسط بعد ان حطموا اسطول " برويس " ان فرضوا حصارا شديدا على الشواطئ المصرية حتى بات من المتعذر تماما على فرنسا ان ترسل النجدات والعتاد الحربى او اية امدادات اخرى الى جيش الشرق فى مصر . ولم يسع الفرنسيين حينئذ الا ان يعتقدوا اعتمادا كليا فى تدبير شئونهم وسد حاجات حملتهم فى هذه البلاد على موارد القطر الداخلية وحدها . وكان لذلك اكبر الاثر فى تلك السياسة الاسلامية الوطنية التي ارشد اليها " تاليردن " فى تقريره الى حكومة الإدارة فى 13 فبراير 1789 ووطد بونابرت العزم على اتباعها وكان غرضها استمالة المصريين الى تاييد الحكم الفرنسى واقناعهم بان الفرنسيين ما حضروا الى بلادهم الا ليعدلوا بينهم ويهيئوا لهم سبل العيش السعيد فلا يشعر المصريين انهم انما استبدلوا بحكم البكوات المماليك حكما لا يقل عنه ظلما وعدوانا او قد يفوقه فى شرورهواثامه ، فاصبح غرض هذه السياسة الاسلامية الوطنية الان توفير اسباب الحياة للفرنسيين انفسهم وترويض المصريين بشتىالاساليب على قبول حكم اجنبى عنهم ، ولم يكن هناك مفر من ان يسبب لهم ارهاقا عظيما فثاروا بين المصريين والفرنسيين حتى انعدم كل امل فى حدوث اى تفاهم بين الفريقين او امكان تعاون هذه البلاد مع حكامها الجدد على الرغم من كل الاساليب التى ابتكرها بونابرت عند تطبيق سياسته الاسلامية الوطنية فى مصر.

***سياسة بونابرت الاسلامية الوطنية :**

استندت سياسة بونابرت الاسلامية الى قواعد ثلاث : احترام الدين الاسلامى والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع العثمانيين من احضان الخلافة العثمانية ببذر التفرقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوبالاسلامية فى الاقطار المجاورة لاظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامى ، ولاقناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصداقة مع الفرنسيين فى مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام ،واخيرا انشا حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاذاعة اوامره وتحقيق ماربه بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة . وقد بدأ بونابرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر " اوريان " بارجة القيادة فادر منشورا الة جندةفى 22يونيو 1798 يوضح لهم عقائد الشعوب التى سوف يعيشون بينها ، فقال ان المصريين شعب اسلامى ينطق بالشهادتين ويجب الايخطئ الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التى سلكوها مع شعوب اليهود والطليان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح فى اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احترموا دور عبادة اليهودوالمسيحيين .

كما كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله بونابرت من عناية وجملة فى تفهم نفسية تلك الشعوب التى جاء لغزو بلادهم وعقليتها كما اشار بجلاء ووضوح الى القواعد العامة التى اعتزم بونابرت ان يبنى عليها صرح سياسته الاسلامية الوطنية ، وعلى ذلك فقد حرص على اظهار اسلامه واكد اعتناقه الدين

الاسلامى فدفع عن نفسه ما قد يصفه به اعداؤه من تعمده القدوم الى هذه البلاد حتى يزيل دين اهله بانه " اكثر من المماليك يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن الكريم " ومهما يكن من امر فمن الثابت ان بونابرت لن يشهر اسلامه مثلما فعل " مينو " .

وبعد ان تاكد نابليون انه فشل فى تحقيق الاغراض التى من اجلها جاءت الحملة الى مصر فراى ان يعود الى بلاده التى صارت فى هذا الوقت حاجة اليه ، اذ اصبحت عرضهلمهاجمات الدول ، وقد عاد سرا الى فرنسا تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم فى الحروب والثورات ، نتيجة للامراض .

وقد تولى امر الحملة بعد نابليون القائد " كليبر " الذى اراد ان يرحل عن القطر المصرياذذا اعتقد بفشل الحملة نهائيا ، فاتفق مع الاتراك على ان تجلوا الحملة عن مصر ، بمعداتها واسلحتها على نفقة تركيا . ولكن كاسرى حرب فلم يقبل " كليبر " وفضل البقاء فى مصر ولكنه قتل بعد ذلك .

ولما قتل " كليبر " تولى امر الحملة بعده القائد " مينو " واخذ يتحبب الى الاهالى ، واراد ان يبقى هو وجنوده فى مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقوا مع الاتراك على ان يشتركوا معهم فعليا فى اخراج الحملة ، ونزلت في ارض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها باسلحتها على سفن انجلترا فى 8 سبتمبر 1801 بعد ان مكثت فى مصر حوالى ثلاثة اعوام .

***<u>نتائج الحملة :</u>**

اخفقت سياسة بونابرت الاسلامية فى جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها : اعتماد الفرنسيين على موراد البلادفحسب للاتفاق على تجربتهم

الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجائهم الى ابتكار مختلف الاساليب والحيل التى استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجريدهم من مملتكاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدهالتى حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون فى اقصى شئونهم يفتشون مساكنهم ويهدمون جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعوضوهم شيئا عن تلك الخسائر التى اصابتهم فى عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا فى التنظيم الفرنسى الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات .

وبلغ اخفاق الفرنسيين فى محاولة فهم الخلق المصرى او ادراك حقيقة ما كان لدى المصريين من مثل عليا يسترشدون بها فى حياتهم العامة و الخاصة ، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون فى طريق بينمايسير الاهلون فى طريق اخر .

***الاثر الاقتصادى :**

فقد كان لارغام الفرنسيين على ان يعتمدوا فى بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتسنى بتاتا انجاز كل تلك المشروعات التى عقدوا على نجاحها الامل فى انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التى كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتباب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع الاضى عن جنودهودفع رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهمبالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها ام بمحاولة احياءالصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها فى

الصناعات الجديدة .والمال دائما من اقوى الوسائل التى ابعدت عن الفرنسيينقلوب المصريين وحركت كوامن الحقد ضدهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذى لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم فى النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة فى حوزتهم .

وعلى ذلك فقد كان تدبير المال من اولى المفصلات الشائكة التى واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة ، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ،وسرعان ما اثارت هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتذمرهم ليس فقط لانهم فقدوا اموالهم التى اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا فى ذلك وسائل عنيفة سببت استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتفتيتها .ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اختل الامن اختلالا كبيرا عندما اكثر العربان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمى وكانت مهمته منع اعتداء العربان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

***<u>الاثر الاجتماعى :</u>**

واقع الامر ان الفرنسيين فى مدة اقامتهم بهذه البلاد لم يحاولوا ان يتعرضوا على المصريين او يشتغلوافى اوساطهم حتى يقفوا على حقيقة شعورهم وما كان يجول باذهانهم او ما كانت تحدثه اصلاحاتهم العديدة والسريعة التى ارادوا منها الى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة ان يخلقوا من عاصمة البلاد بلدا اوربيا يضارع عاصمتهم باريس فبهائها وكثرة ملاهيها واندیتها وملاعبها .ولا جدال فى ان بعض هذه الاصلاحات التى

تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة فى القاهرة والمدن الكبيرةخصوصا حرصا منهم على عدم انتشار الاوبئة وفتك الامراض الخطيرة بجنودهم كانت اصلاحات ضرورية ولعل اكبر ما يأخذ على الفرنسيين فى هذا الشان انهم حاولوا ان يفرضوا فرضا على المصريين نوعا من الحضارة الاوربية وكان مقضبا عليها بالفشل لسبب بسيط ظاهر هو ان نابليون وانصاره التجربة الاستعمارية فى مصر لم يكن فى وسعهم ان يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارةالاوربية فى وقت كانت بحوث علمائهم لم تكتمل بعد .ولقد كان من مقتضيات السياسة الاسلامية الوطنية التى وضعنابليون اصولها واتبعها خلفاؤه ان يحتفل الفرنسيون باعياد اهل البلاد العربية ويحترموا شعائهم وعاداتهم وان يحاولوا جذب المصريين اليهم باستمالتهم والتقرب منهم عقدوا اواصر المحبة والصداقة مع كبرائهم ومشايخهم ومحاولة الاختلاط مع عاداتهم حتى يطمئن اليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم .

وهذه ولا شك كانت سياسة حكيمة ولا مناص من نجاحها فى النهاية فى كسب مودة المصريين والقاهريين منهم على وجه الخصوص لو ان الفرنسيين حاولوا معرفة شئ عن نفسية هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطانهم قهرا وكانوا غرباء عنه لا يربطهم به دين او جنس او لغة ولا يزال افراده متمسكين بتقاليدهم وعاداتهم التى ورثوها عن ابائهم واجدادهم ولم يطرا عليها ابتغيير من اجيال طويلة ولكن الفرنسيين الذين كانوا قد نبذوا دينهم منذ اشتعال الثورة الكبرى فى بلادهم لم يكن فى وسعهم مهما حاولرجال من طراز نابليون اخدوا على عاداتهم تنفيذ سياسة اسلامية واضحة المعالم ان يتحرروا من ذلك الالحاد الذى جعلهم يعيشون فى عالم مادى فباتوا ينظرون الى الموالد والمواسم المصرية ذات الصبغة الدينية نظراتهم الى احتفالاتهم واعيادهم الفرنسية

فينتهزوها فرصة للترفيه عن انفسهم . وفضلا عن ذلك لم تتح الفرصة للفرنسيين ان يجلبوا الى هذه البلاد جالية مثقفة كبيرة بسبب انقطاع المواصلات بين مصر وفرنسا .

***الاثر السياسى :**

تضافرت كل هذه العوامل لاثارة غضب القاهرين وسخطهم فكان لابد من اشتعال الثورة ضد الفرنسيين بسبب سياستهم المالية من جهة ثم بسبب تلك التدابير التى اتخذوها لمكافحة وباء الطاعون وارغام الصريين على حمل شارة " الجوكار " وما حدث من استعلاء " النصارى واليهود على المسلمين واستهتارهم بالعادات والتقاليد ، ثمبفضل تلك المساعالتى يبذلها الباب العالىوالبكوات والمماليك لاشعال نار الثورة فى مصر فضلا عما كان يرتكبه الفرنسيون واعونهم وطبقات العامة من المعاصى ، وليس من شك فى ان الفرنسيين لو وفقوا فى اساليبهم المالية والإدارية وحرصوا على احترام تقاليد المصريين وعاداتهم بدلا من استصدارالاوامر واذاعة المنشورات والقاء الخطب لاقناع المصريين عننواياهم ثم حاولوا فهم سيكولوجية تلك الشعوب التى رغبوا فى استعمارها لاستمالوا المصريين اليهم ولما حدثت الاضطرابات والثورات .

على ان القاهرة لم تكن وحدها ميدان هذه لاضطرابات والثورات بل امتدت الى الوجهين القبلىوالبحرى . فقد قامت الثورات فى الدلتا واشتدت المقاومة فى الصعيد واجه الفرنسيون صعوبات فى اخضاع اهل الصعيد بعد ان قرر مراد بك المقاومة عقب هزيمته فى موقعة الاهرام ورفض الاتفاق مع الفرنسيين على ان اخماد الثورة فى القاهرة وحرق القرى فى الوجه البحرى بالصعيد وادخال الرعب فى قلوب اهل الاسكندرية لم يكن معناه ان البلاد قد دانت لسلطان

الفرنسيين وان الامن قد استتب فى المستعمرة الجديدة . وهكذا عجزت الحملة عن بلوغ غايتها وتنفيذ اغراضها .

- **الاثر العلمى :**

ومع ذلك فان نصيب الحملة لم يكن الاخفاق كله ولا شيء غير الفشل فان اولئك الرجال الذين اختاروا لمرافقة الحملة كانوا نخبة من علماء فرنسا زودهم بكل ما يحتاج اليه الغزو العلمى منكتب والات علمية وادوات . وحرص بونابرت وكليبر على انتستمر بحوث علمائه ، وان تستمر دراستهم لكشف النقاب عنتاريخ واثار هذه البلد التى جاءوا ليستعمروها ودراسة مناخها وطبيعة ارضها وحيوانها ونباتها واجناسها وعادات شعوبها وغير ذلك فان هؤلاء الرجال جميعا سرعان ما جنوا ثمرة غرسهم بفضل نشاط علماء الحملة وانتشروا فى طول البلاد وعرضها يفحصون ويكشفون.

ورغم ما قاسوه من عناء الاضطرابات والثوراتوالعمليات العسكرية وانتشار الاوبئة والامراض واجه العلماء صعوبات اثناء بحوثهم ودراستهم فان ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت متعددة فقاموا بدراسة اثار البلاد القديمة وتاريخها وطبيعة ارضها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وعادات اهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها .

ولعل ابرز نشاط العلماء وضع مصور جغرافى مفصلا للقطر المصرى وكتاب وصف مصر وكشف حجر رشيد وانشاء المجتمع العلمى واهتمامهم بالمطبعة الاهلية وكانت صحيفة لوكوريهدوليجيبت اول الصحف التى اخرجتها المطابع الفرنسية فى القاهرة وكذلك انشاء صحيفة ادبية تحمل اسم صحيفة " التنبيه " .

الفصل الثالث

حكم محمد على

بعد جلاء الفرنسيين فى مصر عام 1701 اصبحت مصر ميدانا للتنافس بين المماليك والاتراك والانجليزاما المماليك فقد ارادوا ان يستعيدوا نفوذهم القديم ، ولكنطول كفاحهم مع الفرنسيين اثناء وجودهم بالبلاد اضعفهم ، كمااضعفهم انقسامهم الى احزاب ، كحزب الالفى وحزب البرديسى. واما الاتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم فارادوا ان ينفردوابحكمهم وان يقضوا على نفوذ المماليك خشية ان تعود اليهم السلطةالتى كانت لهم قبل الحملة الفرنسية .

اما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمةتركيا ، وانما ارادوا ان يمثلوا مصر حين ظهرت لهم أهميتها لواصلاتهم الى الشرق ، ولذلك اخذوا يماطلون فى الجلاء كمااخذوا يساعدون المماليك فى كفاحهم ضد الاتراك .هذه القوى الثلاث المختلفة الاغراض اخذت تتنافس علىالانفراد بالسلطة ، لكن كان من اثار الحملة الفرنسية انها اثارتقوى الشعب المصرى وايقظتها ،وكان من ذلك ان طغت هذه القوةالجديدة على القوات الثلاثة الاخرى وتغلبت عليها .وكان محمد على اثناء ذلك يتحبب الى الشعب والى زعمائهمن العلماء والاعيان ، فاجتمع هؤلاء فى مايو سنة 1805وقرروا خلع الوالي التركي وتعيين محم على واليا ، ولم يجدالسلطان بدا من اجابة مطالب الشعب الذى كان مستعدا ان ينفذهابالقوة ، وبذلك ولى اول والى تركى بإرادة المصريين ، وقد اصرالزعماء المصريون

على خلع الوالي التركي لأنه رفض اجابتهم الما طلبوه من ان تكون الضرائب المفروضة على الأهالي وفقالرغباتهم ، ومن هذا نرى ان السبب الاول في خلع الوالي (خورشيد) وتولية محمد على كان سببا ماديا صرفا .حقق محمد على اذن امله في ان يصير واليا . ولكن الطريقلم يكن معدا امامه ، اذ قامت في سبيله عقبات منها ، اضطرابمالية البلاد ، وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود.

هذا البجانب عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطرا اجابة لمطالبالمصريين ، كما ان المماليك اتحدوا ضده وشرعوا في محاربتهوعضدهم في ذلك الانجليز ، وكان يدفعهم في هذا رغبتهم فياحتلال البلاد بعد ان تبينوا اهميتها لمواصلاتهم .وقد توصل محمد عل الى حل للمشكلة المالية بان استعانبزعماء المصريين منالعلماء والاعيان على جمع ضريبة جديدةوكذلك راجع دفاتر الصيارفة وارغمهم على دفع ما في ذمتهم منامو ال الحكومة . فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتبالجنود المتأخرة وامن بذلك من ثوراتهم التي كانت طريقتهم فيالمطالبة بمالهم قبل الحكومة.

حين اراد السلطان ان يتخلص من محمد على ، الذى بدا يظهر نفوذه في مصر امر السلطان بنقله الى ولاية جدة وكان هذا بعد شهرين من ولايته . فكان ان وصل في 17 يوليو 1805قبطان باشا _ عبد الله رامز باشا _ في عماره حربية نقل 2500 من الجنود ليراقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ،ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا .

كما خولته السلطة في تثبيت محمد على في باشوية مصر او عزله منها او نقله الى ولاية جده . وفى يوليو 1806 وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على

تحريض من انجلترا ضد محمد على ،وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضا الذى عاد بالوالي موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد على واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد على جيشا لمحاربتهم وساعده الحظ بموت اكبر زعمائهم ،الألفي والبرديسى فهزم جيوشهم واضطرهم الى الفرار الى الصعيد .

لما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترغم تركيا على التخلي عن محالفة ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية في سنة 1807 ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمها الاهالى ، فارسل فريزر جيشا اخر ليحتل المدينة ،ولكن جيش محمد على هزمه عند "الحماد " بالقرب من رشيد واضطر الانجليز الى الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية .بهذا انتهى محمد على من العقبات التى كانت تعترض طريقه، وابتدا يحقق برنامجه السياسى الذى يتلخص فى انشاءامبراطورية مصرية عظيمة ، تخلف الامبراطورية العثمانية المضمحلة.

لكن محمد على لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنفرد لمصر ، ومن ثم اعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثارة الراى العام ضده فقد عمل على اعداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة اعمال الباشا ، واثارة التنافسبين العلماء حول الاوقاف وحول منصب شيخ الجامع الازهر .ونتيجة لذلك انقسم المشايخ فى خلافات شخصية واعمال دنيوية ادت _ كما ذكر الجبرتى _ الى زوال هيبتهم ووقارهمفى النفوس وانهمكوا فى الامور

الدنيوية والوساوس الشيطانية ، والمسارعةالى الولائم فى الافراح والماتم ، وبذلك سهل على محمد على ان يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستمتاع الى مشورتهم . ومن ثم استطاع محمد على ايضا ان يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون تذكر فاصدر امرا فى التاسع من اغسطس 1809 بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الازهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقرب اليه ، ونتج عن كل ذلك نفوذ الزعامة المصرية ، ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر .

***سياسة محمد على الداخلية :**

بعد ان خلصت مصر لمحمد على واصبح الحاكم الوحيد الذى لا ينازعه احد فى شئون الحكم اخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الاوربى ، وقد جاءت سياسته الداخلية اساسا متاثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الاول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا . كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قبلها مصر .وعلى هذا الاساس جاء التنظيم الادارى لمصر مشابها للتنظيم الادارى لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات _ 7 مديريات فى مصر _ وكل مديرية الى مراكز ، والمراكز الى اقسام والاقسام الى قرى ، واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق وهذة نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزته انه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما انه كان يميل الى مشاورة مستشاريه فالأمور قبل ابرامها .وتبعا لذلك فقد اسس محمد على عدة مجالس ودواوين ، يرجع اليها فى مختلفشئون الحكم ، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسالمعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم

الديوان الخديوى ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هذا المجلس او الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ،والمدارس ، والاشغال والشئون الخارجية ، ووضع على راس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام 1834 سماهالمجلس العالى ، واصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياستنامة عام 1837 م .

كان محمد على قد اوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام 1829 ، جعل على راسه ابنه ابراهيم باشا واعضاؤه منرؤساء العشائر والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحربوالقبلى الى جانب اعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ومن ماموری الاقاليم . ولم يكن هدف محمد على من انشاء تلك المجالس والدواوين ان تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط بل كان غرضه منها كذلك ان تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم ، ويتعودون على مناقشة الامور التى تعرض عليهم وان يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .

أراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظام الاوربية وبخاصة النظم الفرنسية فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى اشرف هو شخصيا عليها ، فقد انشامحمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لاشراف الباشا المباشر .وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التقيد بها الى الاخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب او الزراعة او الصناعة او فى اساليب الحرب ، فاخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير .وفى هذا السبيل تاثر محمد على بافكار جماعة " سان سيمون "

الفرنسية واستفاد من افكارها التى تعتمد على ان العلوم يجب ان تمثل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين .

وان التعليم هو اساس بناء المجتمع ، وانه يجب ان تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم .ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار العربية راجعا فقط مجئ " السان سيموتيين " الى مصر بافكارهمالتى اعتنقها محمد على ، انما يرجع ايضا الى تشجيع الاوربيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الاوربيين على الهجرة استتباب الامن فى عهد محمد على ، بالاضافة الى ميل محمد على للاخذباسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاث اتجاهات رئيسية هى : الاتجاه الاول : يتمثل فى ارسال البعثات الى فرنسا والمانيا بصفة خاصة.والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الاوربيين في مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها _ الفرنسيين بصفة خاصة_ الى حين عودة البعثات لتولى الوظائف والمهام التى اعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين . والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة فى اللغات الاجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين .

عندما اراد محمد على ان ينشئ نظاما تعليميا فى مصر تركالتعليم الدينى والمتمثل فى الجامع الازهر وغيره من المساجد وانشا تعليما حديثا على النسق الاوروبى من اجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك .ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لانه استطاع اينقل مركز او محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم . كما استقدم العلماء من فرنسا وايطاليا لتعليم ابناء

مصر . وبدا ارسال البعثات منذ عام 1809 الى فرنسا وايطاليا ، واعتمد فى اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشا المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم " ديوان المدارس " .

كان السلم التعليمى الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدا من اعلى الى اسفل ، فقد انشا المدارس العالية اولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية ،واخيرا انشا " مكاتب المبتديان " التنهى المرحلة الاول للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هى انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اى انها هىالتى انشاته ونظمته واشرفت عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى .وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم .

لا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثر تقدما . ولقد كان محمد علىيدرك ان الاجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلادعلى الاجانب ، حتى اذا ان أن يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانىفى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشات الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" .وكان محمد على

يعتقد على الرغم من كفاءة الاجانب الذين استخدمهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ،وان ولاءهم للادهم التى جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض الباشا هو " تعليم وتثقيف ابناء العباد " .

قد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ،وبعد ان كان المصريون يتهربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجندية اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان راوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام 1840 وبروتوكول لندن 1841 لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لان المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع .وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية فى منطلق ان الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا اتبع محمد على فى سياسته الاقتصادية مبدا الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثر من واردتها حتى يكون الميزان التجارىفى صالح مصر.

لما كانت الزراعهفى مصر هى اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما منشانه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضىالبكواتالمماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هى المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى 1808 و 1814 .وفى هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من المحصولات المنتجة التى

تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلات بالشرقية واحضر له الاخصائيين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر ولك حتى عام 1816 ، وفى عام 1820 انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن الامريكى الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ،حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية

اقبلت مصانع النسيج فاوربا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة 1827 ما يبلغ من 344 الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتيلة الهندية _ التى استوردها من زراع لها فى الهند _ والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترع والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرفنيةلاحياءالاراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا .

قد بدئفى حفر هذه الترعة فى ابريل عام 1817 واحتفل بافتتاحها فى يناير 1820م .ومن مشروعات الرى ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها

تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جوانب مرور السفن عن طريق الاهوسه الملحقة بهذه القناطر .

كان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو فى كتابه النيل والسودان ومصر "يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الريفى العالم قاطبة ، لان فى بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ،فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يداخله شئ من المجازفة .ولا شك ان اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراع بيساعد على تحويل اراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القناطر التى اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرعمن امام هذه القناطر هىالتى عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياحالمنوفى والرياح البحيرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياح التوفيقى نظرا لان انشاءه تم فى عهد الخديوى توفيق .واما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

كانت حكومة محمد على هى التاجرالتوحيد الذى يشترى منتجات الفرلاحينبالاسعارالتى تحددها ، كمااحتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءاتالامن التى اتخذتها حكومة محمد على سواء فى الداخل او فى طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الاحمر من القرصانوتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح .وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانعالجوخ ، والصوف والحرير ،

والطرابيش ومعمل سبك الحديد ،ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر فى الوجه القبلى ،ومصانع التيلة .

قد اهتم محمد على بالعمران بانشاء القصور ودور الحكومةمثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها . وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندريةالتى اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون " على بحر مويس وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران .والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية .

قد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطنى ووضع محمد على كل اسباب النهضة التى شملت نواحى الحياة فى مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذى ادرك ان بقاءه فالبشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدينالداخلوالخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة .

كان جند محمد على المكونين من فرق متنافرة تركية (باشبوزق)ان غير نظامين متطورين على التمرد والعطصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة فى تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك وايتخدامهمفى حراسة الحدود و الثغور .وبدا انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى اسوان عام 1820 لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشرافعليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى

استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسةوتدريبهم .وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الـــى تجنيد المصرييـن

وإنشاء المعسكرات لهم في أسوان وبنى عدى وفرشـــوط بالوجه القبلي ، وارسلت بعثات منهم الى اوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك . واذا كان المصريون قد شكلوا امام الباشا صعوبة فى بادئالامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانسة واخذوا يفخرون بانهم جنود محمد على .ولم تكن مدرسة اسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية اخرى فى الخانكة ودمياط وابنزعبلوالقصر العينى والفرسان بالجيزة ، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق ثمالاسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاعوالاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصرى .السياسة الخارجية :واما سياية محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيقمشروعات عربية ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالىفى عزل الولاة من ان نمتد اليه اذا لم يبد من القوة والاستعدادللحرب ما يقنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

كان محمد على يعتقد ان مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الاقطار العربية ، ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر فلبه امرحيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من اى تدخل اجنبى ، ولاعادة مجدهذه الكتلة العربية التى كانت فى مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهى

اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبحقوة كبرى يحسب حسابها .

كانت الفرصة الاولى لحقيق هذه الكتلة العربية استنجاد السلطان العثمانى سليم الثالث عام 1807 بمحمد على لاخمادعصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقائه ، وكان السلطان العثمانى _ الذى يضمر العداء لمحمد على _ يامل ان تضعف قوة محمد على نفسه .وقد راى محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات 1808 و 1809 و 1810 فرصة لتنفيذ خططه ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التى كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرقة الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيات له القوة البحرية والحربية اللازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابناه طوسون وابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدات هذه الحروب عام 1811 وانتهت عام 1818 بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية .

كان السلطان العثمانى قد فشل فى القضاء على هذه الحركة فاستنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاء السلطان وارضاء للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين ،وقد راى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لاخر ، كما راى ان فى ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعا لحدود مصر ومفذا للمنتجات المصرية فى الاسواق القريبة بل وتنفيذا لهدفهفى اعادة نظام تركيا .وقد انشا محمد على اسطولا صنعت اجزاء سفنه فى بولاق ،ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريقالبحر الاحمر واستمرت

الحرب بين المصريين والهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية اثناءها طوسون وابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الاحيان وفى اثناء الاستعداد للحملة راى محمد على ان يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ،

مما دفعهان يهتز فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز ويدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتفال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنوهم رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقدكانوا دائما عقبة فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات فى الجيش والتعليم والمرافقة الاقتصادية ، وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها . اذ استولوا على شبه جزيرة العرب . وكون اول نواة للاسطولالمصرى ، كماتخلص من لالبانينن الذين ساهموا فى القضاء على المماليك بالقلعة . وقد ضمت بلاد العرب الى مصر وعين السلطان ابراهيم باشا حاكما عليها وصارت بذلك جزاء من الامبراطورية ومنفذا لجزء من منتجاتها .

كان من نتائج الحروب الوهابية ان تحسنت العلاقة بين السلطان العثمانى ومحمد على اذ تاكد السلطان ان محمد على هو يدةالتى يبطش بها ضد الخارجين عليه ، كما كان من نتائجها ايضا ان امتد النفوذ المصرى الى الخليج العربى بل والى اليمن التى استطاعت القوات المصرية ان تزحف من جده وتحتلها فىأوائل العشرينات من القرن التاسع عشر ويبقى بيها حتى عام 1839عندما تازمت الامور امام محمد على واستحكمت المؤتمرات الدولية ضده .ورغم ان الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الاموال و الضحايا الا انها كانت وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما انهاسبيل لرفع شان مصر

واعلاء مكانتها.ثم تطلع محمد على الى السودان وكان محمد على يريد انيكون لمصر شخصية مستقلة . ويريد لنفسه ان يكون راس تلك الشخصية . وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فالنواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة منذ اقدم العصور ، وان النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثمانىبوافقته .

كان يدفعه فى هذا رغبته فى ضمان مياه الرىللاراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فى السودان ، والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الاراضى الزراعية ، هذا الى ان ضم السودان لمصر فتحا لاسواق جديدة لترويج منتجات الزراعةوالصناعه المصرية وتوسيعا لنطاق المبادلة بين البلدين ،واستخدام السودانيين وتجنيدهم فى جيش مصر والبحث عن الذهب المتوفر فى السودان وتعقب فلول المماليك الذين فروا جنوباواسسوا لانفسم مملكة معادية لمحمد على ، والرابعندى هو انهلا يمنع ان تكون معظم هذه الاراءهى الاسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر .ولعل رغبة محمد على فى تامين مصر من الجنوب وتامين وصول مياه النيل اليها من اهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد ايضا ايضا ان يكون من اسباب فتح السودان رغبة محمد علىفى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالارناءوطالذين لم يملكوا فى الحرب ضد الوهابيين .

قاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فارسل محمد على جيشين اخرين احدهما بقيادة ابنهابراهيم باشا والاخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار. وقد خرجت الجيوش المصرية فى هذه الحرب

منتصره فضم السودان الى مصر، وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، واصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الرى، فامكن التوسع فى المشاريع الزراعية . وهكذا كانت هذه الحملة اقتصادية فى اسبابها ونتائجها ايضا .وقد طبق محمد على فى السودان التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وبنى مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة للسودان فى عام 1830 وكانت مقر للحكمدار الذى يعينه الباشا ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للاقسام او المراكز ومشايخ للنواحى او القرى

تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت اقدامه ارض مصر واستطاب اله العيش فيها ، وتمسك بالاقامة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثانية ، وكان محمد على يؤمن بان هناك قوى واقطارا تقف امام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع ان يتخلص نت القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والاعيان فى شئون الحكم والفرق العثمانية غير النظامية فان عليه مواجهة القوى الاجنبية الخارجية وكان على راس هذه القوى انجلترا ، التى كانت دائمة التحريض للباب العالى لكى يتخذ موقفا اكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لمحمد على .ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كان لابد وان تؤدى به الى الصدام مع الدولة العثمانية وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتقلص ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الاوروبية وخاصة انجلترا ضده .

محمد على والدولة العثمانية :

فى ضوء العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة اليونانيين فى ابريل 1821 ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الاتراكفى البر والبحر مما دفع السلطان العثمانى محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد علي ، وقد وجد محمد على فى استنجاد السلطان به لاخماد ثورة اليونانيين فرصة لتحقيق مشروعاته ، واظهار قوته امام الدول الاوروبية ارسل محمد على جيشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، واسطولا بقيادة صهرة محرم بك ، وهزم الاسطول المصرى الاسطول اليونانى ، ونزل الجيش الى المرة واستولى على مواقع الثوار الحصينة ، وكان الثورة تنهى لولا ان تدخلت الدول الاوروبية ضد محمد على والسلطان ، خصوصا وان بعض زعماء الثواراليونانيين عقدوا قرضا فى لندن فى اوائل سنة 1824 ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصية فى تدخل ،

كان انتصار الجيش المصرى ، واستيلاء محمد على علىالمورة وكريت ، خطرا على الدول بمنعها من تحقيق اغراضها فى شرق البحر الابيض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن وبها قررت ان تمنح اليونان الاستقلال الداخلى ، وان تبقى لتركيا السيادة عليها فى الشئون الخارجية ، وارسلت الدول الثلاث اسطولا الى اليونان لتنفيذ المعاهدة بالقوة اذ رفضها السلطان ، وقد وقف ابراهيم القتال انتظار للمفاوضة ، ولكن تركيا رفضت شروط المعاهدة . وقد وصل اسطول الحلفاء الى " نوارين "حيث كان الاسطول المصربالتركى راسيا ، وقد وقع سوء تفاهم بين الاسطولين ادى الى هجوم اسطول الحلفاء وتحطيم الاسطول المصربالتركىفى ثلاث ساعات وراى محمد على بعد الموقعة من البعث الاستمرار على مقاومة الحلفاء فامر ابنه ابراهيم

بالجلاء عن الموره ، اما تركيا فقد اثرت على المقاومة ، ثم اضطرت اخيرا للاعتراف باستقلال اليونان استقلالا تاما . وكان من نتائج هذه الحرب ان ارتفع شان الجيش المصرىفى اوروبا .

صبح لمصر كيان دولى . اذا فوضت الدول محمد على دون الرجوع الى السلطان . وكان من نتائج هذه الحرب ايضا انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطانالعثمانى وهذا ادى الى سوء العلاقة بين محمد على والسلطان .وفى الوقت الذى غضب فى السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته قفد اصدر فرمانا فى سبتمبر 1830منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريك كمكافاة على اشتراكه فى حرب الموره ، ولكن هذه المكافاة لم تكن تعويضا كافيا لما بذلهمحمد على من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد اسطوله ، ومن ثم اخذ محمد على يستعيد توازنه بعد نوارين البحرية ويجهز جيشه واسطوله بمساعدة سنوية من فرنسا ليكون الجيش والاسطول على استعداد لتحقيق امال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا امكن الى ملكه .

طلب من السلطان العثمانى ان يمنحها ولاية " عكا " تعويضا على خسارته فى بلاد اليونان ، ولكن السلطان رفض ، فاراد محمد على ان يستقل بالقطر المصرى تشبها بما فعلته اليونان ، وان يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءا متمما لمصر اذ انها تحميها من اغارة الجهة الشرقية ، هذا فضلا ان فيها الاخشاب اللازمةللاسطولالمصرى ، وانها تصلح ان تكون سوقا للمنتجات المصرية وموردا للموارد الاولية التى من امثلتها الحرير والزيت .وقد قاد ابراهيم جيش مصر واستولى على عكا ، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل الى قلب اسيا الصغرى واستولى على اطنه ثم على قونيه

بعد سحق الجيشالتركى . كان من هذا ان خافت الدول ان يستولى محمد على القسطنطينية وينشئ فيها حكومة قوية ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام بمقتضاه الى مصر وعين ابراهيم واليا عللباطنه .

وهذا ما يعرف بحرب الشام الاولى (1831 _ 1833) .ولكن النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فاخذ ينتهزان ان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم المصرى ترجع اسبابها الى النظم الجديدة التى ادخلها ابراهيم باشا كالتجنيد واحتكار بعض الحاصلاتالتى منها الحرير ، وحرمان الاهالى من حمل السلاح ، وتيسير مهاجرة الصناع الى مصر وقد اعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة انه خائن ،وذلك بمناسبة انه طلب منه ان يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثيا فى اسرته ، وابتدا الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه فى " نصيبين " وفى هذه الاثناء حدث ان تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الاسطول التركى عدوا لرئيس الحكومة الجديدة فابحر الاسطول الى الاسكندرية وانضم الى محمد على.

اصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على اذ انتصر على جيوشها وانضم اليه اسطولها ، وتدخلت الدول الاوروبية خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل ان عقدت انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا معاهدة لندن 1840 م .وكان لانجلترا مصلحة تجارة فى القضاء على محمد على اذ انها تعاقدت مع السلطان فى عام 1838 على ان تكون مجارتها مع تركيا حرة ، وان تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على 12 % .وتتخلص شروط معاهدة لندن فى ان يمنح محمد على ولاية مصروراثية ، وولاية عكا طول حياته ، اما البلاد الاخرى فيعيدها الى تركيا ،

وان تحصل مصر على الاستقلال الداخلى على ان تدفع الجزية وتحددوحدات جيشها واشطولها ، وان يعامل محمد على بالقوة اذ رفض شروط المعاهدة . وللدول مارب اقتصادية تختلف عن اهداف محمد على باشا .

لكن محمد على رفض هذه المعاهدة ، واخذ يعيد جيشه واسطوله لحرب جديدة . وهذا ما يعرف بحرب الشام الثانية .ولما رفض محمد على مفاوضته الدول الاوروبية بتحريض فرنسا التى تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية ، رات هذه الدول ان تخضعه بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة فى الشام ،وارسلت اساطيلها المحاصرة الشواطئ المصرية والسورية ، وابتدا الحلفاء يحتلون الثغور وبعد قليل سقطت " عكا " فى ايديهم ، وراى محمد على انه من العبث مقاومة الحلفاء ، قفبل المفاوضة معهم ، وامر جيوشه بالجلاء عن سوريا وكريت وبلاد العرب.وعقدت الدول ما عدا فرنسا مؤتمرا لحل المسالة ، فاجتمعمندوبو النمسا وروسيا وبروسيا وانجلترا فى لندن واخذوا يدرسون المسالة من جميع وجوهها ، وفى النهاية ابرمت " معاهدة لندن " مع الدولة العثمانية فى 15 يولية 1840م بدون اشترالك فرنسا ،وتتلخص اهم شروط هذه المعاهدة فيما ياتى :

1 – يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، ويتعهد باخلاء ذلك من املاك الدولة العثمانية ، وارجاع الاسطول العثمانى الى الاستانة

2 – اذا رفض محمد على هذه الشروط يكون للدول الحق فى ارغامه على ذلك القوة ويكون لها الحق فى حصار الموانى المصرية والسورية ، ومساعدة كل من يريد ترك مصر .

3 – اذا تقدمت قوات محمد على نو القسطنطينية ، واصبحت هذه البسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق ما دامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .

4 – يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء ذلك .

5 - تعرض شروط المعاهدة على محمد على باشا ، فاذا قبلها فى مدة عشرة ايام اعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته ، واذا رفض فمصر فقط ، واذا رفض ذلك فى مدة عشرة ايام اخرى نظر السلطانفى الامر من جديد مسترشدا باراء الخلفاء . وفى اوائل سنة 1841اصدر فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على :

1 – ان يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وان يكون صاحب حق الوراثة اكبر افراد اسرته سنا من الذكور ، على ان يذهب الوالى الجديدالى مقر الخلافة لتسلم فرمان التولية بنفسه وقد تعدل الشرط الاخير .

2 – ان تدفع مصر جزية سنوية قدرها 000و400 جنيه وقد تعدلت الى 000و23 جنيه .

3 – ان يقدر عدد الجيش المصرى بمقدار 000و18 جندفى وقت السلم ، وان يحرم محمد على من حق انشاء السفن الحربية الا بعد موافقة السلطان .

4 – ان تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية.

5 – ان يضم السودان الى مصر على ان يقد محمد على لتركيا ميزانية سنوية بايراداته ومصروفاته ، وقد اصبح السودان فمصريتهكمصرفتركيتها . وبهذه التسوية خابت امال محمد علىفى انشاء الامبراطورية التى كان يريد انشائها ويرجع ذلك الى ان الدول الاوروبية تدخلت وحرمته ثمار انتصاراته المتعددة .

وقد ادى فشل الامبراطورية المصرية الى انهيار معظم اعمال الاصلاح التى انشاها محمد على ، ولذلك ساءت حالة البلاد فى اواخر ايام محمد على . واجتمع عليه مع هذا المرض والشيخوخة فترك حكم البلاد لابنه ابراهيم الذى عينه السلطان فى سنة 1848م ولكنه مات فى نفس السنة .وقد توفى محمد على فى 3 اغسطس 1848 م بعد حياة حافلة بالاعمالالتى انهار معهظمها امام عينيه قبل موته . واصبحت معاهدة لندن فى اوائل يونية سنة 1841م هى الوثيقة السياسية التى قام عليها استقلال مصر فى سنة 1840م حتى سنة 1914م ولو انه كان استقلالا مقيدا ببقاء السيادة التركية من جهة وتدخل الدول فى الشئون الاقتصادية من جهة اخرى .

" محمد على والدول الاجنبية "

كانت مصر دائما مجال التنافس بين الدول الاوروبية الطامعة فى هذا الموقع الممتاز والرغبة فى استغلال خيرتها للمصلحة الاستعمارية . ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ اوائل القرنالسادس عشر فقد شهد القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية باستقلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعمارى عليها . وحدث تنافس بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الاعلى فى مصر .واذا كان التنافس على اشده بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الاعلى فى مصر فان الدولتين كانتا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها . بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيدة ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام اى حركة استقلالية للانفصال عن الدولة العثمانية .

اولا : انجلترا :

زادت اهتمامات انجلترا بمصر فى اواخر القرن الثامن عشر بعد قدوم حملة نابليون بونابرت . وكان موقف انجلترا من هذه الحملة ايجابيا والتى انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبقاء القوات الانجليزية فى مصر حتى خرجت عام 1803م بعد ان تم توقيع صلح اميان بين فرنسا وانجلترا .وعندما تولى محمد على ولاية مصر عام 1805م واتضح موقفه من المماليك ومنهم اصدقاء وعملاء للانجليز ، اعلنت انجلترا عدائها لمحمد على واخذت تحرض السلطان ضده بحجة ان توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسى اخر ، بل سوف " يجدد الفتن ويستفز المماليك الى استئناف الحرب والقتال ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب حبل الامن " .وجاء انتصار الاسطول الانجليزى على الاسطول الفرنسى دافعا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد القنصل الانجليزفى القاهرة " مسيت " مساعيه بتاليب المماليك الموالين لانجلترا ضد محمد على ومشاركة السفير الانجليزفىالاستانة " تشارلس اربثنوت " ، بالضغط على الباب العالى لعزل محمد على وتولية محمد الالفى الزعيم المملوكى عميل انجلترا بحجة المحافظة على استقرار الامور .واذا كان الباب العالى قد استجاب للضغط الانجليزى واصدرفرمانا بتولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولايةسالونيك فى مايو 1806م فان سياسة محمد على وتاييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العال من محمد على وجعله يصدر فى سبتمبر 1806م فرمانا اخر بتثبيت محمد على فى ولاية مصر ، بل وان يتخذ الباب العالىموقفأ اكثر مودة مع فرنسا ظهرفى الاعتراف التركى بلقب نابليون الامبراطور رسميا منذ فبراير من نفس العام

.ونتيجة لاحباطمساعى انجلترا ضد محمد على ثم وفاة محمد الالفى عميلها فى القاهرة وتبدل موقف الباب العالى من فرنسا ، فقررت الحكومة الانجليزية ان تقوم بعمل حافل ضد تركيا وذلك بان تضرب تركيا فى مصر فتنال بذلك غرضين وهما : اولا تركيا منجهة وتحقيق اطماعها فى مصر من جهة اخرى ، فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون دكورثفنوفمبر 1806 وحملة اخرى على الاسكندرية بقيادة فريزر .واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت فى تحقيق اهدافها حيث لم يقبل الباب العالى التهديد الانجليزى بل وثق علاقاته بفرنسا ، فقد كان الميدان المصرى المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الاساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية فى 16 مارس 1807موكانت الاسكندرية مستقلة انذاك عن ولاية محمد على فى القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة راسا ولا يعترف بباشوية محمد على .واذا كان نزول القوات الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز .واتبع ابراهيم باشا بالاتصال بمشايخ المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مطهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات وذلك فى شانه ان يصطدم بالمشروعات الاستعمارية الانجليزية .ونتيجة لذلك حذر بالمرستون الدولة العثمانية بان الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تقف مكتوفة اليدين ازاء اى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج العربى ، وعندما استولت انجلترا على عدن سنة 1839م حذرت الحكومة الانجليزية محمد على من استمرار الوجود فى اليمن وانذرته بان اى محاولة من جانبه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الاملاك البريطانية .وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزبفىالاستانة موقف مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا على ان انجلترا بصفة

خاصة لن تسمحلمحمد على بان يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هى البادئة بشن الحرب ، ومع ذلك خسرتها فى نصيبين .كانت هزائم جيوش الدولة العثمانية امام قوات محمد على وتهديد عاصمة ال عثمان سببا فى اتخاذ موقفا ايجابيا وعلميا ضدمحمد على فاعلن بالمرستون عداؤه الصريح لمحمد علىومشروعاته محتجا بان نصيبين على الجانب التركى للحدود وهذا فى نظره دليل على ان البادئ بالهجوم هو ابراهيم باشا ابن محمد على وليس حافظ باشا الوزير العثمانى وقائد جيش السلطان . وبلغعداء بالمرستون ان طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الخططلانتزاع الاسطول العثمانى من ميناء الاسكندرية اذ رفض محمد على اعادة الاسطول الى تركيا .وكان رابالمرستون انه يجب القضاء على حكم محمد على فى سوريا ومصر اذا امكن ، وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد على وفرنسا وبات واضحا ان انتصار محمد على قد وضع المسالة المصرية والمسالة الشرقية والمسالة التوازن الاوروبى عامةموضوع البحث والنظر

مما جعل السلام مهددا فى اوروبا .وقد تجلى العداء الانجليزى لمصر فى عهد محمد على فىتاليب الدول الاوروبية ، ذلك التاليب الذى انتهى بفرض معاهدة لندنعام 1840م على محمد على والتى نصت بجعل مصر وراثية فقط فى ابناء محمد على الذى اصبح واليا عليها لوحدها وتخلى عن كل فتوحاته فى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام .ان انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف لمصر بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الاحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها فى الهند ، وامتدت النفوذ المصرية فى شبة الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربى مما يهدد المطاعم البريطانية من هذه الجهات بالاضافة الى ان قوة محمد على البحرية فى البحر المتوسط تهدد نشاط

الاسطول الانجليزى العامل فى هذا البحر الى جانب الصداقة المصرية الفرنسية . وكل ذلك يفسر تناقض السياسة الانجليزية بين تاييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وعن استقلال المستعمرات الاسبانية عن امريكا الجنوبية وبين وقوفهاضد الاستقلال محمد على بمصر عن الدولة العثمانية كما يبين التناقض فى السياسة الانجليزية باستيلاء انجلترا على عدن عام 1839م وهى جزء من الممتلكات العثمانية فى الوقت الذى تدافعفيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدمانقطاع اجزاء منها .هذا على الرغم من ان انجلترا التى عرفت بانها مصنع العلم وقداعتمدت فى تشكيل مصانه لانكشير للغزل والنسيج على القطن المصربالراقى منذ عام 1821م حتى ان معظم القطن المصرى تستورده انجلترا . حتى انه فى عام 1849م التى توفى فيه محمد على بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا 41% من وارداتها ومارسلته اليها 49% من صادراتها .

ثانيا : فرنسا :

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام 1801م فان الحكومةالفرنسية كانت تبدى اهتماما كبير بمصر ، وليس ادل على ذلك من اصرار فرنساعلى مقاومتها للصلح مع انجلترا التىبداتفى لندنفى شهر اكتوبر 1801م وانتهت بعقد الصلح النهائىفى امبابةبفرنسا فى مارس 1802م ، اصرت فرنسا على ضرورة جلاءالقوات البريطانية التى شاركت فى اخراج الحملة الفرنسية منالاراضى المصرية .ورغم الاهتمام الفرنسى بمصر فان ظهور شخصية محمد على اثناء فترة الفوضى لم تجتذب اهتمام القنصل الفرنسى بالقاهرة "مانيولسيس " لذا كتب الى وزير خارجيته " تاليريان " فى فبراير 1804م ان محمد على يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثمانى وانه يريد الاستيلاء على السلطة ،

وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية فى اوروبا قد استقبلت اراء القنصل الفرنسفىالقاهرة باهتمام ولم تتخذ موقفا ايجابيا من الصراع فى مصر حتى ارتقى محمد على كرسي الولاية فى مايو 1805م ، وعندما اتجهت انتاييده كان يحدوها الرغبة فى تعطيل كل المحاولات للاتفاق بينمحمد على وانجلترا وعملائها من المماليك فى مصر بزعامة الالفىوالمحافظة على مصلحة فرنسا وضمان نفوق النفوذ الفرنسفى مصر .وعندما جاءت حملة فريزر الى الاسكندرية ورشيد وقف "دروفتى " الى جانب محمد على ناصحا ومساعدا فى اعداد وتسليح الجيوش المصرية لملاقاة جنود حملة فريزر بل ان محمد على استمع لمشورة دروفتى بالعناية بجرحى الانجليز فى المعاركواحسن معاملة اسراهم وهى امور لم يكن محمد على يدرك مدىتاثيرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انسانى قام به.

عندما تطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذجالفرنسى مثار اهتمامه بل واعجابه بل كان نابليون القدوة الناجحة فى بناء نواحى الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون فى فرنسا .واذا تفحصنا جنود محمد على فىنواحى الحياة المصرية لراينا بصمات الفرنسيين فيها فالادارة مركزية على نفس النسقالذى سار عليه نابليون والتعليم شارك فيه علماء فرنسيون ،والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمىالفرنسى حتى ان للجنة التى وكل ايها سنة 1836م تنظيم التعليم كانت مؤلفة من اعضاء فرنسيين . وحتىالجيش المصرى لجا محمد على الى الفرنسيين بمساعدته فى بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد الكولونيل سيف الفرنسى ادارة المدرسة الحربية الاولى فى اسوان الذى اعتنق الاسلام وسمى نفسه " سليمان الفرنساوى " دليلا على تاثير فرنسا على اعداد جيش

مصر الوطن الحديث وقد استعان سيف بضباط فرنسيينوبمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة الباشا لدرجة انه قلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . وتولى الاشراف على بقية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة اساسية ، ومصانع الاسلحة شارك فيها خبراء فرنسيون وان كان ذلك لا ينف وجود ضباط وخبراء من ايطاليا واسبانيا ، كما اشرف على تجديد القلائع والحصون خبراء فرنسيون ،

اسهم الفرنسيون ايضا فى انشاء الاسطول المصرى الحديث.كما اعارت فرنسا الى محمد على فى سنه 1824م بعثه حربية وعشرة ضباط بحريين لوافقة القوات التى اوفدها لاخمادثورة اليونان على سلطان ال عثمان . كما استفاد محمد على من الخبراء الفرنسيين فى ادخال زراعة القطن وانشاء مصانع النسيج واستعان بالخبرة الفرنسية فى انشاء القناطر الخيرية . وفى حرب المورة اتخذت فرنسا موقفا وديا من محمد على كما قامت بتعويض محمد على عن خسائرةفى السفن والمعدات والاسلحة ، وفى حرب الشام الاولى تولى السفير الافرنسفى استانبول الاميرال روسان مهمة التفاوض مع السلطان من ناحية ، ومحمد على منناحية اخرى ، وكانت الخطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد على علىباشويات صيدا وطرابس الى جانب القدس ونابلس .واثناء زحف الجيش المصرى الى كوتاهية وازمير وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى تم عقد صلح كوتاهية الذى مهد له السفير الفرنسى .وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية ومحمد على انها حثت محمد على عام 1829م لغزو الجزائر ، وضم كل شمال افريقيا الى ملكه . وذلك نظرا لان الموقف الاوروبى لم يكن يسمح تماما لفرنسا ان تقوم بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسالداخلى غير المستقر فى عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد على مستمدا لتنفيذالمشروع

الفرنسى اولا تحذير انجلترا لها مما جعله يرجئ القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا .وكن يجب ملاحظة ان فرنسا عارضت فكرة مشروع محمد على الانفصال عن الدولة العثمانية واعلنت انها ستضع كل العقبات ضد هذا المشروع .

فى خلال الجولة الثانية بين محمد على والسلطان العثمانى والمعروفة بحرب الشام الثانية انجزن فرنسا منذ البداية موقفالتاييد لمحمد على وقد اعتمد محمد على على هذا التاييد فرفض كل عروض الدولة الاوروبية ورفض تهديداتها ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والذى قرر فى يوليو 1840م انذار محمد على المنتصرة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واخلاء كل بلاد الشام ،والاكتفاء بباشوية مصر . وقد هاج الراى العام الفرنسى لهذا التحدى الانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سقطت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام ، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتقف الى جانب محمد على ، وتتطلب من الدول التوقف عم محاربته على شروط معاهدة لندن ، وبالفعل عقد بروتكول لندن فى فبراير 1841 محضرته فرنسا من تسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على اساس معاهدة لندن 1840م .ولما كانت الجيوش المصرية قد اضطرت للتقهقر امام قوات الحلفاء وثورات اهل الشام بتحريض من الاتراك والانجليز ،فانالملك لويس فيليب قد اعلن عن اتخاذ سياسة اكثر اعتدالا واقل عداءلانجلترا مما جعل الشعب الفرنسى يشعر بالسخط ادى فىالنهاية الى الثورة عليه وعزله من الملكية عام 1848م .

ثالثا : روسيا :

كانت روسيا اقل اهماما من اجلترا وفرنسا بالمسالة المصرية . وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية باعثا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر القيصر اسكندر ثورة اهل اليونان فرصته لتوجيه ضربة الى عدوه التقليدى السلطان العثمانى ،ولكنه استجاب لضغط انجلترا وفرنسا فلم يتخذموقفا ايجابيا بجانب اليونانيين .

عندما اعتدل " نقولا الاول "عرش الروسيا خلفا لاسكندر بادر" بادر بتوجيه انذار لتركيا حيثسارعت انجلترا الى الاتفاق معه على ان تتم معالجة المسالة الشرقية لاتفاق دولى والذى تمثل فى معاهدة لندن 1827م ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة " نوارين " شاركفيها الاسطول الروسى فاعتبر السلطان ان روسيا مسئولة عن هذه الكارثة التى حلت بالاسطولينالمصربوالعثمانى ودعا المسلمين الى الجهاد ضد روسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام 1828م ، ودارت الحرب سجالا بين الفريقين حتى عقد صلح ادرنهعام 1829 م والتى التزم فيها السلطان العثمانى بتنفيذ شروط معاهدة لندن 1827م ونتج عن الصلح اذا اصبح النفوذ الروسواضحا لدى الباب العالى ذكر الوزير الروسى " نسلرود " انهكان يمكن لروسيا ان تقضى على الدولة العثمانية.

لكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا انفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذهالاملاك وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثورة والقوة والتجارة.واكتفى محمد على بان ارسل مبلغا من المال للسلطان العثمانى ردا على نداؤه بمساعتهفى الحرب ضد روسيا ، واعتذر محمد على عن عدم استطاعته المشاركة فى الحرب بسبب عدم وجود اسطول

لديه بعد تدمير اسطوله فى نوارين ، كما ان جيشهغير مستعد للمشارك فى اية عمليات حربية فى هذا الوقت .وعندما حدثت معارك حرب الشام الاولى وهدد ابراهيم باشاعاصمة الدولة العثمانية ، طلب السلطان معاونة روسيا ضد محمدعلى بعد ان راى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردنيل .

كما ستضمن بقاءالسلطان العثمانى ودلته بدلا من محمد على الحاكم القوى المنتصر الصديق للفرنسيين ، وارسلت روسيا مندوبها لها الى محمد على ووصل الى الاسكندرية فى 11 يناير 1833م حاملا انذارا من القيصر نيقولا الاول اذا لم يقبل محمد على عروض الصلح التى عرضها الباب العالىوالتى تتخلص فى قبول السلطان ضم صيداوطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد على وابناؤه من بعده _ ولكن محمد على الذى شعر بالخوف اول الامرمن تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايقاف تقدمه ، فوقف عند كوتاهية بينما وصلت سفن روسية الى البسفور فى 20 فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .وقد انتهى الامر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحث السلطان العثمانى لمفاوضة محمد على واعطاؤه كل بلاد الشام.

بالفعل تمت اتفاقية كوتاهيةفى مايو 1833م، وكانت نتيجة الصلح تفوق روسيا وعقد معاهدة مع الباب العالى والتى عرفت بمعاهدة " هنكلراسكلس " فى يوليو 1833م والتى بمقتضاها يصبح مرور السفن المعادية لروسيا ، وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما اضعف فاعليتها ،وخلال الجولة الثانية للصدام المصربالعثمانى اعلنت روسيا انمعاهدة

هنكلراسكلس دفاعية بحتة ، وان روسيا غير ملزمة بتقديمالمساعدة للسلطان العثمانى اذا بدا هو العدوان ، ومع ذلك فان روسيا لن تسمح لمحمد على للقضاء على الدولة العثمانية وعقب موقعة " نصيبين " وتوقف ابراهيم باشا من زحفه اعلنت روسياعدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكلر وانه ما دام محمد على لم يهدد الدولة العثمانية ، وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطانوتابعه فانه لا داعى لتدخل الدول الاوروبية الا اذا رفض محمد علىشروطالسلطان .وحاولت روسيا استغلال الخلاف بين انجلترا وفرنسا وحولالمسالة المصرية فاعلنت عن رايها فى ضرورة الاسراع للتفاوضمع محمد على للوصول الى حل للمسالة معهم بطريقة مباشرة ،وكانت تسال فرنسا عن مطالب محمد على ولا تسالهمباشرة ، وقد نجحت انجلترا المتشدد ضد محمد على ، ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدونحضور فرنسا .

عباس الاول :

بعد ابراهيم باشا تولى الحكم " عباس الاول " ابن طوسون بن محمدعلى باشا فى 24 نوفمبر 1848م ، وكان نظام حكمهاستبداديا ، فقدتمادى فى جمع السلطة فى يده ، فاهمل الدواوينحتى اصبحت بلا عمل، كما اهمل مجلس المشاورة ، ولكنه ابقىالمجلس الخصوصى بعد ان اعاد تاليفه بمقتضى لائحة بتاريخ 1849م برئاسة كتخدا باشا وعضوية بعض كبار العلماء والاعيان ،واصبح عمل المجلس النظر فى المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين . وفى سنة 1849م انشئ " مجلس الاحكام " من تسع من الاعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشاركالمجلس الخصوصىفى السلطة التشريعية ، كما كان يعتبر المشرفعلى الهيئة القضائية .ومما يؤخذ على طريقة عباس فى انه اقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة واستبدل بهم الاتراك .

وبهذا انقسم سكان مصر الى طبقتين : طبقة الحكام الاتراك وطبقة الحكومين المصريين . فقد اصبح الاتراك فى هذا العهد ينظرون الى من عداهم نظرة استخفاف ويلقون جميع العناصر الاخرى " بالفلاحين "ومع ان مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليهفى عهد محمد على ، فان الروح الوطنية لن تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد ان اهمل الجيش والتعليم ، وفى هذا العهد انتشر الارهاب والتجسس ، مما دعا الى فقدان الامنوالطمانينةفى المجتمع المصرى ، بل ودعا الى الخلود والسكينة ،وفى سنة 1854م قتل عباس فى قصره يبنها بعدان حكم حوالى خمس سنوات .

محمد سعيد :

بعد مقتل عباس تولى الحكم محمد سعيد ابن محمد على الذى كانت سياسته تميل الى المصريين وعمل على افساح المجال امامهم لتولى الوظائف الكبرى الادارية والحربية ، غير ان من ميل سعيد للأوربييندعا الى تغلغل النفوذ الأوربي في شئون مصر الاقتصاديةالذى كانتمهيدا للتدخل الاجنبىفى شئون البلاد السياسية والاجتماعية .ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى عهد سعيد ، ولم يفكر سعيد فى توسيع رقعة الاراضى الزراعية غير ان الجيوشالمصرية خاضت غمار حربية :اولهما : حرب القرم التىابتداتفى ايام عباس وانتهت فى سنة 1856م بفوز تركيا على روسيا .وثانيهما : حرب المكسيك التى ارسل فيها سعيد باشا 1200 مقاتل من الجنود السودانيين فى سنة 1862م ليساعد صديقه الامبراطورنابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك ، وقد دعا الجنود المصريين فى سنة 1867م بعد ان فنى معظمهم .وفى عهد سعيد انتقلت مصر من سياستها القومية الى سياسة الباب المفتوح. اذ ان سياسة سعيد باشا كانت تميل الى الحريةالدولية اكثر منها الى الحرية القومية. غير ان

سعيد اعاد تنظيم الدواوين فى سنة 1857م وسماها " نظارات " وجعها اربع نظارات هى نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحربية ونظارة الخارجية ، وقد كان القضاء قضاء شرعيا يشرف عليه قاضى القضاه الذى يوليه السلطان ، ولكن سعيد اراد تنظيم السلطة القضائية بان حصل من السلطان على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالهاالقضائى ، وقضى على الفوضى السائدة فى القضاة والتى تلجا اسبابها الى ترك تعيين القضاة الى سلطة قاضى القضاة التركىالى كان اختياره احيانا يتوقف على مقدار الاناواتالتى يفرضهاعلى القضاه ، وانشئت بعد ذلك " مجالس الاقاليم " وهىنوع من المحاكم للفصل فى المسائل الدنية والتجارية وترك الحق فى الفصل فى الاحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى . وقد بلغ عدد مجالس الاقاليم عند انشائها خمسة مجالس وهى : مجلسطنطا _سمنود _ الفشن _ جرجا _ الخرطوم . وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء احدهما شافعى والاخر حنفى ، غير انه فىاواخر عهد سعيد اقتصر الامر على مجلسين احدهما فى طنطاوالاخر فى اسيوط .وفى سنة 1861م انشئ مجلس سمى " قومسيون مصر "حل محل مجالسالتجارة وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضوين اوروبيين للنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الجانب على المصريين ما عدا المسائل المتعلقة بالعقاراتتفصل فيها المحكمة الشرعية .واهتم سعيد بالجيش فجعل مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن سنة كما جعلها اجبارية واصبح التجنيد قاصرا على جميع الفئات .كما اعتنى سعيد بالاسطولفابتدافى اصلاح سفن اسطوله غير ان تدخل تركيا ادى الى اضمحلال البحرية المصرية ، غير انه لم يهتم بالتعليم الاهلى ولم ينجح فى فتح المدارس التى اغلقت فى عهد عباس ، واعتنى سعيد بالزراعة

فادخل تعديلات على نظام الملكية وانظمة السخرة ، ففى سنة 1854م عدل سعيد قانون الملكيةالزراعية والذى نص على :

اولا : يكون الورثة الحق فى وضع اليد على الاراضىالتى تركهاموارثهم .

ثانيا : يكون التصرف فى هذه الاراضى بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثا : تكون المدة القانونية للقضاء المختص للحقوق العقارية 15سنة.وفى سنة 1856م اصدر سعيد قانون اعادة نظام ضريبةالاضى الزراعية . وفى سنة 1858م اصدر سعيد اللائحة السعيدة وبهذا وضع سعيد اساس ملكية الاراضى الزراعية .والملكية فى معناها الواسع هى: الحيازة المطلقة للشئ ،وتمنح المالك بالتصرف فيما يملكه ، تصرفا لايحده غير القانون .ويقتضى اللائحة السعدية اصبح لمستغلىالاراضى اهم مظاهرالملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ، غير ان هذه اللائحة أبقت ملكية الارض للحكومة ، ولم ينتقل الملكية للافراد فعلا الا فى عصر اسماعيل .كما الغى سعيد نظام الاحتكار وبذلك اصبح للفلاح الحق فى تصرف الاراضىالتى يستغلها ، وفى نوع المحاصيل التى يزرعها او فى طريق بيعها وفى الاشجار التى يغرسها . كما اهتم سعيد بطرق النقل والمواصلات . فقد شجع سعيد على انشاء شركتينللملاحة البخارية احدهما للنقل المائىالداخلى ، والاخر للنقل المائىالخارجى ، وسميت الاولى " الشركة المصرية للملاحة البخارية " اما الثانية فكانت تسمى " المجيدة " كما قام بتطهير ترعة المحمودية ، كما اعطى امتيازحفر قناة السويس فى سنة 1856م .

<u>*اسماعيل :</u>

عندما تولى اسماعيل حكم مصر عام 1863 م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب ،وطلب معاونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحى الحياة فى مصر ،ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى

الاتجاه حيث كانت هناككوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلفبه .ورغم ان اسماعيل سعى لجعل مصر تنال كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الاوربية فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجا اسماعيل الى الاستعانة من الدول الاوروبية وهى سياسة بداها عمهسعيد ، وان كان سعيد قد اسرف دون تعقل واغدق دون حساب على الجانب فان اسماعيل اسرف على مشروعاته واغدق لكيحصل لمصر خطوات ابعد فى الاستقلال عن تركيا حتى تمكن من تنفيذ شروط تسوية سنة 1841م على النحو التالى:

1 –فى سنة 1866م حصل على فرمان بتغيير نظام الورثة الذى كانيدعو الى المنازعات بين افراد الاسرة الحاكمة ، كما يدعو الى حرمانالبلاد من عنصر الحكم الشبان ، وصارت قاعدة الورثة الجديدة ان يتولى الحكم اكبر انجال الحاكم لا ارشد افراد الاسرة الحاكمة .

2 –فى سنة 1867م حصل على لقب خديوى ، كما حصل على الاستقلال الداخلى ، وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدوناستشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والاسطول حسب الحاجة .وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا فى مقابل ذلك الى 000و600 جنيه سنويا وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمانصدر فى سنة 1873م ويسمى الفرمان الجامع وملخصه :

1 – ان يكون نت حق الورثة اكبر انجال الخديوى .

2 – تكون الامبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاته .

3 – يمنح الخديوى الاستقلال الداخلىاى ان يكون له حق التشريعوسنالقوانين والانظمة الداخلية .

4 – يكون للخديوى حق زيادة الجيش ، وعدد قطع الاسطول.

5 – يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالىوذلك على ان تصير 000و750 جنيه وكان من الطبيعى ان يؤدى ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية الى زيادة الفوضى وانتشار الاجرام والفساد اذ انهاكانت تسلم المجرمين الاجانب الى المحاكمالقنصلية ، وكانت هذه المحاكم كثير ما تبراهم ، او توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم ، مما جعل العناصر الاجنبية مصدر خطر كبير على الامن والاخلاق من النواحى الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية يحكم فيها طبقا للقانون الدولىالتى تتبعها القنصلية التى تنظر فى القضية ، وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى ان يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد .وقد اراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى فارسل نوبار باشا الى اوربا لمفاوضة الدول فى تعديل الامتيازات الاجنبية القضائية والمالية ، وقد نجح نوبارفى هذا ، وتكونتلجنة دولية فى القاهرة تحت رئاسته ووضعت مسروعالانشاء المحاكم المختلطةومنحت للتقاضى سنة 1876م ويقوم بالقضاء لهذه المحاكم قضاهمصريون واجانب وتصدر احكامها باسم الحكومة المصرية وتقوم بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية ، اما القضايا الجنائية مناختصاص المحاكم القنصلية ، وفى سنة 1869م انشا اسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب اختلفت الاراء حول الاسباب التى دعت الى اقامته وعزى ذلك الى رغبة اسماعيل فى الظهوربمظهر الحاكم الدستورى بما يسهل عليه الحصول على القروضمناوربا ، كما عزى الى رغبته فى وضع اعيان الاقاليم فى قضيته، ولما كان الاعيان فى الاقاليم لم يعتادوا ان يرفعوا اصبعا فى وجهحاكم فان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلسهو رغبته فى الاشراك الاعيان فى سياسته المالية فيقررون معه مايرى اقراره .ولقد اتخذ اسماعيل كافة

الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحتسيطرته فجعل اراؤه استشارية يحق له ان يقبلها او يرفضها وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس او تاجيل انعقاده وفض جلساته ،وكان المجلس لا يجتمع الا نادرا ، وفى مجال النشاط الاقتصادى حصل اسماعيل واسرته فى مدة قصيرة على خمس الاراضى المزروعة التى حاول ان يحصل منها على اكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين .ولما كانت الاراضى وحدها لا تفى بمطالب اسماعيل ، حاولان يجتذب راس المال الاجنبي ولو بفوائد باهظة وكانت النتيجة ان اخفقت سياسة اسماعيل الاقتصادية وتحولت الى وسيلة لابتزازالخزانة العامة فلجا الى الاستدانة ، وترجع ديون اسماعيل الى ظروف علاقاته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل قناةالسويس .وهكذا دفع اسماعيل مصر نحو هاوية الافلاس وكان هذا مقدمة للتدخل الاجنبى . دعت سوء الاحوال المالية كما دعت مصالحانجلترا وفرنسا الى اضطرار الخديوى ان يامرنوبار ان يؤلف نظارة فى سنة 1878م تعاونه فى الحكم وتشترك معه فى المسئولية فتالفت النظارة وكان من بين اعضائها ناظر انجليزللمالية ، وناظر فرنسللاشغال حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لمتفلح فى اصلاح حالة البلاد المالية اذ ارادت ان تنقص من مصروفاته الحكومة فاحالت 250 ضابط من ضباط الجيش البالاستيداع بنصف راتب ، فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة.وسارعوا الى نظارة المالية وقبضوا على نوبار وناظر الماليةالانجليزية واهانوهما ، وادى هذا الحادث الى سقوط وزارة نوبار ،وتالفت نظارة جديدة برئاسة الامير توفيق وبقى فيها الناظرونالاجنبيان ، وقد بدات الحالة تتحسن حتى اراد ناظر المالية الانجليزى اصدار قرار مالبافلاس الحكومة المصرية ، وحينئذراى الزعماء المصريين من اعضاء

مجلس شورى النواب والاعيان ضرورة اسقاط هذه النظارة ، وتاليف نظارة مصرية بحتة برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين وبدات هذه النظارة باصلاحات منها :وضع دستور للبلاد ، واصبح الناظر بمقتضاه مسئولا امام مجلس شورى النواب ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحهنواب البلاد واعيانهم . ولكن الدول الاوربية لم ترض عن قيامنظارة مصرية بحتة ، وطلبوا من الخديوىادخال عناصر اجنبية فيها ولكنه رفض . فلما لم يقبل عرضت عليه الدول ان يتنازل عن العرش مقابل راتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك ، ولكن السلطان اخذ براى الدول وعزل اسماعيل وولى ابنه توفيق فى يونيو 1879م وسافر اسماعيل منفيا الى ايطاليا ثم انتقل بعد ذلك الى الاستانة حيث مات سنة 1895م ونقلت رفاته الى مصر .

الفصل الرابع

الثورة العرابية

بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ،الذى يقضى بان يكون هناك مجلس نواب يكون له رايفى ادارة البلاد ، رفض الخديوى توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتالفت نظارة جديدة برئاسة رياض باشا ، وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديوى ، واهملت مجلس شورى النواب ،بهذا ساءت علاقة الخديوى بالشعب اذا اقصى الخديوى ممثلي الشعب عن عملهم فى ادارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق واتخذ سياسة من شانها السماح للنفوذ الاجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها اعادة انشاء المراقبة الثنائية ورفض اللائحة الاساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا .ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ،وكره المصريون نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الاجانب . وصار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى المستسلم للنفوذ الاجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فالحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العرابية تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكى تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريح الوفا من الجند ومئات من الضباط ، هذا الى الجانب ان عثمان

رفض ناظرا الجهادية ، اصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى اكثر مما يستحقون .وعندما اراد قادة الضباط احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى الاحتجاج على ما عرف بحادثة ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات واطلق سراح عرابى وزملاؤه الذين توجهوا الى سراى عابدين حيث تمكنوا من تحقيق طلبهم بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظرا للحربية المعروف بنزعته الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية .ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فاخذتتكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم مما دعا الى استقالة البارودى وحينئذ اراد الضباط اسقاط الوزارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد واعيانهم وحصل منهم على توكيد بالمطالبة بالدستور وخصوصا انهم جميعا قد تاثروا بالحركة الفكرية التى سارت فى الدول المتمدينة ، كما تاثروا بتعاليم السيد جمال الدين الافغانى ، الذى بدا بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الشعب المصرى وبعض افراد الجيش. وفى 9 سبتمبر 1881م قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ونقل عرابىللخديوى طلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة الجيش الى الحد الذى سمحت به تركيا (000و 18 جندى) وقد أجاب الخديوى هذه المطالب فامر شريف باشا بتاليف النظارة الجديدة نتيجة لكل هذا تطور التدخل الاجنبىفى مصر على النحو التالى :

اولا : ارادت تركيا استغلال احداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكىتحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضتا هذاالاتجاه العثمانى .

ثانيا : رغم ان انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الاحرار الذى كان من مبائه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا انها بداتتعتنق فكرة التدخل اللمسلح المنفرد .

ثالثا : اما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل السلح فى مصر ربقاء النفوذ الاجنبى ، ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزبةفرنسية فقط ونع تركيا من التدخل . وقدم شريف باشا دستوروافق عليه الخديوبتوفيق ، ومجلس النواب فى اواخر سنة 1881م ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، اذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية ، فاراد المجلس ان يصل على هذا الحق ، ولكنالوزارة ابت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الاجانب .وحينئذ ارسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة اولى للخديوىفى 7 يناير 1882م تعرفان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلسالنواب وتاييد هماله فى موقعة المعارض للحركة الوطنية وتوعدنابالتدخل المسلح اذا لزم الامر للابقاء على نفوذ وسلطة الخديوى.

وكان من الطبيعى ان يواجه المصريون المذكرة بالسخط لانهاانكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الامالفى تنظيمحكومتها الداخلية . وترتب على قبول الخديوى المذكرة المشتركةان اشتد سخط المصريين على الخديوى . كما ترتب عليها ان وجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب ضد تدخل انجلترا وفرنسا .وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العرابية) تتعرضلمؤامراتداخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقدنجم عن موقفشريف باشا ضد مجلس الاعيان ان استقال شريفوتالفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير احمد عرابى ناظرا للحربية مما

حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرات الجركسيةالتى دبرها الضباط الجراكسةفى الجيش المصرى للتخلص منعرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى واخذت كلا من إنجلترا وفرنسا تحرضان الخديوى ضد عرابى بسبب موقفه من الضباطالشراكسة المتامرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهمونياشينهم ، مما ادى الى قيام نزاع بين الخديوى وكان على راسهؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططها لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الاجنبىفى مصر قويا .اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تاييداللخديوى ضد الحركة الوطنية .وبالفعل وصلت سفن الاسطولين الانجليزىوالفرنسى الى الاسكندرية فى 20 مايو 1882 م وتقدمت الدولتان استنادا لقوتها_ بمذكرة مشوتركة ثانية فى 25 مايو واعتبرت بمثابة انذار نهائي للوطنيين المصريين جاء فيها :طلب استقالة النظارة التى يراسها محمد سامى البارودى ، وابعاد احمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم .وقبل الخديوى المذكرة فاستقال البارودىفى يوم 26 مايو ،وتشكلت وزارة جديدة فى 20 يونيو واختير عرابى ناظر للحربية والبحرية وازاء ذلك لجات فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فىالاستانة من اجل ايجاد حل للازمة المصرية للمحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانىوالخديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوربية ، واحترم الحريات التى منحتها للشعب المصرىالفرمانت الصادرة من السلطان ونمو نظام الحكم المصرىنموا حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم تركالفرصة للتدخل الانجليزىفى مصر.ولكن تضارب المصالح بين

الدول المشاركة فى المؤتمر أدى الى تعثر اعمال المؤتمر ، بينما تجرى الامور بسرعة لينفرد الانجليز بضرب الاسكندرية فى 11 يوليو 1882 م . وفى 20يوليو اقال الخديوى توفيق عرابى من الوزارة . ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامة عرابى ، الا انالغلبة كانت فى النهاية للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس فى اوائل أغسطس بامر منالخديوى ، وتغلبوا على جيش عرابى بالتل الكبير فى 14سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى 15 سبتمبر.وكان انفراد انجلترا باحتلال مصر متمشيا مع رغبتها فاستمرار سيطرتها على الامور فى مصر او على الاقل يكون لها النفوذ الاعلى ، وقد اخطا الوطنيون المصريون التقدير عندمااعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسالة داخلية لا يجب ان تنال اهتمامالدولة للدرجة التى تستدعى الدولة فى شئونهم ووجه الخطر فى هذا التقدير ان المسالة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن الاستارا فى الحقيقة يخفى ورائها تنازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنقوذ الاعلى فى مصر ، لم يلبث ان زادت حدته فى السنوات الاخيرة فى عهد الخديوى اسماعيل .ويعلق تريل Traillعلى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بانه عندما انتزعت السلطة من الخديوىعللى يد عصيان عسكريوظهر كانما قد صار هناك خطر داهم بان تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندسية الى يد مجلس ثورى صار فى حال ادراك ان ازمة قد تنشا وذات طابع يهدد مصالحنا الامبراطورية لدرجة انه ما كان بوسع اية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى ان تقفدون حركة خاصة وان فرنسا قد احتلت تونس عام 1881 م .

وهذا الراى الذى ساقه تريل لحدوث الاحتلال البريطاني لمصر . وهو بتبرير غير مقبول . وقد انزعجت اوروبا الخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والتى

انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر . كما ان روسيا استاءت من الاجراءاالبريطانى واعتبرته خروجا على سياسة الاتحاد الاوروبى ، كما ان صحف برلين هاجمت بشدة وانكرت تاييد الحكومة الالمانية لانجلترافى هذا العمل .حدث الاحتلال البريطانى لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانيةالمعلنة وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت فى حماية اوروبية لتشويه سمعة الحكم فى مصر ، ووجدت ان من صالحها ان تستمر هذه الحملة الشوهة لسمعة الحكم المصربولاظهار عجز البلادعن ادارة شئونها عموما . وذلك لتبرير او تسويغ حادث الاحتلال البريطانى لنفسه . وادعت انجلترا بان احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عم المقاومة وامتصاص غضب الدول الاوربية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تاييدالالمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزىلمصر .ومنذ عام 1884 م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر ، فوعد اللورد جراتثيل وزير الخارجية البريطانية بان الانسحاب سيتم بداية عام 1884م ، التى دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام 1886م من اجل الجلاء عن مصر ،واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاءالقوات البريطانية خلال ثلاثة اعوام ، ولكن انجلترا اشترطت ان يتاح لها تاخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى او داخلى ايضا ولكنالسلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر بقاء ولاية عثمانية .وبعد عام 1887م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاءعن مصر وظل الانجليز يقدمون باتمرار مختلف انواع التاكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا انهم واصلوا البقاء فى مصر . ولم يحدث تغيير جذرىفى هذه القضية الا عام 1914 حينما عقدتفرنسا بالاتفاق

مع انجلترا الاتفاق الودى الذى نص على ان تترك فرنسا الانجلترا حرية العمل فى مصر ولن تطلب منها تحديد اجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .على ان فشل تسوية المسالة المصرية بين انجلترا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى الوقت الذى اشتدفيه التنافس بين الدول الاوربية لاستعمار افريقيا فاستمرت تمارسادارة مصر من خلال الحماية المقنعة ، واصبح المعتمد البريطاني فى مصر هو الحاكم الفعلى فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية . وفى عام 1888 عقدتمعاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعدمفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، وقد نصت على ان قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة للملاحة باستمرار سواء اكان ذلك فى وقت الحرب ام السلم لجميع البواخر التجارية والحربية ، وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر الغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشا انجلترا ان تسمح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد ان اصبحت سيطرة انجلترا على مصركاملة.وبعد ان استولى الانجليز على مقدرات الامور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى انشاء اعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر وحين اطمانت انجلترا الى الوضع فى مصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليزواوربيين ياتمراونباوامرها دون اوامر الحكومة المصرية وزاد عدد الموظفين الانجليز والاوروبيين وزاد نفوذهم لدرجة التعالىبصورة وضعها اللورد مرومرفى تقرير عام 1914م بقوله : "يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية ان يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتجعنهابالضرورة ان

يكون الاوروبى متقدما والمصرى تابعا له حتىولو كانمنصب الاوروبى دون منصب المصرى اسما ، وان القيادة للموظفالاوروبى بالضرورة " .وقد وضع " دوفرين " Dufferin " اساس سياسة انجلترا فى مصر فى التقرير الذى وضعه لتنظيم الادارة المصرية ، كان يستهدف من ذلك تاكيد السيطرة الانجليزية على مصر ، وراى اناهم الوسائل لتحقيق ذلك صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزي. كما حدد التقرير ملامح النظام سبه النيابى الذى اراده الانجليز لمصر ، ويعتمد على ثلاث انواع من المجالس :

1 – مجالس المديريات .

2 – مجالس شورى القوانين .

3 – الجمعية العمومية .

وقد اشتمل التقرير الى جانب ذلك دراسة مسائل اخرى مثل الضرائب والرى والتعليم. وقد اسندت انجلترا مهمة تنفيذهذه الإصلاحات البريطانية الى اللورد كرومر المعتمد البريطانىفي مصر . واخذتاعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك . واتبعالانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين فى الاقاليم والمديريات وبخاصة فيما يتعلقبنظارتى الاشغال والداخلية . ولم يكن التقاءالموظفون المصريون نتيجة لهذا النظام الذى اقامه الانجليز يعرفون حدود اختصاصهم وان النتيجة الطبيعية لكل هذا ادى الى انخفاض مستوى المعيشة ونتشار الجهل والفقر والمرض . وكان لهذه التنظيمات اثارها الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية .

<u>الاثار الاقتصادية</u> :

1 – اهمال الصناعة وتحول المصريين عن الاهتمام بها ، وتتبع ذلكان كسبت انجلترا سوقا لمصنوعاتها واصبح القطن المورد الذى يعتمد عليه الفلاح . هذا

ادى الى جانب خضوع الاقتصاد المصرى بأكمله تحت السيطرة البريطانية ، وكان من نتائج هذه السياسة :

ا- استحواذ بريطانيا على معظم صادرات مصر .

ب- حرمان البلاد من زراعة الدخان .

ج- اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى تملك الاراضى الزراعية مما خلق طبقات الاقطاع وادت الى تدهور احوال الفلاح الصغير والاجير الزراعى .وفيما يتعلق بالصناعة فقد تدهورت بسبب تضييق الخناق عليها ، فلم تجد لها متنفشا الا فى انواع صغيرة منها واتباعهم الاساليب القديمة فى الصناعة ، كما ان سلطات الاحتلال فتحت ابواب الجمارك المصرية امام السلع الانجليزية وكانت تعتبر ان مصر بلد زراعى لا صناعى نتيجة لعدم وجود مقومات الصناعة بها .

***<u>الاثار السياسية والاجتماعية</u>** :

كانت سلطات الاحتلال قد ادت الى تنمية الزيادة فى عدد افرادطبقة كبار الملاك وهم من اطلقت عليهم اصحاب المصالح الحقيقية وكانوا لا يملكون ما يقرب من نصف الاراضى الزراعية . وفيما يتعلق بالطبقةالوسطى المثقفة فقد وجهت سلطات الاحتلال جهودها لاضعافها وذلكعن طريق نشر نوع من التعليم المتوسط لا اثر له فى ارتقاء الشعب ، هذا ادى الى وجود هوة بين طبقة كبار الملاك وطبقة صغار الملاك .وبوفاة الخديو توفيق ولية الخديو عباس حلمىالثانى سندالخديوية (1882) بدا طور جديد فى سياسة انجلترا اذ اخذ عددالموظفين الانجليز يتزايد فى الادارة المصرية وذلك تنفيذا لما يريد ادخاله من اصلاحات وذلك لان سلطات الاحتلال ما كانت تثق فى جس نوايا الخديو عباس الذى كان يتوق بحكم تربيته العسكرية فى بلاط فيينا والنمسا الى الحكم الشخصى و

التخلص من السيطرة الانجليزية المفروضة على دولاب العمل فلم يشا التعاون مع سلطات الاحتلال .وقد راى اللورد كرومر انعباس حلمىالثانى ينزع الى الاستقلال فاراد ان يقضى على هذه النزعة فى مهدها فطلب منانجلترا ارسال فرقة انجليزية الى مصر فوصلت فى 23 يناير1890 وعندئذ بدا اللورد مرومؤ يجاهر بالتدخل الاجنبى لحماية مصلحة الاجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الاصلاحات التى تنوى اتمامها طبقا للسياسة التى وضعها المندوب السامىفى عهد ابيه .ولا جراء فى ان الخديو عباس الثانى اعتنق مبدا الوطنية المصرية من اول نشاته وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ولو كان ذلك مخالفا لسلطان تركيا او العتمدالبريطانى او قنصلها العام . كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والاحزاب حتى اصوات الامة بالمناواةباستقلال اللاد ضد اللورد كرومر وسياسته وقد اراد اللورد مرومر ان يجعل من عباس الثانى توفيق باشا مرة اخرى ولكن محاولاتهباءت بالفشل ، ولكن الخديوى عباس حلمىالثانى غب فى انيحافظ على كرامته وان ينهض بمصر نهضة اهلية وطنية ، فبدا حكمه بنشاط وصراحة ادت الى زيادة الثروة واستتباب العدالة وتخفيض الضرائب ونشر الامن والاهتمام بالتعليم . وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزبالوطنى ورجال حزب الشعب وحزب الاصلاح ورجال الدين ومسايرة الانجليز فىالنواحىالتى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ،وبداتالنهضة التجارية والزراعية والصناعية تدب فى روحالمصريين اذتحسن انتاج الاراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح علىاصحابها ، كما ان الصناعة عادت على المشتغلين بهابفوائد جزيلة .وبعد معارضات كثيرة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال فتظاهر عباس حلمى بالخضوع

للسياسة الانجليزية خاصةبعد ان سويت فرنسا مشاكلها مع انجلترا 1904م غير ان الراى العاممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فاخذ ينتقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن مصر ونشر الحكم الدستوربفيها ، اضف الى هذا ان الشيخ على يوسف عمل على تاليف وفدمصربفى سنة 1905 للسفر الى انجلترا وبسط القضية المصرية امام النواب الانجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضيا فى المحاكم المصرية ، واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللوردكرومر . وتنفيذا لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هتكر هتين عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلاتبين الشيخ على يوسف حتى سنة 1907 حين سافر الشيخ على يوسف على راس اول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هى :

اولا : اعلان الدستور ثانيا : الغاء الامتيازات الاجنبية .

ثالثا : نقل اختصاص المحاكم المختلفة الى المحاكم الاهلية .وكان مناثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ان اضطر اللورد كرومرالى الاستقالة فى سنة 1907 فخلفه السير الدنغورست الذى اراد ان يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه معالخديو عباس واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده يحضر عرض على الجمعية التشريعية سنة 1909 مشروعا يقضى بمداجل شركة قناة السويس 40 سنة اخرى ولكن الجمعية رفضته .وقد كان الخديو عباس يناصر الحركة الوطنية ، ولكن المصريين عملوا على الاتصال بانجلترا مباشرة فقام فى سنة 1908 الى لندن وفد مصربدعى (الوفد الاباظى) برئاسة اسماعيل باشا اباظهوقد قابل هذا الوفد ادوردجراى وزير الخارجية البريطانية وعرض عليه

الوفد المصرى المطالب الوطنية ومنها ان يكون راىأعضاء مجلس الشورى قطعيا لا استشاريا .وفى سنة 1911 مات غورست فخلفه اللورد كتشنر الذىاضطهد الوطنيين وارداد التقليل من سلطة الخديو عباس وبقى معتمدا انجلترا حتى قيام الحرب العالمية الاولى 1914م . ولكن الوطنيين المصريين طالبوا باستقلال مصر فى سنة 1912 عندما كانت تركيا منهمكهفى حربها مع ايطاليا فاجتمع سعد زغلول واحمدلطفى السيد وعدلى يكن وكونوا وفدا قابل المعتمددالبريطانى وحادثوه فى هذه الفكرة على ان تضمن بريطانيا هذا الاستقلال بمعاهدة بين البلدين . ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق ،وقد كانت الحرب العالمية الاولى من اكبر العقبات فى سير الحركة الوطنية اذا اخمدت هذه الحركة اثناءها .لقد نشبت الحرب فى اغسطس 1914 بين النمسا والمانيا والمجر وتركيا من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة اخرى ، ولما كان الخديو عباس حلمىفىالاستانة منعته الحكومة البريطانية منالعودة الى مصر بحجة انضمامه الى اعدائها فى الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنهافى 18 ديسمبر 1914 كما اعلنت الاحكام العرفية وعزل الخديوعباس حلمىالثانى وتعيين عمه الامير حسين كامل سلطانا على مصر .وقد ظل الخديو عباس حلمى بعيدا عن مصر متنقلا بيم تركيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا واسبانيا وغيرها من الدول الاوربية .وفى سنة 1931م دارت مفاوضات بين الخديو عباس حلمىوبين الحكومة المصرية انتهت بنزوله عن المطالبة بحقوقه فى 12مايو سنة 1931م، وقررت الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل صدقى باشا ان تمد عباس حلمى باشا مقابل هذا التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

" الثورة المهدية فى السودان "

---

1 –**اسباب الثورة** :

ترتب على مجئ البريطانيين الى مصر ان خضعت مصر فتصريف شئونها لسلطات الاحتلال البريطانى ومن اول الامر استاثرمصيرالسودان باهتمام الانجليز . وذلك لاسباب عدة ارتبطت بالمهمة التي اخذوا على انفسهم القيام بها من حيث اعادة تنظيم الحياة السياسية والمالية فى مصر على انقاض الفوضى التى نجمت من ارتباك المالى من جهة ، والتمرد العسكرى من جهة اخرى .ولما كانت الثورة مشتعلة فى السودان عند مجئ البريطانيين ، فقد صار لزاما على سلطات الاحتلال ان تتدبر امر هذه الثورة على وجهالسرعة ، وسوف نرى ان البريطانيين ارغموا الحكومة اللمصريةعلى قبول اخلاء السودان (1884) واخلى المصريين السودان .واستطاعت المهدية ان تؤسس نوعا من الحكم الذى اقترن بالاضطراب والفوضى ، وعجز عن وقف اعتداء الاستعمار الاوروبى فاقتطعت الدول الاوروبية اجزاء من السودان . ثم قررالاحتلال البريطانى استرجاع السودان . فاشتركت فى العمليات العسكية قوات بريطانية الى جانب القوات المصرية السودانية (1898) وشاءالبريطانيون اصحاب السلطان فى مصر بسبباحتلالها العسكرى لهاان يفرضوا على السودان نظاما جديدا للحكم والادارة ، عرف بالنظام الثنائى يخول لهم الاشتراك مع مصرفىحكومة السودان بصورة نتجعنها تنفيذها ان استاثر الانجليز بكل نفوذ هذه البلاد دون المصريين اصحاب الحقوق الشرعية ، ودون السودانيين انفسهم الذين تمتعوا بقسط كبير من الحكومة الذتيةفىالعهد المصرى ، وقد كان هدف النظام الثنائى ان يستبدل بذلك الحكم الذاتى نوعا من الوصاية يجمع فىايدىاللانجليز كل السلطةويقصى

عن الحكم المصريين والسودانيين على السواء بدعوة ان المصريين صاروا تحت الوصاية لا يصلحون لان يشاركوا فىممارسة شئون الحكم فى بلادهم ولا مناص من تدريبهم فىخطوات ونيدة على اساليب الحكم والادارة حتى يتسنى بعد ستين طويلة اقامة الحكومة الذاتية .ووجه الخطورة فى هذا الادعاء انه افترض كحقيقة ان التوسع والفتح او امتداد النفوذ المصرىفى السودان كان غرضا مقصودا لذاته ، فلا يعدو اذا صح هذا الاقتراض _ ان تكون وحدة الوادىالتى عمل المصريون على تحقيقها فى اوائل القرن الماضىمجرد نوع من الاستعمار الذى اراد به المصريون ان يخضعوا السودان لاستقلالهم .لوكن لم يكن الحكم المصرى قائما على الاستقلال ، وان المصريين بفضل التنظيمات الادايةالتى اوجدوها ، واصلاح طرقالمواصلات ، وانشاء البرق والبريد ، ووضع اول مشروع لسكن جديد فى السودان قد تمكنوا من دعم سلطان الحكومة بالرغم من السعوبات العديدة التى واجهت الحكم المصرىفى السودان ، ومن اهمها استعمال خطر تجارة الرقيق فى السنوات التى سبقت عهد الخديوية فى مصر ، وهى التجارة التى ساهم فيها بنصيب وافر المغامرون الاوروبيون فى رعاية " امتيازاتهم الاجنبية " وفى حماية قنصلياتهم .وثمة حقيقة اخرى هى ان التوسع فى اقاليم النيل العليا .وفى دارفور والصومال وهرر والسودان الشرقى لم يكن عنرغبة زيادة الفتوحات المصرية ، حقيقة لقد ترتب على هذا التوسع انشا ما صار يعرف باسم الامبراطورية السودانية او امبراطورية مصر فى افريقية ولكن الحافز على انشاء هذه الدولة لميكن استعماريا بل كان انسانيا . ذلك ان مبعث هذه الفتوحات الرغبة فى مكافحة الرق والنخاسة والعمل على الغاء تجارة الرقيق .وفيما يتعلق بالسودان وبالثورة المهدية ذاتها ، التمس الطاعنون على الحكم المصرىفى السودان لقيام هذه الثورة أسبابا مؤسسة على سوء الحكم

والادارة وتذمر السودانيين من هذا الحكم وسخطهم عليه حتىصاروا يريدون زواله . وعلى ذلك ذكر كتابهم اسبابا فى زعمهم لقيام الثورة المهدية . اولها : ان الحكم المصرىفى السودان كان مبنيا على الاستغلال ، استغلال موارد السودان لقائدة مصر وحدها ، وذلك منذ انفتح المصريون هذه البلاد فىاوائل القرن التاسع عشر ، يحفزهم فى هذا الفتح ان السودان موطن الرقيق والذهب ، حتى لقد بقى الاستغلال الغرض الرئيسىفى الحكم طوال العهد المصرى .وتلك الدعوة قد اتضح ضعفها وعدم جدوها فى دراستنا لاسباب ضم السودان الى مصر.

وثانيهما : اان المسئولين المصريين نظروا الى الخدمة فى السودان كعقوبة يوقعونها على الذين يريدون نفيهم وابعادهم . فتالفت ادارة الحكمفى السودان من اراد عناصر (الموظفين) الذين كفىوجودهم هناك لان يعطل اية اصلاحات قد تصدر عن الخديوية فى القاهرة او عن الحكمداريةفى الخرطوم ، كما انه كان كافيا لضياع الدولة وانتشار المظالم ، وقد اتضح فى موضوع اخر من الدراسة ان سواء " الموظفين " المسئولين من مصريين وسودانيين فى هذه البلاد كانوا من المشهود لهم بالكفاءة والامانة الذين سهروا على الادارة فى الحكومة المركزية او فى الاقاليم .وثالثهما : ان الحكم المصرىفى السودان كان معنيابالفتح والتوسع لدرجة بعيدة حتى انه وضع الرغبة فى التوسع فوقاكثر الاعتبارات الجديرة بالاهتمام حقا على احتمال االذى الحكمالمصرى كانت تفرقتهم النزات القبلية ، ومنعهم الانقسام من التكتل ضده، واقعدهم عن الثورة .ان السلاح الذى كان بيدهم لا يعدو الحاب والسيوف ولا نفع لهذا السلاح امام جيوش المصريين النظامية والمسلحة بالبنادقوالدافع ، فكانوا فى حاجة ماشة لان يظهر بينهم زعيم يستطيعتسوية الخلافات ، وازالة اسباب الانقسام بينهم . وكانوا فى حاجةالىعقيدة

قوية تدفعهم الى التضحية بارواحهم بالرغم من عدمجدوى السلاح ، ولذلك فانه ما ان ظهر محمد احمد المهدى حتىوحد فيه السودانيين الزعيم الذى ينفق فيهم الروح الدينية القوية والذى يستطيع قيادتهم الى الثورة على الحكم المصريفىالسودان .تلك اذا اسباب الثورة المهدية فى نظر الذين ارادوا ان يتلمسوا لقيامهم مسوغا من سوء الحكم والادارة على عهد (المصريين) فى السودان .ونحن وان كنا ننفى ان الحكمالمصريفى السودان ، شانهفى ذلك شان غيره من نظم الحكم والإدارة، لايخلو من شائبه .وان اتساع الفتوحات المصرية فى السودان جعل مهمة الحكم اكثر تعقيدا وحظورة ، فان للثورة المهدية اسباب ترجع فى اصولها الى عاملين اساسيين :

_ محاولة الغاء تجارة الرقيق بالحديد والنار ومكافحة الرقوالنخاسة ، ثم ضعف الحكومة المركزية فى مقر الخديوية ذاتهافى القاهرة .

_ اما عن محاولة الغاء تجارة الرقيق انحصر خطرها فى انها كشفتعن مواطن الضعف الكامنة فى حالة التخلخل التى كان لا يزال يمرفى مراحلها الاخيرة (المجتمع السودانى) ، عندما فرضعليه فى حالةالحكم المصرى جهاز للحكم والادارة انتقل السودان بسببه من (الاقطاعالسرقى) الذى كان عليه عند مجئالمصريين الى (النظام السياسى) الذى اوجب الخضوع لسلطان الحكومة الواحدة . فالمعروف ان الاقطاع الشرقى وهو النظام السائد وقتئذ فى الشرق الاوسط يختلف عن الاقطاع الغربفى انهذا الاخير يقوم على قاعدتى التبعية اى العلاقات بين السيد او المتبوع وتابعه والتى تستند على قطاع الاراضى ، ثم الولاء اى الولاء التابع فىتادية الخدمة المطلوبة للسيد فى نظير الارض التى اقطعه السيد اياها ، وهذه الخدمة هى تجهيز الفرسان والجنود المسلحين لجيش السيد ، بينما فى الاقطاع الشرقى ، لا توجدالتزامات عسكرية ، لانه يقوم اساسا

على قاعدتى التزام الضرائب ،واقطاع الاراضى ، وفىكلا الحالتين فى نظير خدمات معينة تنتظراو صارت تاديتها لصاحب السلطان (او للدولة) ولذلك فانه بينما قدمهد الاقطاع الغربى لظهور الامراء الاقوياء الذين لما صاروا ملوكا انشاوا الدولة الوطنية فى العصور الحديثة ، قد تسبب عن الاقطاع الشرقى ضعف السلطة المركزية وقيام الحكومات المنفصلة او المستقلة فى الولايات البعيدة عن مقر هذه السلطة المركزية الضعيفة .وفى ظل (الاقطاع الشرقى) وتحت السيطرة الغربية تشكلالمجتمع السودانى وانطبع بالصورة التى تقع عليها حتى ايام الفتحالمصرى .وثمة اثر اخر للسيطرة الغربية هو ان الرق لم يلبث ان تغلغلفى كيان السودان الاقتصادىوالاجتماعىوالسياسى ، هذا الرقيقاستخدمه اهل الطبقتين الارستقراطية والوسطى الذين هم منالاصول العربية . فى الخدمة المنزلية وفى الزراعة ، وجندوه في جيوشهم ثم انهم صاروا ينتفعون فى الاتجار به وتصديره كسلعه للتجارة لتنمية ثرواتهم فازدهرت مراكز متعددة فى انحاء السودانكاسواق لتجارة الرقيق : فسوبه ، بربر ، شندى ، سواكنمصوع ، سنار ، كوبى ، الغاشر ، بار ، الابيض ، دنقلة ، الدبة .وذلك كان الحال فى المجتمع السودانى عند مجئ المصريين الىالسودان . اقطاع شرقى تتوزع فيه الاراضى والسلطة . اى سلطة الحكم . بين عدد من السلاطين والملوك والرؤساء زالزعماء لاتربط بينهم اية التزامات. وتقوم العلاقة بين هؤلاء السلاطين والملوك والرؤساء وبين بعضهم بعضا من جهة ، ثم بينهم وبين من يليهم فى الترتيب من سائر اعضاء المجتمع السودانى ، وتحتهذه السيطرة العربية دائما . على اساس دفع الضريبة ، وتاديةاموال الالتزام ، وتمليك الاراضى ، نظير دفع المالالذى عليها اوفى مقابل خدمة معينة سبق او المنتظر اداؤها ، او على شريطةالالتزام بتادية الاموال المربوطة عليها وفى كل هذه

الحالات كان ينحصر لقياس صاحب السلطان االو ضعفه فى قدرته على الزاماتباعه ومرءوسيهبتادية ما عليهم من واجبات نحو سلاطينهم اووؤسائهم وزعمائهم صاروا هم انفسهم رؤساء او زعماء اوسلاطين تربط بينهم وبين اتباعهم ومرءوسيهم نفس العلاقة التىربطت الماضى بينهم وبين اصحاب السلطان السابق عليهم . وهكذاالامر نجم منه انقسام السودان فى عهد السيطرة العربية الى عددمن المماليك والمشيخات .ولكن المصريين عندما جاءوا الى السودان لم يلبثوا ان ادخلوا تغييرات كبيرة على انظمة الحكم والادارة به ، يكفينا منهاالان ذكر ناحيتين هامتين اولهما : انشاء جهاز للحكم والادارة يقومعلى المركزية . ومعنى ذلك القضاء على الزعامات او المشيخات المحلية السابقة . وهذا ليس معناه اقصاء اهل البلاد ورؤسائم عنشئون الحكم ، لان الحكم المصرىفى السودان كان يقوم على اشراك العناصر الوطنية فى شئون الادارة والحكم فى مقر الحكومةالمركزية (الخرطوم) ، وفى الادارة المحلية فى الاقاليم والمديريات .واما الناحية الثانية فكانت انشاء (نظام ضريبى) وضعت اسسهمن سنوات الفتح الاولى (1826) تحددت بمقتضاه فئات الضرائبالتى فرضت الى جانب الارض على السودان. ثم نظمت طرق جبايتها ، كما اعيد النظر فى الضرائب الجمركية ، ولقد بقيت هذه الفئات دون تعديل حتى سنة 1857م عندما اعيد النظر فى هذا النظام الضريبى وصدرت المرسومات الاربع المشهورة فى 26يناير 1857 والتى نظمت القواعد الادارية والمالية الجديدة ،والتى عرفها الترفيه عن السودانيين واشراكهم عن طريقمشايخهم واعيانهم وملوكهم اشراكا فعليا فى شئون الحكم والادارة ، ومن ذلك النظر فى تقرير الضرائب ، وقد بقى هذا النظام حتى قيام الثورة المهدية .ونتيجةللمشروعات العمرانية التى جاء بها الحكم المصرى حدث تطور في

حياة السودان الاقتصادية بحيث تعدل توزيع الثروة على السكان بصورة كانت تقضى ان يتعدل توزيع عبء الضرائبعليهم اذا اريد رفع الظلم عن طبقة من الناس ، الامر الذى ادى الى التذمر والسخط من جانب الاهالى .اما العامل الثانى . فتعلق بمسالة الرقيق ويتالف كذلك من شقينالاول : اما الرق " كنظام متغلغل فى كيان السودان الاقتصاديوالاجتماعى لم ينجح الحكم المصربفى انتزاعه فى حياة السودان لاسباب متعددة . منها ان الطريقة التى اتبعت فى معالجة هذه المسالة عن طريق " تنظيم " الرق بصورة يتسنى معها شيئا فشيئاانهاؤهاوالقضاء على تجارة الرقيق ، لم يتح لها الفرصة اوالوقت الكافى للنجاح، وذلك لان السلطات المصرية فى السودان بالرغم من الرغم الغاء الرق وتجارة القيق فى اكثر من مرة (خصوصا فسنتى 1827 ، 1857) ظلت ترسل الغزاة لصيدالرق ، وبقى الحال على ذلك حتى وضعت مصر برنامجها الكبير فى مارس 1865 لابطال الرق وتجارة الرقيق فى السودان .والشق الثانى : ان الخديوية تحت الضغط السياسى من الخارج وخصوصا من ناحية بريطانيا لم تلبث ان استبدلت باسلوب "التنظيم المنفرد لمعالجة مسالة الرق وتجارة الرقيق ، سياسة الالغاء " العنيفة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق بالحديد والنار .فتصدع بنيان المجتمع السودانى ، وذلك المجتمع الذى عرفنا ان الرق كان ركنا من اركانه ، ويزايد بسبب سياسة الالغاء هذه "الغضب من الحكومة "

وعلى ذلك نشا فى السودان وضعا يمكن ايجاز عناصره فيما يلى :

اولا : مجتمع متفكك او متخلخل

ثانيا : لامر منتشر بين الاهالى بسبب شعورهم بثقل عبء النظام الضريبى .

ثالثا : تذمر منتشر بين الاهالى بسبب سياسة الالغاء (الغاء الرق)لان هذا الالغاء صار يهدد كيان كل اسرة تقريبا فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية .ومن الواضح ان الحكومة القوية فى القاهرة والخرطوم هي وحدها التى يكون فى وسعها موجهة هذا الموقف .غير ان السودانيين وجدوا فى شخص محمد احمد الهدى الزعيم الذى اعتمد على اذكاء الشعور الدينلتاليبالاهالى على الحكومة القائمة بالرغممن ان هذه كانت حكومة اسلامية لا يجوز الثورة عليها فسوغ محمدالانتفاض عليها بان اولى الامر فقدوا طاعة محكوميها لانهم استخدموا اجانب ودخلاء ولوهم امور العباد، فظلموا الناس وقتلوا النفوس وهتكوا الاعراض ، واما عقد محمد احمد القوى فكان تجارة الرقيق الذين اعتمد عليهم كل الاعتماد فنجاح دعوته ، وازارة هؤلاء موازرة فعالة ، ولم يكن غريبا ان يصبح خليفته احمد زعمائهم وهو عبد الله القايشى ، احذرهم شاناواشدهم باسا وقوة .

ب _ **<u>التمهيد للثورة : السودان بعد عزل اسماعيل :</u>**

كان الاثر المباشر لعزل الخديوى اسماعيل ان استقال غوردونن " من حكمدارية السودان فى 29 يوليو 1879 هذا ادى الى رد فعل كبير فى السودان سرعان ما ظهر اثره فى انتعاشتجارة الرقيق . واصبح سلطان الحكومة مهدد بالزوال ، ولذلك فقدكانت المشكلة التى واجهتها الحكومةالمصرية فى بداية عهده .واصبح من الضرورى وجود حكومة قوية فى القاهرة لمنعانهيار الحكم المصرى فى السودان .ولانقاذ السودان من سيطرة سوف يقرضها عليه مباشرة النخاسون وتجار الرقيق هذه المشكلة هىالتى واجهها الخديوىالجديد محمد توفيق ، ولكن توفيق الذى شهد عزل ابيه بسببالتدخل الاوروبى ، واعتمد هو نفسه على " الوصاية الدولية "لتحمى مستند الخديوية ضد الحركة الوطنية فى نضاله مع

العرابيين ، لم يكن فى قدرته ان يحاول او ان يفكر فى التحرر من نفوذ التدخل الاوروبى او الوصاية الدولية التى صار يمثلها فيما يتعلق بشئون السودان وقتئذ القنصل العام البريطانىفىمصر ، وذلك قبل الاحتلال البريطانى نفسه بثلاث سنوات تقريبا .اى من وقت اعتداء توفيق عرش الخديوية . فخضع توفيق فى كل ما يتصل بمعالجة مشكةالسودان الجديد لضغط الانجليز عليه .واصدر اوامره الى حكمدار السودان الجديد محمد رؤوف باشا فى15مارس 1880م بضرورة ان يستمر العمل بكل همة من اجلالقضاء على تجارة الرقيق . واعتبره الخديوى مسئولا عن كل تقصير قد يساعد على انعاش هذه التجارة . وكان من المنتظر ان يبذل محمد رؤوف كل ما وسعه من جهد وحيلة لتنفيذ معاهدة الغاءالرقيق ، ومنذ حضوره الى الخرطوم فى يونيو 1880م الى وقت عزله من الحكمدارية واستدعاؤه للقاهرة فى فبراير 1882م سهر رؤوف على تنفيذ سياسة الالغاء وسلك فى ذلك طريق العنف والصرامة وكما فعل غردون من قبل .وارتكب رؤوف وهو يجد فى تنفيذ سياسة الالغاء نفس الخطاالذى ارتكبه غردون من قبل من حيث الاستعانة بالوظفينالأجانب فى كفاح حكومته ضد تجارة الرقيق فقد استبقى رؤوف في مناصبهم الاوربيين الذن عينهم غردون حكاما ومفتشين فىمختلف الديريات ، واصدر اليهم التعليمات بوجوب المضىفى القضاء على تجارة الرقيق ، ففى بحر الغزال تسلم الحكم الانجليزىلبثونفى سبتمبر 1880م ، وفى دارفور بقى فى مراكزهم كل من سلاطين فى داره ، واميلينفىكوبوسيداليافى الفاشر وفى اورنستمانرو مفتشا فىفاشودة .والى الجانب هذا قام رؤوف محاولات عدة لوقف نشاط تجارالرقيق ، من ذلك انه اغلق طريق القوافل الذى كان الجلابون اعادوافتحه بعد رحيل غردون بين دارفور مصر ، ومنع تصدير الرقيقالى مصر فىكوبى والفاشر .

وفى السودان الشرقى قضى رؤوف باشا على الدعارة التى انتشرت بينهم نتيجة لعدم بيع الاماء والجواريالتى يملكونها ، فاستعان رؤوف بالفقهاء ومشايخالقبائل فى ابطال هذه الرذلة ونجح فى القضاء عليها . وكان تجارالرقيق التى تقضى عليهم الحكومة يقدمون للمحاكمة امام محاكم عسكرية ويطبق عليهم الحكم العرفى (العسكرى) كما صدرت بعض حالات الاعدام .

والنتيجة لسياسة الالغاء العنيفة ان انتشر التذمر والسخطليس بين تجار الرقيق وحدهم بل وبين سواد الشعب ، الامرالذى جعل هذا التذمر والسخط عظيم الخطر على النظام القائم ، لانالاهليين وتجار الرقيق صارت تجمع بينهم الان رغبة واحدة هى طرد " المصريين " من السودان .

ج _ **الثورة** : **قيام المهدية :**

ولد محمد احمد عبد الله المهدى بجزيرة " ابا " جنوب دنقلة فى12 اغسطس 1844م ونشا فى اسرة فقيرة وحفظ القران واشتهر بالورعوالتقوى والتف حوله التلاميذ وانشا بالخرطوم مدرسة في سنة 1863مثم صار فقيها بعد ذلك بخمس سنوات سنة 1868م ثمانتقل الى ابا فى النيل الابيض حوالى سنة 1871 وبدا فى نشر دعوته كمصلح دينى يريد تحرير العقيدة الاسلامية من الشوائب ،ويريد اعادة مجد الاسلام القديم ، وكثر اتباعه نتيجة لاقناعهمبتعاليمه ، وقسوة الحكام فى جمع الضرائب ، ومقاومة الحكومة لتجارة الرقيق ، وادعى لنفسه انه المهدى النتظر وانه لابد منطرد المصريين من السودان والامتناع عن دفع ضريبة غير العشور والزكاة فقط ، التى نص عليها القران الكريم ثم دعا الى توزيعالثروة على الجميع ، وطالب انه لا يسرى فى السودان سوى قانون الشرع وحده . ولقد اعتمد محمد احمد فى مجاح دعوته على تجارالرقيق وخاصة (القادة) اكبر من يملكون الرقيق ويتاجرون فيه.

ولقى تعضيدا قويا من عبد الله النقايشى اخطر زعماء البقارة شاناواشدهم باسا.ومع ذلك فقد وجدت هذه الدعوة صعوبات فى اول الامرمنشاها انه كان من المتعذر دفع الاهليين الى الثورة على المصرييرنهم كانوا يعتبرون ان ما اصابهم من اضرار كان بفعل الاجانب والاروبييوتمسك كثيرا من السودانيين بولائهم للحكم الصرى فى السودان نذكر منهم احمد الازهرى والشيخ حسين عبد الرحيم شيخ الدويم وغيرهم من مشايخ السودان .لقد اخطاحكمدار السودان محمد رؤوف فى تقدير قوة هذهالحركة الحقيقية واخفق تماما فى ادراك خطورتها ، فقد اكتفى رؤوف فى اول الامر بالنصيحة للفقيه ان يقلع عن ادعاءاته وقامبايفاد لجنة من الفقهاء والمشايخ الى جزيرة ابا لمناقشة محمداحمد لمعرفة ما اذا كان الفقيههو المهدى المنتظر حقيقة ، فادتاللجنة مهمتها وعادت الى الخرطوم فى شهر اغسطس وجاء فتقريرها الى رؤوف باشا ان دعوة محمد احمد انه المهدى المنتظركاذبة وان حوالى مائتين من الاتباع المتعصبين يلتفون حوله فنابا . وان الواجب يقضى استخدام القوة للقضاء فورا على هذه الحركة ، وكان محمد رؤوف اوفد مع هذه اللجنة احمد معاونيهالحكمدارية _ محمد ابو السعود العقاد _ وكان مكلفا باحضار محمد احمد الى الخرطوم وقد وصلت اللجنة الى جزيرة ابا فى 7 اغسطس 1881م ولكن محمد احمد الذى ادرك خطورة الذهاب الى الخرطوم رفض تلبية الدعوة . ومن ذلك الحين صار واضحا ان القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التى يمكن بها اخماد هذه الحركة وزيادة على ذلك ان القوة لدى الحكومة فى السودان كانت قليلة وموزعةفى حاميات تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة ، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة وكانت موزعة على 15 حامية فى دنقلة وبربروالخرطوم وسنار والقلايات والجزيرة والقضاوف وكسلاوامديبوسهنيت وهرر وكردفان ودارفور

وبحر الغزال ثم خطالاستواء ، ومجموع هذه القوات 490 ر40 فقط . ولكن لم يكنمنتظر ان تكفى هذه القوات اذا اندلعت الحرب .اضف الى هذا ان السئولينفى السودان لم يكن فباستطاعاتهم ان يعتمدوا على حكومة القاهرة لامدادهم بالنجدات العسكرية اللازمة لان قيام الثورة العرابيةالتبداتفى اوائل

1881م جعل متعذرا على حكومة القاهرة توجيه عنايتها بشئون السودان او ارسال النجدات العسكرية اليه ، ولذلك عندما جاءتاخبارالمهدى الى القاهرة ذكر " بالزلوسكى " القنصل النمساوىفرسالته الى حكومته بتاريخ 21 اغسطس 1881م ان المسئولينفى القاهرة اصدروا تعليماتهم المشددة الى محمد رؤوف بطلبونمنه العمل الحاسمللاقتصاص من المهدى الكاذب واتباعه المارقين .ثم قام محمد رؤوف وارسل قوة بقيادة ابى السعود 200 عسكريلمنازلتهم والقبض على " محمد احمد " فانهزمت الحملة فى واقعةعرفت باسم واقعة ابا فى 12 اغسطس 1881م . وقد ترتب على ذلك كثرة اتباع المهدى وهجرة المهدى واتباعه الى كردفان وشرعيعد قوته وجعل على راسها عبد الله النقايشى .ولكن القاهرة كانت مشغولة بثورة العرابيين ولا تستطيع ارسال اى نجدات عسكرية الى السودان ، ولذلك فقد اكتفت بانعزلت رؤوف من الحكمداريةفى فبراير 1882م لعجزه على اخماد الثورة ،وعينت عبد القادر باشا حلمى وانتصر علىالمهددين فى اول الامر ولكن الثورة امتدت الى سنار وكانت القاهرة قد وافقت على تسيير حملة جديدة بقيادة يوسف باشا الشلاللمطاردة المهدى فى جبل قدير ، ولكن المهدى لم يلبث ان انزل بهمهزيمة ساحقة فى واقعة عند جبل الجرادة فى 29 مايو 1882 مقتل فيها يوسف الشلالى وعرفت باسم موقعة الشلالى .وبناء على اوامر من انجلترا تم استدعاء عبد القادر حلمى تنفيذا لسياستها لتصفية الامبراطورية المصرية وارسلت مكانه علاءالدين التركى

.وفى عهد علاء الدين التركى ارسلت مصر حملة بقيادة القائد الانجليزى " هكس " لاسترداد الابيض من المهديين لكنه فشل وفتكالمهديون بالحملة . ونتج عن ذلك سيطر المهديون على غربالسودان كما وقع شرق السودان فى قبضة عثمان دقنة احد زعماءالمهدية . وطلبت انجلترا من مصر سحب الجيش المصرى منالسودان ورفض شريف باشا رئيس الوزراء ذلك واستقال ، وقبلنوبار رئيس الوزراء الجديد اخلاء السودان .وعهدت انجلترا الى غوردون تنفيذ عملية الانسحاب واذاع عند وصوله الخرطوم انه تم فصل السودان عن مصر وطلب منالمهدى ايقاف القتال مما شجعه على المضىفى التقدم. وفتحعواصم السودان وحصار الخرطوم التى ما لبث ان سقطت وقتل غردونفى 26 يناير 1885م وخضعت مصر لمطالب انجلترا فنجعل حدود مصر عند وادى حلفا . وهكذا انتهى الحكم المصرىفى السودان وتفككت الامبراطورية المصرية فى افريقيا .وبعد وفاة المهدى تولى عبد الله النقايشى ، وفشل عبد الرحمن النجومى 1889م فى هجومه على حدود مصر الجنوبيةوانهزم المهديون عند توشكى شمال وادى الحلفاوقتل عبد الرحمن النجومى وصار السودان فى العرف الدولى ارضا لا صاحب لهاوبدات الاطماع الاستعمارية بتحريض من انجلترا على اقتسام أملاك مصر فى افريقيا . فاحتلت ايطاليا مصوع 1885م وارترياوالصومال واتفقت مع انجلترا على احتلال كسلا مؤقتا واحتلت الحبشة اقليم هرر واستولت انجلترا على ذيلع وبربر 1884 م للسيطرة على مدخل باب المندب كما انتزعت معظم مديرية خطالاستواء وضمتها الى مستعمراتها اوغندا 1889م ، واستولتفرنسا على تاجورةوجيبوتىفى الشرق 1884م ، وحاولتالاستيلاء على فاشودة على النيل الابيض لتصل بين مستعمراتهمفى شرق افريقيا بمستعمراتها فى غربها وبعد ان تم للضابط

الفرنسى ماشان الاستيلاء على فاشودة ورفع العلم الفرنسى عليها تدخلت انجلترا واجبرت فرنسا على الانسحاب منها .

واستكمالا لخطة انجلترا الاستعماريةة قررت اعادة فتحالسودان لتضع حدا لاطماع فرنسا وغيرها من الدول منها واعدت انجلترا حملة مصرية بقيادة كتشنر لاسترداد اشترك فيهعدد من الجنود والضباط ، واحتل الجيش المصرى دنقلةوبربر وتغلب على الانصار فىعطبره وام دومان ودخل الخرطوم 1898م وسار الى فاشودة وطلب كتشز من الفرنسيين انزال العلمالفرنسى ورفع العلم المصرى على فاشودة بحجة انها ارض مصرية ، واضطر الفرنسيون الى الانسحاب .وفى 19 يناير 1899م املت انجلترا على مصر توقيع اتفاقية الحكم الثنائىوالتى تنص على : ادارة السودان مشتركة بينانجلترا ومصر وعين الخديوى حاكماعاما على السودان بعد موافقة انجلترا ولا يسرى نظام الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة فى السودان .وهكذا تم اعادة الممتلكات المصرية فى السودان بعد اناقتطعت الدولة الاوربية اطرافه الجنوبية والشرقية ، وقاسمت انجلترا مصر فيما بقى من السودان رغم مساهمتها الضئيلة فىتكاليف استرداده وضحاياه ، واصبح لانجلترا السلطة الفعلية فيه وبذلك كان الغنم كله لها والغرم كله على مصر .

الفصل الخامس

ثورة سنة 1919

وتطور الحركة الوطنية

***الحرب العالمية الاولى واعلان الحماية :**

قامت الحرب العالمية الاولى نتيجة لاغتيال الارشيدوق فرديناند ولى عهد النمسا بيد احد الصربيين ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب وموازرة الروسيا للصرب مما استتبع دخول فرنسا وانجلترا الحرب الى جانب روسيا 4 اغسطس 1914 م .ولقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكى تعمل على اعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها الى مصر سنة 1882م حيث انها لم تستطيع ضم مصرالى الممتلكات البريطانية واعلان الحماية عليها منذ اختلالها اياها فى 14سبتمبر 1882م وذلك خشية اثارة شكوك الدول الموالية لسياستها واثارةالفوضى فى مصر لمناهضتها للسياسة التى اعلنت عنها حكومة جلالة الملكة اثر احتلالها للبلاد وذلك مراعاة للراى العام الانجليزى الذى كان ينفذ سياسة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية.

وبناء عليه فضلت اعلانالحماية المقنعه عليها لانها رات فى انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا.بشخصية مصر من حيث تبعيتها للباب العالي بمقتضى فرمانات (١٨٤١ ـ ١٨٧٦ ــ ١٨٧٩) التي هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس في مكانتها تغييرها أو تعديلها دون موافقة السلطان و الدول الأوربيـة ، فرأت عدم إثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها

للاحتلال الإنجليزي مستمرة حتى إبرام الوفاق الودي ١٩٠٤م و الذي بمقتضاه أطلقت فرنسا يدها في شمال أفريقيا وأطلقت إنجلترا يدها في مصر. وعلى هذا الأساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالميةالأولى في سنة ١٩١٤م فتضافرت عوامل اتخذتها إنجلترا ذريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا وإعلان الحماية عليها .

لقد كانت هذه العوامل متعددة منها : تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه إنجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الألمان والأتراك المقيمون بمصر بعد أن اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديوي إلى جانب الأعداء ثم ما كانت تراه شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضى الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر و الباب العالي أن يقدموا المساعدة الحربية لتركيا حين يحول وجود الاحتلال دون تمكينهم من فعل ذلك فخشيت إنجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم و التي تربطهم بها وشائح الدين و العاطفةوجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود جيوش الاحتلال بمصر يعرضها للغزو الأجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون مكسويل أمام الاستعداداتالتي تقوم بها تركيا في سوريا و التي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر وفي ذلك الوقت كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد انتهت من تقرير مسير محسر واستقرار رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن نبذت فكرة ضم للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبة منها في تجنب خلق مشاكلمصر هي في غني عنها.

في تلك الآونة العصيبة، كما أنها نبذت فكرة إعلان حياد مصر على أساس أن هذا ربما يؤدي إلى قيام المصريين بعمل معاد لإنجلترا ومعاونة

هؤلاء (المصريين) لألمانيا التي كانت متحالفة مع تركيا بمقتضى معاهدة دفاعية سرية أبرمت في " نزابيا " في 2 أغسطس ١٩١٤م بين السفير الألماني فونفانجنهام وبين الصدر الأعظم سعيد حليم لا سيما وأن الأتراك كانوا قد وضعوا خطة للهجوم على قناة السويس وإلى جانب هذا كانت إنجلترا ترغب في الانتفاع بمؤازرة مصر للقوات الإنجليزية فيها أيام الحرب ، وهذا لا يتيسر إنأعلنت مصرحيادها رسميا ، إذ أن طلب المساعدة لمصر حينئذ يلقي على عاتق مصر عبنا ينطوي على إجبار بلد محايد على القيام بعمل حربي سوف تصبح له ضرورته التي لا مفر منها، وعلاوة على ذلك فإن فكرة فصل مصر عن تركيا وإعلان استقلالها استقلالا داخليا في نطاق الإمبراطورية ، تلك الفكرة التي راودت الحكومة الإنجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها أن هذا الوضع لا بلائم مصلحة إنجلترا في وقف الحرب ولأنها كانت متيقنة تماماً من نيل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والذي تربطهم بها رابطة الدين وليس أدل على ذلك من مبادرة سلطات الاحتلال بالإيعاز إلى الحكومة المصرية بإيقاف نشاط الجمعية التشريعية ومهدت لهذا بأنأصدرت قانون في 18 أكتوبر ١٩١٤م يمنع اجتماع خمسة أشخاص على الأقل في أي مكان ما ، وجعلت عقوبة المخالفين لهذا الحبس لمدة ستة أشهر أو غرامة مقدارها ٢٠ جنيه ، وفي نفس اليوم صدر أمر تعطيل عقد الدورة الثانية للجمعية التشريعية .واستقر رأي الحكومة الإنجليزية إذا على إعلان الحماية إذا رأت في إعلان الحماية نتيجة طيبة ومنطقية إلى حد لا يمكن معه مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء الحكم في أيدي المصريين ، ومن ورائهم يقوم الإنجليز بنصحهم وتشجيعهم أو كبح جماحهم .وعلى هذا الأساس فقد أعلنت إنجلترا الحماية على مصر في 18 ديسمبر ١٩١٤م ، فقد

جاء في إعلان الحماية " نظراً لأن حالـة الحـرب الناشئة من اشتراك تركيا وضعت مصر تحت حماية جلالتـه " أي جلالـة ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند " وتصبح الدولـة تـحـت الحمايـة البريطانية ، وبهذا تنتهي سيادة تركيا علـى مصـر وستتخذ حكومتـه الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها ".

وقد جاء إعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظـر القانون الدولي ، فهو إعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدهـا فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الأوروبية ولقد أردفـت إنجلترا هذا الإعلان بإعلان آخربتاريخ 19 ديسمبر ١٩١٤م يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطان ، وهكذا أنهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر ـ في حدود الفرمانات ، كما انتهت حقوق تركيا في السيادة على مصر و الحقوق التي كانت أيضـاالخديوي بمقتضى الفرمانات وكل تلك كانت حقوقـا انتزعتـها إنجلـترا صاحبة السيادة القانونية . لنفسها فصارت من الآن فصاعدا ، وطالما بقيت الحماية على مصر هيوهكذا عمدت إنجلترا إلى تثبيت مراكزها فـي مصـر لا سيما وأن تركيا هي صاحبة الشرعية على مصر من وجهة النظـر الدوليـة دخلـت الحرب إلى جانب ألمانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر على حكومـة حسين رشدي في مصر لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفـرض الرقابـة على الصحف ، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الحربية البريطانية تضع خططها الحربية في الشرق الأوسط ، كانت وزارة الخارجيـة البريطانيـة تمهد لنظم العلاقات الشكلية بين مصر وتركيا .

وهكذا انتهت السيادة العثمانية عن مصر وفرضت على مصر قيـود الحماية البريطانية وانتهكت خلالها حرمة مصر وكرامتها فازداد إشـراف إنجلترا على

الأمور الداخلية و الخارجية وأعطت لنفسها حق الدفاع عن البلاد ، وسخرت كل موارد البلاد لخدمة حرب شنتها هي وليس لمصر فيها ناقة ولا جمل بل خدمة مصالح إنجلترا الاستعمارية أولا وقبل كل شيء ، ولقد انتهزت إنجلترا فرصة هذه الحرب لتقضي على كل حرية وكل حقوق البلاد في سبيل خدمة مصالحها هي وصارت مصر في ظل الحماية خاضعة لانجلترا رأسا وليس لها أمر في إدارة شئونها الداخلية و الخارجية ، وأصبح الحكم العسكري البريطاني هو المسيطر على كلشيء وذلك باعتراف الدول الموالية لانجلترا.ولم يستطع المصريون أن يقاوموا الحماية البريطانية في الوقت الذي صارت فيه البلاد تعج للقوات البريطانية ، واستأثر المندوب السامي البريطاني سير مكماهون بالسلطة الفعلية في إدارة شئون مصر الداخليةو الخارجية.وفي تلك الأثناء دأب الإنجليز على بذل الوعود البراقة للعرب لتحقيق الاستقلال إذا هم ساعدوا الحلفاء ضد الأتراك ، وتحت تأثير هذه الوعود قاتل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة ، وبفضل مساعدة العرب وقيام الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين تمكن الحلفاء من تعويض النفوذ العثماني في البلاد العربية ، وساعد المصريون الإنجليز في طرد الأتراك من سيناء. فتحمل المصريون عناء كبيراً في سبيل تموين الجيوش البريطانية بالعمال و المواد الغذائية أثناء الحرب ، وربما وثق المصريون عندئذ بوعود الحلفاء وتصريحات ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير المصير دون تدخل أو ضغط من الدول الأخرى ، ولم يعلم المصريون و العرب جميعاً عندئذ أنهم في الوقت الذي كانوا يقدمون هذه التضحيات من أجل الحلفاء ، وفي الوقت الذي دأب الحلفاء على تقديم الوعود للعرب بالاستقلال و الحرية بعد انتهاء الحرب كانت إنجلترا تحيك مؤتمراتها الكبرى ضد العرب فعقدتاتفاقية سايكس بيكو (مارس ١٩١٦

) بين إنجلترا وفرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت العراق وفلسطين من نصيب إنجلترا فضلا عن مصر التي كان مفروضا أنها تحت الحماية فعلا في حين كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا. ولمتكشف انجلترابتلك الجريمة بل أرادت أن تمضي في مخططها الاستعماري فأعلن بلفور وزير الخارجية البريطاني تصريحه المشئوم يجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وهكذا أخذ العرب دروسا قاسية جزاء ثقتهم في شرف الاستعمار. وأما من حيث نظام الحكم قض فقد قضت إنجلترا نهائيا على نظام الخديوية هذا النظام الذي أقرته تركيا لمصر في عهد الخديوي إسماعيل ، وأحلت الحكومة البريطانية نظام السلطة محل ذلك النظام ، وهكذا كان مجيء الحماية إيذانا بانتهاء الخديوية ، وزالت نهائيا الروابط بين الهينة الحاكمة في مصر و الدولة العثمانية حتى أعلنت إنجلترا قيام نظام السلطنة . ولما مات السلطان حسين كامل وضعت إنجلترا في السلطة أخاه فؤاد ، ومع ذلك فإن الشعور القومي ظل موجودا في نفوس الش المصري ينتظر الفرصة للانفجار ، وكانت الحكومة المصرية نفسها بالرغم من موالاتها لإنجلترا وتعاونها معها تنتظر منها بعض العمل لتحقيق أماني مصر القومية عقب انتهائها من الحرب وانتصارها ، ولكن الحكومة البريطانية ظلت جامدة لا تعطي المصريين أملا حقيقيا . تحمل الشعب المصري إذا تحت نظام الحماية الكثير من الويلات فإلى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت إنجلترا سلطات الحماية وجندت نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت إنجلترا على الدواب وأعلافها ، إذا كانت الحبوب و الحيوانات التي يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بثمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسواعدهم ليس فقط في فلسطين حيث تتقدم

القوات البريطانية ، ولكن أيضا في فرنساواشترك الجيش المصري في القتال إلى جانب الجيوش الإمبراطورية في جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، و الجبهة الغريب ضد قوات السنوسي ، والجبهة الجنوبية في السودان ضد السلطان على دينار.

-وكل تلك الإجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جانب الشر المصري ، فحدثت مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين في ٢٩ ينـــاير 1916 واعتذار الأمير كمال الدين عن قبول العرش الذي خلا بوفاة والده في أكتوبر ١٩١٧م ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى اختيار أحمد فؤاد سلطان على مصر يوم 10 أكتوبر في ظل الحماية البريطانية وكل ذلك كان مقدمات لثورة 1919 م.

• ثورة سنة ١٩١٩م :

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩م وذلك أنه ارتبط بإشعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشتراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركية وألمانيا و النمسا ، كما كاناعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩م السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها . إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصري منذ 13 نوفمبر ١٩١٨م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية ، وكانوا أعضاء في الجمعية التشريعية المعطلة، وكان على رأس الوفدسعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطني وحزب الأمة والكفايات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصري إلى جانب

تفاهم رئيس الوفد ـ سعد زغلول ـ مع حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حتي تشـــارك السلطات التشـريعية التنفيذية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية . جاء تشكيل الوفد المصري على أساس جديد في التاريخ المصـــري الحديث هو التوكيل الشعبي بالحصول على توقيعات المصريين في مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصري ـ سعد وزملاؤه ـ للتحدث باسم الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية. وكـــان اللـجوء إلـى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمـال الديمقراطيـة المبكـرة بالنسبة لظروف مصر في عام ١٩١٨م، وكـان الدافـع للحصـول علـى التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي من دهشة السير ريجنالد ونجت Regnald Wingate المندوب السامي البريطاني من أنه ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها وذلك أثناء لقاتهم به في 13 نوفمبر ١٩١٨م لعرض المطالب الوطنية. فكانت النتيجة تأليف الوفد المصري كهيئة تتحدث باسم الشعب المصري في نفس اليوم تم انضمـــــام أعضاء آخرين في ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى إذا بلغ عدد الأعضـاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد مـن –جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨موهو الذي وضعه الوفد الأول .

إذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة 1919 فـي مصـر وتمثلت تلك الأسباب في ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصـر وإلغاء الجيش المصري ، وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصـالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين فـي كـل الإدارات ، وتعطيـل الجمعية التشريعية وشل

دور الحكومة الوطنيـة ثـم إعـلان الحمايـة البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصـال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة فـي أمور مصر ، ووضعت أرض مصر وإمكانياتها لخدمة القوات البريطانيـة في حربها ضد دول الوسط ، فتحمل الشعب المصـري مظـالم السلطة العسكرية على مقبض في ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، في الوقت الذي يشعر فيه الشعب المصري بمكانته التاريخية و العلميـة بيـن شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحزب الوطني على إذكاء الروح الوطنية في نفوس المصريين .

هذا إلى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصاديـة. ففـي الوقت الذي خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنيـة زادت استثمارات الأجانب في البنوك و الشركات و المصانع. إلى جانب انخفاض ثمـن القطن ـ المحصول الرئيسي للبلاد ـ مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعـاركالحربية إلى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخـول فـي الوقـت تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحيـن مـن حبـوب ودواب .بالإضافة إلى ما سبق فقد سـاهمت حركه الصحافـة والأدب التـي ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار و النهضة النسائية ـ ساهمت كـل هذه النواحي في تنبيه الرأي العام المصري إلى حقيقة الدور الإنجليزي في مصر، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانيـة وحصـول مصـر علـى استقلالها ، وهو حقها كأمة تستعيد مجدها الذي فقدته في ظـل الاحتـلال الأجنبي . ومن هنا يمكن القول إن ثورة 1919 ، لم تكن ثورة دينيـة أو اجتماعية ، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسـية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية وأيضـا وإن ارتبطت

ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حسن حظ مصـر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفـرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقي العداوة و البغضاء بين طبقات الأمة كان السبب المباشر للثورة إذا طلب سعد زغلول ورفاقه السعي إلـى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد زغلـول وزملاؤه ونفيهم . وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم رئيــس الوزراء حسين رشدي بطلبين للسفر إلى باريس لعرض المطالب الوطنيـة المصرية على مؤتمر الصلح ، إلى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يـوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، و الطلبالثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسـين رشـدي ومعه عدلي يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف لا يقبل الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض في الأول من ديسمبر ١٩١٨ السماح بالسفر ممـا جـعـل حسين رشدي يقدم استقالته في اليوم التالي . اشتد هياج الخواطر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانيـة إزاءالشعب المصري ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو إلى ما اعتزم • ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في " بيت الأمة " خطـب في الجمعية التشريعية منتهزا فرصة إلقاء إحدى المحاضرات ، وندد فـي خطبته بسلطات الاحتلال ، ونـادي بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصـر واحتج على منع الشعب المصري من تقديم مطالبه إلى مؤتمر الصلح فـي باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدي باشا في الأول من شـهر مـارس ١٩١٩م . كما بعث الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر بمذكـرات تتضمن وجهة نظره في مستقبل مصر السياسي التي تتمثـل فـي إلغـاء الحماية والاستقلال التام وقيام حكومة دستورية ترعى

مصـالح الشـعب وتحترم مصالح الأجانب في مصر وضمان حياد قناة السويس .رأت السلطات الحماية في احتجاجات الوفد المتتالية ضـد السياسـة البريطانية و التشهير بها لدى معتمدي الدول تحديا لـها وكشـف لنيتـها السيئة نحو مصر، فلجأت إلى أسلوب القوة ، فاعتقلت كل من سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمدي الباسل ونفوا إلى جزيرة مالطة مما دفع الأعضاء الباقيين من الوفد إلى الاجتماع وإرســـــال برقيـة إلـى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية ، كمـاأرسلوا برقية إلى الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحـون بأنـهم ماضون في الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة.

كان اعتقال أعضاء الوفد المصري بمثابة الشرارة الأولى المؤديـةباندلاع الثورة التي بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يـوم 9 من مارس ١٩١٩م ثم شارك طـلاب الأزهـر و المـدارس جميعـاً فـي مظاهرات ، وكان طلبة الحقوق بحكم دعمهم القانوني أول المصريين ، فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبحية يوم الأحد 9 مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة وأعلنوا إضرابهم عن دراسة القانون في بلد يـداس فيها القانون. وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصـدون سـوى الإفصاح عن شعورهم الوطني والإعراب عن احتجاجهم على نفي زعمـاءالوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية .

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني ، وكـان عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجـرة والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلـة . ثـم لحقهم في الإضراب عمال العنابر ، وكان هؤلاء العمـــال يشتغلون فـي القطارات وبدونهم يتعطل سيرها، وقد عمد بعضهم إلـى إتـلاف مفـاتيح قضبان السكك الحديدية ، ثم قطعوا

الخط الحديدي بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلي ، وفي يوم 16 مارس اعتصم عمال شركة الكهرباء ، فباتت العاصمة في ظلام حالك وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل المشاعل وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا في المظاهرات ، وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناعفي شارع بولاق ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضماء للمتظاهرين فيه ، فاعترضهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبري أبو العلا حدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى و الجرحي ، وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث ، فقد اجتمعوا في يوم 11 مارس وأصدروا قرارا بالإضراب احتجاجاً على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجانها إلى طريق الإرهاب بالقبض على الزعماء الأربعة ، وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة لاثبات الإضراب في محاضر جلسات المحكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياها للسبب المذكور. فكان هذا الإضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للإضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذروا زملائهم الأهليين ، وأضربوا في يوم 15 مارس وأوفدوا بعضهم بطلب التأجيل في القضايا.

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها ، وعندما اشتد اعتداء الجنود الإنجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحي الأزهر و السيدة زينب و الجمالية و الحسينية وباب الشعرية وغيرها ، في إقامة الحواجز و المتاريس لتعطيل سر السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية منرصاص الجنود أو معامل يرمون منها الجند بالطوب و الحجارة.واختصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام ، ولكن

في اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الإضراب قد انتشر بسرعة إلى الأقاليم.

ففي طنطا تألفت مظاهرة من طلبة الجامع الأحمدي و المدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب ولكن ما كادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة إنجليزية كانت مرابطة بإطلاق الرصاص ، فلقي ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون ، وهكذا لم يكد يأتي يوم 18 مارس حتى كانت مديريات البحيرة و الغربية و المنوفية و الدقهلية قد جاهرت بالثورة ، ومن الدلتا انتشرت الثورة إلى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث وخصوصاً في أسيوط و الفيوم وغيرها .

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد وكان أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثوار في 18 مارس للقطار القادم من الأقصر إلى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في ديرمواس ، وكان بالقطار بعض الضباط و الجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية ، ثلاثة من الضباط وخمسة من الجنود ، وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى وانتقمت السلطات البريطانية لمصرعهم من هذه المدن .

وكان أكثر حوادث الثوار جراءة وتنظيما عندما هاجم القرويونالنجدات الإنجليزية التي أرسلت بطريق البواخر النيلية إلى أسيوط ، فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة شلش بمركز ديروط وكان المهاجمون مسلحون بالبنادق و العصا وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصدت عدة مئات منهم ، وقد وقع الهجوم الثاني بعد المكان الأول ، ولم يفر الثوار فيه بطائل أيضا ، وأصيب في هذا الهجوم ضابطين بريطانيين ، ثم وقع الهجوم

الثالث من جانب البلاد التابعة لنقطة صنبوبمركز ديروط إلا أن المدافع الرشاشة التي صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم.

وقد اشترك البدو في الثورة أيضا وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين السلطات البريطانية كان أكبرها في الفيوم (حيث عصبية حمدي الباسل) فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس ، واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس إنجلت عن عدد هائل من القتلي و الجرحى بلغ أربعمائة ، كما حاصر البدو في مركز (أطسا) ديوان المركز ، كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حماده حتى اضطر الإنجليز إلى إرسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدها . وكل تلك المظاهرات واجهتها السلطات البريطانية بالعنف ولقى كثير من المصريين حتفهم على يد الجنود البريطانيين ، ولكن الثورةلم تهدأ رغم عمليات البطش التي لجأت إليها السلطات البريطانية وبلغت خسائر المصريين أثناءها حوالي ثلاثة آلاف شهيدا و ١٦٠٠ جريح وحكم على ٣٧٠٠ مواطن بأحكام سجن متفاوتة ، بينما أعدم 49 مواطناً ، وحكم على ٢٧ مواطنا بالأشغال الشاقة .

*** لجنة ملنر:**

رأت الحكومة البريطانية إذا إيفاد لجنة إنجليزية إلى مصر تجري تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر على أن يعاد القانون و النظام أولا على أنه في اليوم التالي (أول أبريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللمبي أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر ، وقالت أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن سعد وصحبه ، ولم يلبث اللورد كيرزون أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو ١٩١٩) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية

البريطانية على أسس توجب رضاء الدول الحامية وسكان البلاد على نسبة واحد ووضع تفاصيل دستور لمصر بعد أن تستشير السلطان ووزراؤه وأصحاب الشأن و الرأي من المصريين غير أن اللجنة تعطل مجيئها نحو ثمانية أشهر فلم تصل إلى مصر إلا في 7 من ديسمبر ١٩١٩ . ولم تكد تصل لجنة " ملنر رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة ومنظمة لمقاومتها ، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية جاء به " لقد اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :-

أولا : لأن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضة مع لجنةملر يفقدها هذه الصيغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا.

ثانيا : لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل الحماية بل رفضتها رفضاً باتا ، وأعلنت بأنها لا ترضى بغير الاستقلالالتام .

ثالثا : لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون في ظل الأحكامالعرفية و القوانين الاستثنائية ، فإصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من إجماع الأمة الذي تجلى في كثير من المظاهر لا يفيد ، إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع القومي.

واستطرد البيان قائلا " إن الحكومة الإنجليزية في حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو صدقت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصري هو صاحب الشأن وحده لا يقبلها ، فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأخرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة

للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلـى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونيـة وتكـون كـل مفاوضة في هذا الشأن مجرد من أي صيغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئا .

ونتيجة لتأزم الموقف اضطرت الحكومة البريطانيـة إلـى إطـلاق سراح سعد زغلول وزملائه ومع ذلك استمرت المقاومة المصريـة التـيهزت أقدام الاحتلال .

*** نضال الوفد في أوروبا وأمريكا :**

بينما كانت أرض مصر تضطرب بالقلاقل السياسية ويدور حولـها الصراع بين القوى الوطنية التي يمثلها الوفد واللجنة المركزيـة ، وبيـن القوى المعادية من الإنجليز و الخائنين ، كان الوفد في أوروبـا يخـوض غمار معركة مريرة ضد الحماية، فعلى أثر قرار الإفراج عن سعد زغلـول باشا ورفاقه ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر إلى باريس ، سارع الوفـد بالقاهرة إلى تنظيم نفسه. وكانت إنجلترا قد أعدت للأمـر عدتـه بحيـث تلحق بالوفد هزيمة منكرة. وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هي : اعتراف ولسن بالحماية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك علـى مـصـر فـي ١٨ ديسمبر 1914 ، ورأى سعد زغلول أن العمل فيباريس لا يجـدي ، وأنتركيز العمل في مصر أجدى وألزم ، ومن ثم يسمح له بعـرض أقوالـهعليه ، واستند في أحقية مطالبه إلى الأسس الآتية :

أولا : إذا كان الاشتراك في الحرب هو الشرط الذي يبيح للأمم رفع صوتها في المؤتمر فإن هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما ، إلا أنـهـا فـي الواقع أعلنت في 15 أغسطس أنها في حالة حرب على ألمانيا.ثانيا : يقتضي إلغاء السيادة التركية ـ وهو الأمر الذي نشأ عن الحرب – تغيير في حالة مصر السياسية التي قررتها معاهدة ١٨٤٠ ، وهذا التغيير لا يمكن إدخاله إلا بقرار

من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسي ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين .

ثالثا : سمع المؤتمر لصوت المقاطعات التي فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها ، فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، على أن الضربة الكبرى التي أعدها الإنجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا ، ففي ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية (المواد من 147-154) وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية البريطانية و التنازل عن الامتيازات في القطر المصري ، وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨م عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا.

وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، كانت آماله قد انهارتوكسبت إنجلترا اعترافا دوليا حمايتها على مصر.

وعلى أثر اندلاع المظاهرات بعد فشل الوفد المصري في باريس اضطر الإنجليز إلى استدعاء وفد مصر للتفاوض في لندن وقبل سعد زغلول فكرة التفاوض مع إنجلترا، في 5 يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول إلى لندن ومعه بقية أعضاء الوفد وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التي تناولها الفريقان من حيث الأهمية:

*** مسألة الاحتلال :**

وقد دار البحث في معالجة هذه المسألة حول نقطتين:

الأولى : التحالف ،والثانية : المسألة العسكرية. وفكرة التحالف في منشأها فكرة مصرية بحتة. فقد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل السير ريجنالد

ونجت في 13 نوفمبر ١٩١٨م ليوقف اعتراض الإنجليز على الاستقلال و الجلاء عن مصر. ثم تفاوض الوفد في المسألة العسكرية وانتهي إلى أن الأمر فيها لا يخرج عن إحدى حالتين: حالة الحرب وحالة السلم. فبينما يختص بزمن الحرب رأى الوفد بأن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها من أي اعتداء خارجي، أما فيما يتعلق بزمن السلم فقد قرر الوفد أنه يجب ، ينتهي الاحتلال العسكري ، على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا وأبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها مما كان يقتضي وجوب قوة عسكرية من أجلها. وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة مصرية وضباطها من الإنجليز فكرر ملنر الرفض. ولهذا تفاوض الوفد في المسألة ولم يجد مفراً في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية بريطانية بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساساً بالسيادة المصرية ـ كما يقول عدلي باشا على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده إلى تحديد صلة هذه القوة العسكرية وتم الاتفاق أن تكون قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وأن المحافظة على النظام الداخلي من شأن المصريين أنفسهم ، على أن ملنر اعترض أن تكون تلك القوة: علي الضفة الشرقية للقناة لسببين :

الأول : أن وجود قوات بريطانية في منطقة القناة المحايدة قد يلقي المشاكل بينها وبين الدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك الترعة . ولهذا رفض ملنر أن تكون القنطرة هو المكان المخصص لتلك القوات .

***التمثيل الخارجي و وعلاقات مصر الخارجية**

رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية أما مصالح مصر التجارية وسواها فقد رأى أن يتركها بيد المصريين وعلى ذلك اقترح على أن تقتصر صفةالممثلين المصريين على الصفة القنصلية فقط لا للسياسية. على أن الوفد رفض هذه المنطقة ولكن اللورد ملنر اقتنع في النهاية بوجهة النظر المصرية أن التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال لتحقيق السيادة.

الامتيازات الأجنبية :

كانتا خطة اللورد ملنر أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الإدارة المصرية الداخلية ، وأن ملنر بين للوفد المصري أن مشروعه يقوم على تنازل الدولة عنها لإنجلترا بعد تعديلها ، ومن ثم فقد رتب علىهو هذا أن تعترف مصر لإنجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، ومن شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلي لمصر ، وهذه الحقوق هي ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم " ضمانات" للدولة صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا ، وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة المصرية أحدهما مالي والآخر قضائي وقد رأي ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سداد ديونها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب ، وزاد ملنر على ذلك ضماناً ثالثاً أن يخول للمعتمد البريطاني حق التدخل لمنع تطبيق أي قانون مصري على الأجانب يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية. أما التعديلات التي رأى ملنر إدخالها على نظام الامتيازات الأجنبية فكانت تقضي بإبطال المحاكم الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم

المختلطـة وتوسيع اختصاصها، وسريان التشريع الذي يفرض الضرائب على جميـع الأجانب في مصر ، ولقد قبل الوفد المصري حلول إنجلترا محـل الـدول صاحبة الامتيازات في حماية الأجانب على أن الخلاف دب بيـن الفريقيـن حول اختصاصات المستشارين المالي و القضائي وحق المعتمد البريطـاني في منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، فبينما يختص المستشـار المالي ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين إلى التدخل الفعلي في كيفية التصرف في ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة .

***الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجـانب فـي خدمـةالحكومة المصرية :**

وقد اقترح الجانب المصري على ملنر أن تترك الحكومة المصريـة المختصة وشأنها في استيفاء من تبقيه ، وفي إخراج مـن تخرجـه مـن خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، ولهذا اعتصمـوا بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر فـي وظيفـة يمكن أن يعين فيها رجل كفـء لها في قومهم ، وقد سلم ملـنـر بصـواب حجة الجانب المصري .

السـودان :

أما عن موقف الوفد في مسألة السودان ، فكان موقفا خاصـاً ، فقد كان من رأي سعد زغلول أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بعـد أن تتـم تسوية مسألة مصر ، وكان تبريره لهذا الرأي أن مصر تســـــتطيع وهـي قوية الحصول على حقوقها كاملة في السـودان ، وأنـه إذا تـرك أمـر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل عن مصر عـنأي حق لها فيه ، وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالإجماع .

مسألة العرش :

كانت مسألةالعرش من بين القضايا التي نوقشت في هذه المفاوضات ، وأن سعدزغلول قد طلب بخلع السلطان وإعلان الجمهورية، وقد علق ملنر على هذا لا نريد أن ندخل في النظام الدستوري ، وأنه لامانع من استكمال المعاهدة على هذا.

وعلى كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملنر من تبادل الآراء بخصوص القضايا التي تعرضتا لها ، واتفق الطرفان في 5 يولية ١٩٢٠م على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما فهمه من المحادثات ، وقدم اللورد ملنر مشروعا بريطانيا فكان يشتمل على ضمان بريطاني بسلامة مصر واستقلالها ، ولكن يجبرها على التعهد بعدم عقد أي معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ، وعلى إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية وحق استعمال الموانـي و المطارات ويجبر مصر على تعيين مستشار مالي تكون له جميع اختصاصات صندوق الدين ، ويفرض على مصر أن تعهد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية في شأن الامتيازات الأجنبية وأن تعين موظفا بريطانيا في وزارة الحقانية له من السلطات ما يسمح له من التأكد من حسن إدارة القوانين المتعلقة بالأجانب وبريطانيا هي التي تمثل مصر لدى الدول التي ليس لمصر فيها ممثلا خاصا ، ولها في مصر صفة استثنائية تسمح لممثلها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين. إنها الحماية بنصها وروحها ، وإن كانت في ثوب جديد .

وأما مشروع الوفد فكان ينص على إنهاء الحماية والاحتلال العسكري البريطاني واسترداد مصر بكامل سيادتها الداخلية و الخارجية كدولة ملكية لها نظام دستوري ، وعلى أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد ، وأن تسحب قوتها

من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان. ثموضعت لجنة ملنر مشروعا ثانيا عدلت فيه بعض العبارات الخاصة بالمشروع الأول ، دون إدخال تغيير أساسي جوهري ، فعمدت على إخراج السودان من المناقشة ، وأصرت على ضرورة بقاء وضعيته طبقا لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م كمسألة مقررة لا رجوع فيها ، وحاول سعد زغلول الاحتفاظ بوحدة الصف ، وعدم اتخاذ قرار نهائي دون الرجوع لأبناء البلاد ، وعرض المشروع إلى الأمة ذكرا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ولم يذكر سعد زغلول رأيه في المشروع صراحة للأمة ، وقام أعضاء الوفد بتجنيد وتأييد المشروع في مصر ، ولقد وقف الحزب الوطني على مبادئه ورفض قبول هذه القواعد أساسا لاتفاق مع بريطانيا وقرر الاستمرار في الجهاد الوطني ، وإلقاء التبعية على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع ، وكذلك فعل فقهاء القانون في مصر ، واضطر هذا الموقف رجال الوفد إلى أن يقدموا تحفظاتهم على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهرية.وقرر اللورد ملنر قطع المفاوضات مع الوفد المصري معلنا أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات ، وأنه إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكن إلا بعد مفاوضات رسمية بين حكومتي لندن و القاهرة. أي أنه لا يعترف بالصفة الرسمية للوفد ، علاوة على أن الوقت كان غير مناسب ، وحاول سعد زغلول إبقاء الباب مفتوحاً لمفاوضات جديدة ، وأعلن أنه لن يدخل المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التي أبدتها الأمة.وقدم اللورد ملنر تقريره في 9 ديسمبر ١٩٢٠ ووضع فيه القواعد السياسية التي صارت عليها بريطانيا في مصر حتى سنة ١٩٣٦م ، وأوصى بالعدول عن السياسة القديمة ، أي سياسة الحماية ، نتيجة لهياج الرأي العام المصري عليها، واقترح

عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أماني مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب ، وأوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوات عسكرية في مصر ، ولكي تتمكن بذلك من حماية مواصلتها الإمبراطورية ، كما أوصى بأنه تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب ومصالحهم وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود وشروطها ، ذلك علاوة على استبعاد السودان نهائيا من هذه النسوية ، وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية ١٨٩٩م.

الصدام بين سعد وعدلي وانشقاق الوفد

إزاء فشل مفاوضات ملنر مع الوفد المصري في لندن رأت الحكومة البريطانية إذا أن تجرب المفاوضة رأسا مع الحكومة المصرية برئاسة عدلي يكن على أساس توصيات لجنة ملنر التي قدمت إلى الحكومة البريطانية في 19 أغسطس ١٩٢٠م و التي دارت على أساسها المفاوضات مع الوفد المصري ، فعهد السلطان فؤاد إلى عدلي يكن بتأليف هيئة وزارية جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التي تقتضيها الظروف الحاضرة ، وقبل عدلي يكن هذه المهمة ، وجاء في خطاب عدلي إلى السلطان " أن الوزارة ستجعل نصب عينيها في المهمة السياسية لتحديدالعلاقات الجديدة بين إنجلترا ومع الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر ، واستدعوا الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول إلى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض ، وسيكون للأمة القول الفصل في هذا الاتفاق ، وقد دفع الصدام بين سعد زغلول وعدلي يكن بسبب عدم الاتفاق على الشروط التي تقدم بها سعد زغلول للاشتراك مع الوزارة في المفاوضات ، وهي الشروط التي كان سعد زغلول قد قدمها إلى

عدلي باشا قبل مجيئه إلى مصر ، وعقب أن تسلم بيان الوزارة ، وكانت هذه الشروط تتضمن الآتي :

أولا : أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية بوجه عام، أي فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا علاقاتها مع الدولة الإنجليزية فقط: إلغاء الحماية التي صنعت على مصر في 18 ديسمبر ١٩١٤ ووردت في معاهدة فرنساي وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانيا : الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولي التام الداخلي و الخارجي مع ملاحظة إرادة الأمة التي قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثا : إلغاء الأحكام العرفية و المراقبة على الصحافة قبل البدء في المفاوضات .

رابعا : أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرياسة وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية .

وظهر جليا أن سعد لا يقبل أن يكون مرؤوسا بعد أن كان رئيسا لممثلي الأمة. وتمسك عدلي بأن تكون له الرئاسة ما دام رئيسا للحكومةمستنداً في ذلك إلى التقاليد السياسية التي لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيسا لها . فظهر اختلاف الرأي بين ممثلي الأمة وبين رئيس الحكومة ، وظهر قصر نظر كل من سعد وعدلي ، وكان الأجدى لرئيس الحكومة ورئيس الوفد أن يطالبا بالجلاء بدلا من أن يتخاصما على تشكيل وفد المفاوضات .وصممت الوزارة على الدخول في المفاوضة بدون الوفد ، وأثار ذلك سعد زغلول الذي أخذ في مناوأة الحكومة ، وفي شن حملة عليها ، ذكر أنها ليست دستورية ولا تستند إلى تفويض من الأمة ، بل معينة من السلطان

أي بمعنى آخر من المندوب السامي البريطاني ، فرئيس الوزراء ليس إلا موظفا من موظفي الحكومة البريطانية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي ، ولا يمكنه أن يكون حرا في مباحثاته مع البريطانيين ورأيسعد في هذه العملية أن جورج الخامس ســـتفاوض مـع جـورج الخامس.

واجتمعت هيئة الوفد وظهر فيها انقسام جديـد داخلـي بعـد هـذا الانقسام الواضح بين الوفد و الحكومة. ذلك أن أغلبية الأعضاء رأت عدم الاشتراك في المفاوضة ،سرضون فيه على عدم اكتراثه برأي الأغلبية، وشرحوا فيـه أن المسـألة ليسـت مسألة شخصية ، بل قضية وطنية، وأنه إعلان عدم الثقة بالوزارة لا يخدم المفاوضات ، وكان هذا التطوع الكبير في صفوف الوفد سببا في خـروجقيادات ثانوية وإن كانت هامة إلى الميدان . ورغم أن الأغلبية هي التـي خرجت على سعد وعلى تمسكه برئاسة وفد المفاوضات إلا أنه تمكن اجتذاب الغالبية العظمى من أبناء الأمة حوله، وبدأت المظاهرات تسير فـي الشوارع من جديد ، ولكنها لم تكن تهدف سلطات الاحتلال البريطانية هـذه المرة بل كانت تهدف المنشقين ، وحدثت اشتباكات بين الأهـالي ورجـال الشرطة وجرح فيها بعض الأهالي ، وفي هذه الجو تمكن عدلي يكن مـن السيطرة على الموقف برجال الأمن و النظام ، وتمكن من الناحية الثانيـة من إقناع السلطات البريطانية بانهاء الرقابة على الصحـف ، وحـاول أن يرفع الأحكام العسكرية كذلك. ومـع انتـهاء الرقابـة زادت المـهاتراتالصحفية ، تدهور الموقف في غير صـالح القضية الوطنية ، وكـان مـن الطبيعي أن تشتد بريطانيا في شروطها، ما دامت الحركـة الوطنيـة قـد انشقت على نفسها .

وتشكل الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسـة عدلـي يكـن وبـدأت المفاوضات في لندن بين عدلـي وكـرزون ١٩٢١م وقدمـت بريطانيـا مشروعاً لمعاهدة يتضمن

ضرورة بقاء القوات البريطانية في أي مكان في مصر ، وبدون أي تحديد لمدة بقائها ، وضرورة وضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامي البريطاني ، هذا خلاف فصل شئون السودان عن مصر فصلا تاماً. واضطر عدلي أمام هذا المشروع أن يغادر لندن قاطعا المفاوضات ورافضا التساهل، وقدم استقالته من رئاسة الحكومة ، ودعا سعد زغلول إلى مواصلة الجهاد وبدأ في تجميع الرأي العام من جديد ، ولكن السلطات البريطانية اتخذت ذلك ذريعة لإنذارهثم لاعتقاله ، بعد أن احتج على كبت الحريات ، وحينما قامت المظاهرات مؤيدة لسعد قامت بريطانيا بنفيه مع بعض أعضاء الوفد إلى جزر سيشل وظلوا منفيين فيها إلى ما بعد أن غادروها سعد زغلول إلى منفى آخر فيجبل طارق .

ورغم اعتقال أعضاء الوفد كانت هناك الصفوف التالية تظهر لتولي القيادة ، وانتشرت حوادث الاغتيال ، وأصبح على بريطانيا أن تأخذ خطوة إلى الأمام ، وبنفسها ، ما دامت مصر قد قررت عدم الحركة ، وما دامت المصالح الاقتصادية قد أصبحت مهددة.

وكانت أزمة الوزارة بعد استقالة عدلي يكن أكبر مشجع لكي يفرض ثروت شروطه لتولي الحكم فاشترط رفض مشروع كرزون وإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وإعادة وزارة الخارجية المصرية ، وإنشاء برلمان من مجلسين ، وإطلاق يد الحكومة في كل أعمالها ، ومنع المستشار المالي البريطاني من حضور اجتماع مجلس الوزراء واحتفاظ المستشارين الآخرين برأيهم استشارياً ، وطلب رفع الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وإرجاع المنفيين والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان لإعطاء بريطانيا الضمانات التي لا تتنافى مع استقلال البلاد ، كانت هذه الشروط ضربة صائبة

أشعرت بريطانيا بأنها لن تجد بعد ذلك في مصر من يتولى الوزارة وفق رغبتها ، ورغم أن الوفد قد هاجم هذه الشروط ، وأن هذه المرة على مطالب الحزب الوطني الخاصة بالجلاء إلا أن كل من السلطات البريطانية في القاهرة وحكومة لندن نفسها شعرت بضرورة إدخال تعديل ضروري على الموقف ، ووجدت أن شروط ثروت هي أقل ما يمكن إعطاؤه لمصر وهي في ثورتها. وكان هذا أساساً لخروج القضية المصرية من وزارة المستعمرات البريطانية إلى وزارة الخارجية كما كان أساسا لإعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وكان السبب الأساسي في هذا التصريح التهديد بمقاطعة التجارة البريطانية في مصر.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م :

ومهما يكن من أمر فقد أسفرت اتصالات اللمبي بحكومته عن نزول الحكومة البريطانية على رأيه بعد أن لوح بالاستقالة وذلك بعد أن أدخلت تعديلات طفيفة على اقتراحه أهمها جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان .

ولقد تضمن المشروع المعدل وثيقتين هامتين إحداهما عبارة عن تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة والآخر كتاب مفصل موجه إلى السلطان يتضمن إحدى عشر فقرة تستهدف ـ الفقرات الأربع الأولى منها إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ 3 من ديسمبر ١٩٢١ وتتناول الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في موضوع كيرزون بشأن المستشارين الإنجليز في وزارتي المالية و الحقانية. على أنه يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن الفقرتين الخامسة و السادسة السابقتي الذكر ـ أن نشير إلى أن الفترة التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م لمتكن سوى سلسلة متعاقبة من التدخل في أخص الشئون

الداخليـة لمصـر ومحاولات متكررة للحيلولة دون تمتع مصر بحقوقها الكاملة في حكومـةأهلية على عكس ما نصت عليه هاتين الفقرتين وحتى بعد إبرام معـاهدة ١٩٣٦م ، أما فيما يتعلق بالفترة السابقة فتسوغ التدابير الاستثنائية التـي اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد للتهيج صـار قد يكون لتوجيه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمـرة الجـهود القوميـة المصرية ، وتتضمن الفقرتان التاسعة و العاشـرة علـى المبـادئ التـي استمثل عليها برنامج ثروت فتذكر أولهما ليس ما يمنع منـذ الآن إعـادة منصب وزير الخارجية و العمل لتحقيق التمثيل السياسي و القنصلي لمصر . وتذكر الثانية إنشاء برلمان يتمتع بحـق الإشـراف و الرقابـة علـى السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأثـر فيه إلى عظمائكم وإلى الشعب المصري، أما الأمور الأخرى التي دارت في مشروع كيرزون والتي لم يتفق عليها مع ثروت فقد تركـت المناقشـات تجري فيما بعد ، وهي التي أطلق عليها التحفظات الأربعـة ، وتضمنتـها الوثيقة الثانية التي صارت تعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

هكذا صار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وبذلك انتهت الحمايـة البريطانية على مصر وأصبحت مصر مستقلة ذات سيادة ووعدت إنجلـترابإلغاء الأحكام العرفية وأما التحفظات فهي :

1 ـ تأمين المواصلات البريطانية في مصر .

٢ ـ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي.

3 - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

4 ـ السودان .

أبلغ اللورد اللمبي هذا التصريح للسلطان وكان وثيقة هامة صدرت من جانب واحد أي دون التزام يقدمه الجانب المصري ، وكان هذا التصريح نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر في المحيط السياسي و الدولي بنوع خاص، وأما من ناحية مصر فقد فتح المجال أمام المصريين لإدارة شئونهم بأنفسهم داخليا بإنشاء نظام نيابي ، وخارجيا حيث أصبح لهم تمثيل سياسي والدخول في مفاوضات مع إنجلترا للتفاهم في أمر التحفظات إن لم يصلوا إلى إلغائها .

أما بالنسبة للدول الأخرى فقد أكد أن إلغاء الحماية ليس من شأنه حدوث تغيير في الحالة الحاصرة فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد مصلحة بريطانيا أساسية ، قد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وصفتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح بصفات ذات ارتباط حيوي بحقوق الإمبراطورية ومصالحها وهي لا تسمح لأية دولة بالبحث و المناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى التدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملا يجب أن تمنعه جميع الوسائل التي في وسعها.

ولقد تجاوز هذا التصريح حدود المصالح البريطانية الخاصة إلى الانتقاص من سيادة مصر بالرغم مما كلفته لهم الامتيازات الأجنبية من حقوق فإن هذه الامتيازات أو إن كانت بدورها مما ينتقص من حق السيادةفإن حمايتهم هي حق لهم قبل الدولة التي يقيمون فيها، شأنهم في ذلك شأن رعايا الدولة أنفسهم ، ولم تفوض الدولة إنجلترا بحماية رعاياها في مصر وإن لم تعترض الدول على تلك الحماية ، لأنها لا تؤثر على مصالح رعاياها في مصر بل هي على العكس

تفترض وضعا ممتازا في داخل البلاد مصدره حماية الدولة المختلفة لهم بدليل أن هؤلاء الأجانب ثاروا على الإنجليز بين آراء هؤلاء أن يحلوا محلهم في امتيازاتهم على نحو ما فعلوا في السودان، وعلى هذا فقد صار واضحا أنهم في جميع المسائل ذات الأهمية لإنجلترا فإنها سوف تقوم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية ، وعلى حد قول أرنولد توينبي " إن الاستقلال الذي منح لمصر بمقتضي تصريح ٢٨ فبراير يقل من الحقيقة عن الاستقلال الذي تتمتع به أقطار الدمينيون" .

كان هدف إنجلترا إذا التمسك بالجوهر دون المظهر ، فكان على المصريين أن يواصلوا الكفاح و الجهاد متجنبين الأخطار الموجودة من حيث انقسام الأمة ومحاولات السلطات البريطانية توسيع هوة الخلاف بين أبناء الأمة.

ولقد ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نتائج هامة نوجزها فيمايلي:

1- تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة و المعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برناسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ - ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) الذي جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى الخطوط الأمامية كقوة معربة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصرمنناحية،وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى.

3- انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكله من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وإن احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته ، وأصبح الوفد منذ هذا الوقت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

ولكن يمكن أن نعدد إيجابيات ثورة 1919 المتمثلة في اعترافالحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ ، إن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإن كانت الثورة لن تنجح في إجلاء الاحتلال. كما أنتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستوري لحكم مصر ، هذا إلىجـــــانب شيوع روح التضحية و الفداء و التمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصري الذي استلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح و المال جاد بها من شارك في الثورة.

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكي ولسن وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ولسن خيب أمال المصريين بتجاهله الاستماع لمطالب المصريين في مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر في أبريل ١٩١٩م وازداد خيبة أمل المصريين في التأييد الأمريكي بعد سفر وفدمصري إلى واشنطن خلال شتاء ١٩١٩ و ١٩٢٠ وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ولسن والولايات المتحدة قد أداروا ظهورهم من أجل عدم إغضاب بريطانيا .

الدستور وحوادث السودان :

لقد شكلت وزارة ثروت لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخابات مكونة من ثلاثين عضواً برئاسة حسين رشدي سميت " لجنة الثلاثين " وكانت تشتمل على عدد كبير من رجال القانون والعلماء ورجال الدين والمعتدلين من رجال السياسة ، علاوة على عدد من الأعيان وأصحاب رؤوس الأموال ولم يشترك في هذه اللجنة الحزب الوطني ولا الوفد المصري . ولقد تمكنت هذه اللجنة

من وضع دستور كان من بين خير الدساتير الموجودة في ذلك الوقت ، ورغم أنه كان قد فرض. ولكننا نلاحظ أن وزارة ثروت كانت تفتقر إلى سند شعبي .

شروط لقبول الوزارة : وهي الشروط التي صدرت طبقا لها تصريح ٢٨ فبراير ، إلا أنه تغاضي من جانبه عن رأي الأغلبية ، فقد استند ثروت على رأي المنشقين ، في الوقت الذي كان فيه الرأي العام يهاجمه .

وزادت حوادث الاغتيال السياسي في عهده مما جعل الحكومة البريطانية تتدخل بالاحتجاج ضد مرتكبيها . فتعسفت الوزارة مع المعارضة وهي الأغلبية ، وأخذت في اضطهادها، وفي إلغاء الاجتماعات السياسية لذوي الاتجاهات المعارضة لها ، وإباحة اجتماعات الموالين لها ، كما أمرت بتعطيل بعض الصحف ، وكان لاعتقال بعض أعضاء الوفد المصري فيعهد وزارة ثروت أكبر الأثر في إحراجها. كما أحرجها تأسيس حزبالأحرار الدستوريين من المنفصلين عن الوفد و المخالفين لسعد زغلول في الآراء . وكان رجال هذا الحزب الأخير يعارضون فكرة التأييد المطلق لرئيس الوفد ، أي بمعنى حديث ، يرفضون فكرة " عبادة الشخصية " ولكن الموقف اندفع بهم إلى اتخاذ العداء إلى سعد زغلول عنواناً لحزبهم فانفصلوا بذلك عن أغلبية الأمة ، وقبل عدلي رئاسة هذا الحزب رغم عداؤه للروح الحزبية وبدأ هذا الحزب في سياسة التساهل مع الإنجليز بدلا من التثبت بالمطالب الوطنية .

وهكذا نجد أن وزارة ثروت بدأت في وضع الدستور مهملة كل من آراء الحزب الوطني و الوفد المصري فانفصلت بذلك عن الرأي العام : وتأسيس حزب الأحرار الدستوريين في عهدها ، واشتد الكبت مما أظهرها بمظهر المعتدي على حقوق الأمة، كل ذلك وهي لا تنعم بتأييد بريطانيا لها. فكثرة

حوادث الاغتيال السياسي واضطرت وزارة ثروت إلىالاستقالة في ٢٩ نوفمبر .

لم يكن فؤاد راضيا عن ثروت كرئيس للوزارة منذ اليوم الأول الذيألف فيه وزارته ، وكان يفضل وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه. وكان ثروت جاداً في وضع الدستور الذي أتمته اللجنة بالفعل وقدمته لإصدار مرسوم به ، فصمم فؤاد على التخلص من ثروت لأسباب شخصية بحتة، فثروت في نظر الملك واسع الحرية فوق اللزوم و الملك في اعتقاد ثروت " أثوقراطي . وأتى الملك بوزارة توفيق نسيم التي لم تكن تعطف على الدستور ولا على النص فيه على أن الأمة هي مصدر السلطات . وانتهزتبريطانيا هذه الفرصة لكي تفرض نفسها وتطلب حذف نصوص السودانمن هذا الدستور .ولقد سلمت هذه الوزارة وعلى طول الخط للإنجلز. ثم قدمت استقالتها بعد أرجعت بالبلاد إلى الوراء، ولقد استمرت حوادث إلقاء القنابل و الاغتيالات السياسية ، وأقفلت السلطات العسكرية بيت الأمة واعتقلت أعضاء جدد من الحزب الوطني ومن الوفد المصري وتألفت وزارة إدارية برئاسة يحيى إبراهيم وبدون برنامج لإكمال العملية التي بدأها توفيق نسيم . ولقد صدر الدستور في 19 أبريل ١٩٢٣م وجاء مقرا بأن مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل منه عن شيء ، نص على أن السلطات مصدرها الأمة ، وقرر مبدأ المساواة بين المصريين أمام القانون ومساواتهم في التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية ومساواتهم في الواجبات، نص على الحرية الشخصية وكفالة حرية العقيدة وحريةالرأي وحرية الصحافة ، وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع تدخل الإدارة لإنذارها أو تعطيلها أو إلغائها حظر نفي أي مصري ، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين. وقرار حرمة المنازل وحرمة الملكية الفردية ومبدأ استقلال

القضاء. ونص على تكوين البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، يؤلف الأول من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون ، والثاني من أعضاء منتخبون ، ونص على مسئولية الوزراء أمام مجلس النواب ، وضرورة حصولها على الثقة .وكان للملك حق حل مجلس النواب ولكنه لا يجوز له حل المجلس الجديد لنفس الأمر ، وأصبح للملك أن يتولى سلطنة بواسطة وزراؤه ، وتصدر القوانين بعد إقرار البرلمان لها وتصديق الملك عليها ولم يكن للملك حق تعطيل أي مشروع بقانون لمدة أطول من شهر وصدر في نفس الوقت قانون الانتخابات وظهر وكأن البلاد تسير في طريق متحرر خاصة بعد أن رأت الحكومة البريطانية الإفراج عن سعدزغلول وعن المعتقلين الآخرين في مصر و الخارج. وعاد سعد زغلول إلى مصر في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣م واحتفلت به الأمة من أقصاها إلى أقصاها ، وأكدت هذه الحفلات زعامة سعد زغلول للأمة وتعلقها به وإظهارها له على أنه أقوى شخصية في واستعد سعد لعملية توحيد الصفوف ، ولكنه سرعان ما بدأ في مهاجمة معارضيه وخصومه المنشقين عليه. وفي نفس الفترة عاد كثير من زعماء الحزب الوطني إلى مصر واستعدت البلاد للانتخابات العامةونال الوفد في هذه الانتخابات 90من مقاعد مجلس النواب وسقط فيها أشهر خصوم سعد وأكبر المنشقين عليه. لقد سقط رئيس الوزراء نفسه يحيى إبراهيم أمام مرشح الوفد ، وكان اكتساحاً كبيراً ، خاصة وأن الحزب الوطني لم يفز منه إلا أربعة أعضاء أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يفذ منه إلا ستة وعرض الملك على سعد زغلول تشكيل الوزارة بصفته زعيم الأغلبية ، ولكنه تردد بين قبول الوزارة لنفسه وبين إسنادها لإحدى الشخصيات الكبيرة في الوفد، مما أثار عليه القصر ، وبدأ صفحه نزاع طويلة ، واصل خلالها القصر نظره إلى

حـزبالوفد على أنهم حزب جمهوري ثم وافق سعد على تشكيل الوزارة ووضع برنامجاً إنشائياً وسياسياً لحكومتـه ، وبـدأ بـالافراج عن المعتقليـن السياسيين ، ولكن الأحداث لم تمهله طويلا لكي يصطدم مع القصر ، ذلـك أن سعد زغلول قد أصر على أن الأمة هي مصدر السلطات ، وكان يعتقد أنه زعيم ممثل الأمة ، فاستقلت وزارته بشئون الحكم مستندة بذلـك إلـى الدستور فأثار بذلك عليها حنق القصر ، ونجح سعد زغلول فـي إيقـاف الموظفين والمستشارين البريطانيين عند حدهم ، و الحد مـن نفوذهـم ، فأغضب ذلك دار المندوب السامي وهكذا أصبح على سعد أن يواجه نفـوذ القصر ذو النزعة الأتوقراطية ، في الوقت الذي يواجه فيه انتهاز بريطانيا الفرصـة للتدخل في شئون مصر الداخلية وكان عليه أن يحسـب حسـاباً للمعارضة و المنشقين ، ولهذه الحفنة من الرجال الذين يدينـون بعبـادة الشخصية ، والذين اضطروا إلى الانضمام تـارة إلـى القصـر ، وتـارة اضطروا إلى التساهل مع بريطانيا ، لكي يحاربوا زعامـة سـعد زغلـول للأمة، وكان سعد لا يقبل كثيراً من المعارضة سواء داخـل البرلمـان أو خارجه ، وانتهز كثيرا من أعضاء الوفد فرصة التفاهم حول الحكومة لكـي يعملوا على الإفادة لأنفسهم ومعارفهم ، فبدأت المحسوبية. ولكن المسألة التي أطاحت بسعد وأخلت بالتوازن الدستوري بمصر جاءت من مكان آخر ، وكانت تتعلق بروح مصر ومورد مائها وحارس حياتها جـاءت بشـأن السودان. وكان السودان قد تأثر بكثير من العوامل التي أثرت على مصـر ، و التي دفعت بها إلى الثورة و الوقوف موقف الند للنـد مـع سـلطات الاحتلال البريطانية ، تأثر السودان بـــالعوامل الاقتصاديـة و المعنويـةالحربية والنفسية التي أثرت في مصر تأثر منـه المثقفون وأبنـاء الشعب وظهرت فيه حركات أصيلة كانت في جملتها تعمل علـى تخليـص السودان من الاستعمار البريطاني

أولا وقبل كل شيء ، وإن اختلفت عن بعضها في ضرورة وحدتها مع مصر ، أو اتجاهها معاً ، أو الاحتفاظ بروابط الأخوة بين أخوين ناضجين ومستقلين. وظهرت فيه منذ سنة ١٩٢٠ جمعية الاتحاد التي نادت بضرورة الاستقلال التام لمصر و السودان ، و التي أخذت في تهيئة الرأي العام للتحرر من الاستعمار البريطاني. وقام فيه بعض الضباط ومنهم البطل على عبد اللطيف سنة ١٩٢٢م بإعلان وحدة مصر و السودان وتحرير وادي النيل من الاستعمار البريطاني ، مما جعل بريطانيا تحاكمه وتحكم عليه بالسجن ، وبعد تأليف وزارة سعد زغلول في القاهرة ازدادت الحركة الوطنية ازدهارا في السودان وظهر شعور وطني ينادي بالوحدة والاتحاد مع شمال الوادي وكانت بريطانيا تسير على سياسة تتلخص في فصل السودان عن مصر وكانت قد وجهت سكة حديد السودان صوب البحر الأحمر عند بور سودان بدلا من ربطها مع مصر ، وكانت تهدف زيادة إنتاج القطن في أرض الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض ،مستغلة في ذلك أرض السودان وموارده وقوته البشرية في خدمة مصانع الغزل و النسيج في بريطانيا ومنافسة بذلك منتجي الأقطان في شمال الوادي، وعملت على إخراج السودان من القضية المصرية والانفراد بحكمه دون استشارة مصر . وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تقدم قوتها وميزانيتها وتضعها في خدمة حكومة عموم السودان ، وهي حكومة بريطانية شكلاً وجوهراً .ولقد عمدت بريطانيا إلى تمثيل السودان ، كمستعمرة بريطانية في معرض " وميلي " سنة ١٩٢٤م مما أثار حنق الوطنيين في جنوب الوادي وشماله ، فاضطر سعد زغلول إلى الاحتجاج ، وحينما رأت بريطانيا صدى التجاوب الوطني بين السودانيين و المصريين وتشكيل السودان لوفد وطني قرر المجيء إلى مصر لفضح نيات بريطانيا الاستعمارية قررت منع هذا الوفد

من الخروج من السودان ، وثارت ضجة كبيرة في برلمان القاهرة ولكن بريطانيا لم تتراجعوتأزمت الأحوال في القاهرة نتيجة لموقف بريطانيا الاستعماري في مسألة السودان ، وكان موقف البرلمان المصري والوزارة المصرية برئاسة سعد يساعد على شد ساعد الحركة التحريرية الوحدوية في جنوب الوادي. فزادوا نشاط جمعية اللواء الأبيض التي كان من أهدافها مقاومة الاستعمار البريطاني والانضمام إلى مصر وتحقيق وحدة وادي النيل ، ثم بدأت المظاهرات في النزول إلى الشوارع وأخذت في الهتاف بحياة مصر وبالاستقلال التام لمصر و السودان وبالوحدة لوادي النيل . وقضت السلطات البريطانية على زعامة هذه الحركة ، وحكمت عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة فازدادت الحركة اشتعالاً ، وخرج طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم في مظاهرة عسكرية يوم 9 أغسطس عاملين بنادقهم وحرابهم وعلمهم الأخضر ، مرددين هتافات الجماهير ، وكادت أن تقع معركة بينهم وبين قوات النظام حينما عادوا إلى المدرسة ووجدوا أن القوات البريطانية قد استولت على ذخائرهم وفي نفس اليوم خرجت كتيبة السكة الحديدية المرابطة في العقيرة في مظاهرة تهتف بوحدة مصرو السودان ، فتصدت لها قوات الجيش ، وسقط القتلى و الجرحى ، ولم يكن في وسع أي حكومة مصرية أن تتراجع أمام هذا القمع ، خاصة وأنه أصاب أبنائها وهم يرتدون كسوتهم العسكرية ويحملون أعلامهم . فقد طلبت الحكومة المصرية من حاكم السودان بيانات تفصيلية عن هذه الحوادث ، واحتجت في لندن ، وطالبت بضرورة وقف المحاكمات وبالمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات ، و العمل على حقن الدماء ، ولما أظهرت بريطانيا تصميمها على تأييد موقف الحاكم العام البريطاني ردد الوزارة المصرية بأنها لا تعترف له

بالتصرف في الجيش المصري دون رأيها ، إذ أن سردار الجيش المصري ، أي أنه موظف مصري ، عليه أن يرجع إلى حكومة القاهرة في كل ما يتعلق بوظيفته ، والمهم هو أن الحكومة البريطانية استغلت هذه الأحداث الوطنية لكي تتهم سعد زغلول وبرلمان القاهرة بالعمل على بث الفوضى والاضطراب في جنوب الوادي ، ولكي تعمل على إفساد المفاوضات بين سعد ومكدونالد رئيس وزراء بريطانيا والتي كان قد أصر فيها على ضرورة سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي ، وسحب المستشار المالي و المستشار القضائي وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية ، وعدول بريطانيا عن دعواها لحماية الأجانب والأقليات في مصر وفشلت المفاوضات المصرية البريطانية وتسبب هذا الفشل في زعزعة موقف الوزارة المصرية . وجاء تغيير وزارة لندن ووصول حزب المحافظين للحكم نذيرا بتجميع عناصر الرجعية والاستعمار ضد الحركة الوطنية. ولميمر على ذلك وقت طويل ، حتى وقعت حادثة تدخلت فيها بريطانيا، وبشكل يجبر سعد على الاستقالة ويعمل على تحطيم القضية الوطنية وهي حادثة مقتل " السيرلي ستاك " سردار الجيش المصري و الحاكم العام البريطاني للسودان .

اغتيل السردار في القاهرة ، وارتجت البلاد لهذا الاغتيال السياسي ، وثارت ثائرة بريطانيا في صحفها وبرلمانها ، وحملوا سعد زغلول ووزارته وكل عناصر الوطنية مسئولية هذا الحادث ، وكان مقتل السردار ضرراً كبيراً لمصر ، واستغلته بريطانيا في الاعتداء على حقوق السيادة المصرية ، وفي فرض نفسها على البلاد ، ففي مساء نفس اليوم الذي شيعت فيه الجنازة ذهب المندوب السامي البريطاني ، اللورد اللمبي ، إلى رئاسة مجلس الوزراء في

مظاهرة عسكرية ، وقابل سعد في مكتبه وقدم له نص إنذارين وانصرف راجعاً ، في الوقت الذي كان فيه مجلس النواب المصري قد أعلن استنكاره للجريمة ، ووقف أعضاؤه ، نواب الأمة عشرة دقائق حداد على الجريمة . وكانت صيغة الإنذارين البريطانيين عنيفة وتهدف الانتقام ، واشتمل على طلب اعتذار رسمي من الحكومة المصرية و البحث عن الجناة ومعاقبتهم أشد العقاب، وطلب منع وقمع كل مظاهرة شعبية أو سياسية ، وأن تدفع حكومة مصر لحكومة بريطانيا مبلغ نصف مليون جنيه كغرامة. ولكنهما اشتملا علاوة على هذه المطالب الأربع على طلب سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وعلى إطلاق يد حكومة السودان فيزيادة مساحة الأراضي المزروعة في الجزيرة إلى 300,000 فدان بدون قيد ولا شرط ، وعلى أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في كل ما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ، وأن يعاد النظر في شروط خدمة الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزل الخدمة منهم ، وأن تبقى مصر منصبي المستشار المالي و المستشار القضائي ، وتحترم نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية، وتستمع إلى ما قد يبديه مديره من مشورة.ولقد وافقت الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ، واعتذرت عن الحادث ، ووعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، وبدفع نصف مليون جنيه ، وبمنع كل مظاهرة تهتف الإخلال بالنظام العام ، ولكنها رفضت المطالب الأخيرة، ولكن بريطانيا أرسلت تعليماتها إلى حكومة السودان لإخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان وأبلغت مصر أنها ستزيد مساحة أراضي الجزيرة، وفي

نفس الوقت صدرت التعليمات البريطانية إلى جنود الاحتلال باحتلال جمارك الإسكندرية كأول تدبير تتخذه بريطانيا لإجبار الوزارة على الموافقة على شروطها .واضطر سعد إلى الاستقالة ، وفي نفس اليوم عرض الملك على زيور رئيس مجلس الشيوخ تشكيل وزارة جديدة ، وقبل زيور المهمة وألف وزارته في نفس اليوم ، وكان برنامجه يتلخص في شيء واحد التسليم على طول الخط ، ووافق زيور على كل مطالب الحكومة البريطانيةونشطت السلطات البريطانية في إلقاء القبض على بعض العناصر الوطنية ، رغم انتهاء الأحكام العرفية وإلغائها منذ ١٩٢٣م ، وصدرت الأوامر من الوزارة لوحدات الجيش المصري في السودان بالانسحاب شمالاً . ولما رفض الضباط و الجنود التنفيذ ووقفوا موقف المقاومة أرسل وزير الحربية ضابطا يوجههم إلى الإذعان لأوامر الملك، وتضامنت القوات السودانية مع القوات المصرية في هذه المأساة ، وحاولت فك الحصار الذي فرضته القوات البريطانية على القوات المصرية ، وخلا بذلك الجو لبريطانيا في جنوب الوادي . فبدأت بريطانيا في دراسة مسألة توزيع المياه بين مصر و السودان كما عمدت إلى كبت الأنفاس وتحطيم الوفد وتأسيس حزب الاتحاد و الذي كان وليد القصر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً :الوثائق

غير المنشورة :

أ – العربية :

1- دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم 48 ، مجلس الوزراء – قرارات وزارية ، قرار مجلس الوزراء فى 1922/3/16 0

2- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، محفظة 13/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فى 1935/4/17 0

3- محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم 6 مذكرة توفيق نسيم للملك فى 1923/4/17

4- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة 3/أ ، القرارات التى أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور 1922 0

5- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم 5 مجالس نيابية ، انظر مواد دستور 1923 بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1923 0

ب – الأجنبية :

1- F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22, 1923. ،

2- F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14l9l1924.

3- Ibid , No. 33 Allenby to Curzon , 15l7l1923.

المنشورة :

1- الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، 1924 ، محضر الجلسة الأولى فى 1922/4/19 0

2- الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية 1923، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1924 0

3- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1924 ، المطبعة الأميرية ، 1925 0

ثانياً :الرسائل العلمية :

- ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية في مصر 1942 : 1961 ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 1985
- حنين عبدالله صالح الحديدي : الحركة النقابية والعمالية فى مصر 1952 : 1970 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2016
- ولاء وجيه محمد : فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر 1991 : 2011 ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، 2013

ثالثاً :المراجع العربية :

- ابراهيم محرم وآخرون : الجمعيات الأهلية وازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، دار الامين ، القاهرة ، 1998
- أحمد فارس عبدالمنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية1805 : 1987م . الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1997
- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من 1911 إلى 1924 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1972 ، غير منشورة 0
- بيتر مانسفيلد؛ ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995
- جلال السيد ، سامي مهران : البرلمان المصري ،االهيئة العامة للكتاب ، 1984
- جلال امين : قصة الاقتصاد المصري " من عهد محمد علي الي عهد مبارك " ،دار الشروق، القاهرة 2010

- د0 على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى 1922 – 1952) القاهرة ، 1977 0
- د0 محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج1 ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، 1951 0
- د0 محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى 1982 – 1952 ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، 1967 0
- د0 محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952 – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، 1980 0
- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى 1995 0
- شحاتة صيام : التصنيع والبناء الطبقي في مصر (1930 : 1980) ، دار المعارف ،1990
- طعيمة الجرف : ثورة 23 يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، 1965 0
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة 1919 ، ج1 ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، 1969 0
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة 1921 إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى 23 أغسطس سنة 1927) ج1 ، مكتبة النهضة المصرية ، ط1 ، 1947 0
- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة 1919 دراسة تحليلية تاريخية (1914 – 1919) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط1 ، 1966 0
- عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعي والسياسي في مصر " منذ قيام ثورة يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954 " ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، 1989

- عبدالعظيم رمضان : تاريخ مصر والمزورون ، مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1993
- عبدالنعيم ضيفي عثمان : تاريخ الثورات المصرية " من عصر الفراعنة حتي العصر الحديث " دار الرشاد ، القاهرة ، 2013
- ماسيمون كامبانيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الي عصر مبارك ، ترجمة ؛ عماد البغدادي ، مراجعة ؛ عماد ابوغازي ، المطابع الاميرية ، القاهرة ، 2006
- مايسة الجمل: النخبة السياسية في مصر " دراسة حالة النخبة الوزارية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1993
- محمد العجرودي : مبارك والطبقة العاملة ، (د.ن) ، 2005
- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج5 ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1939 0
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور 1923 – 1952 ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس 1955 0
- محمد عبدالفتاح ابوالفضل : تأملات في ثورات مصر 23 يوليو 1952 م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2010
- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 0
- منى مالك : يوسف صديق ودورة في ثورة 23 يوليو 1952 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2019
- الوقائع المصرية ، عدد 42 فى 1923/4/20 0

رابعاً :المراجع الاجنبية :

- **A report by thesolidarity center ; The struggle for worker rights , printed in US.**
- **Joel Gordon : Nasser's blessed movement , new york , oxford**

خامساً :الدوريات :

(أ) الجرائد

- **جريدة اخبار اليوم**
- **جريدة الاهرام**
- **جريدة الجمهورية**
- **الجريدة الرسمية**

(ب) المجلات

- **مجلة الدراسات التاريخية**
- **مجلة العربي**
- **مجلة الهلال**